الجمهوريـة اللبنانيـة
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

حسـابـات لـبنـان الاقتصاديـة
2010

دراسة مقـّ ذة ومحوّ رة بإدارة روبيـر كسباريـان

تشرين الأول ٢٠١١

لائحة بالنشرات السابقة

الحسابات الاقتصادية للعام ١٩٩٧ - وزارة الاقتصاد والتجارة (أيار ٢٠٠٣).

الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧ - وزارة الاقتصاد والتجارة (تموز ٢٠٠٥).

الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣- رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦).

الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٤ - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧).

الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٧).

الحسابات الاقتصادية للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - رئاسة مجلس الوزراء (كانون الأول ٢٠٠٨).

الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨ - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٩).

الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٩ - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠١٠).

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل المنفذ والمحرر بإدارة الدكتور روبير كسباريان

نادين زنتوت، *خبيرة إقتصادية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛*

نجوى يعقوب، *إحصائية لدى إدارة الإحصاء المركزي؛*

زكيّة الخوري، *مساعدة إدارية لدى لجنة الحسابات الوطنية؛*

ابراهيم نادر، *من مصرف لبنان، عن إعداد حسابات القطاع المالي؛*

رنا بيسار، *من وزارة المالية، عن إعداد حسابات الإدارة العامة؛*

باسكال عرموني، *عن الترجمة إلى اللغة العربية.*

كما نتوجه بالشكر ***إلى السيد رياض سعادة*** *مدير، المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية، الذي وضع في تصرّف فريق العمل المعلومات والبيانات التي رصدها المركز بشأن تطوّر الانتاج الزراعي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.*

الفهرس

مقدّمة ٩

الجزء الأول. حساب السلع والخدمات ١١

الفصل الأول. الانتاج ١٣
القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات ١٤
القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه 15
القسم ٣. الصناعة ١٧
القسم ٤. البناء 18
القسم ٥. النقل والمواصلات 19
القسم ٦. الخدمات التسويقية 20
القسم ٧. التجارة ٢٤
القسم ٨. الخدمات غير التسويقية ٢٥
الفصل الثاني. الاستيراد ٢٨
الفصل الثالث.الاستهلاك ٣٥
القسم ١. استهلاك الأسر ٣٥
القسم ٢. الاستهلاك العام ٤٢
الفصل الرابع. الاستثمار ٤٤
القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت ٤٤
القسم ٢. التغيّر في المخزون ٤٥
الفصل الخامس. الصادرات ٤٦

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة ٥٣

الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني ٥٦
القسم ١. حساب الانتاج ٥٧
القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية ٦٠
القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل ٦٤
القسم ٤. حساب استعمال الدخل ٦٧
القسم ٥. حساب رأس المال ٦٧
القسم ٦. الحساب المالي ٦٨
الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات ٧٣
القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات ٧٣
القسم ٢. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية ٧٤
القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية ٧٦
القسم ٤. الحساب المالي ٧٦

خاتمة ٧٩

الملاحق

الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية ٨٩
الملحق ٢. المصادر الإحصائية ١١١

لائحة الجداول

الجداول الواردة في النصوص

١. حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١١
٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٣
٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٤
٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٦
٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٧
٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٩
٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٩-٢٠١٠ ١٩
٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢١
٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢٤
١٠. احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢٦
١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٢٩
١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٠
١٣. استيراد سلع وسيطة بحسب نوع السلعة والقطاع الذي يستعملها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣١
١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٥
١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٦
١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٧
١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٨
١٨. استهلاك الاسر لسلع المصنّعة حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٣٩
١٩. الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٤٠
٢٠. استهلاك الخدمات الإجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٤٠
٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٤١
٢٢. تقدير كلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٤٣
٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٤٤
٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٤٥
٢٥. الصادرات من السلع والخدمات حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٤٦
٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٧-٢٠١٠ ٤٧
٢٧. الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٥٤
٢٨. حسابات العالم الخارجي ٢٠٠٩-٢٠١٠ ٥٥
٢٩.تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٥٦
٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٥٨
٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٥٩
٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٠
٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦١
٣٤. احتساب مصروفات الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٢
٣٥. تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٣
٣٦. كوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٣
٣٧. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٤
٣٨. الاشتراكات الإجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٥
٣٩. توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٥
٤٠. توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٦
٤١. إحتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٦
٤٢. توزيع القدرة على التمويل(+)أو الحاجة الى التمويل(-) بحسب العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٨
٤٣. تغيّر الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٦٩
٤٤. تغيّر سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٧٠
٤٥. تغيّر الائتمانات حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٧١
٤٦. تغيّر الائتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٧٢
٤٧. طوّر مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٦-٢٠١٠ ٧٣

٤٨. مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو الطلب بالنسبة المئوية/سنوياً ٨٠

جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)

جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات ٨٦
١.٠. مجموع السلع والخدمات ٨٩
١.١. المنتجات الزراعية ٩٠
١.٢. المنتجات الحيوانية ٩١
١.٣. الطاقة والمياه ٩٢
١.٤. منتجات الصناعات الغذائية والزراعية ٩٣
١.٥. المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة ٩٤
١.٦. المنتجات من المعادن اللافلزية ٩٥
١.٧. المنتجات المعدنية ، الآلات والمعدّات ٩٦
١.٨. خشب، مطاط ومنتجات كيماوية ٩٧
١.٩. مفروشات ٩٨
١.١٠. المنتجات الصناعية الأخرى ٩٩
١.١١. الأبنية والأشغال العامة ١٠٠
١.١٢. النقل والمواصلات ١٠٠
١.١٣. الخدمات التسويقية ١٠١
١.١٥. الخدمات غير التسويقية ١٠١
٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بالأسعار الجارية وبأسعار السنة السابقة ١٠٢
٣. حسابات المؤسسات المالية (حسابات المصارف التجارية) ١٠٧
٤. حسابات الإدارات العامة ١٠٨
٤.١.حسابات الإدارة المركزية ١٠٩
٤.٢.الحسابات الموحّدة للإدارات العامة ١١٠

جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)

I.١. حركة السكان ١١١
II.١. الإنتاج النباتي ١١١
II.٢. الإنتاج الحيواني ١١٢
III.١. أهم المنتجات النفطية المستوردة ١١٣
III.٢. استهلاك الكهرباء ١١٣
IV.١. المعطيات الأساسية للصناعة للعام ٢٠٠٧ ١١٤
IV.٢. التبغ المصنع ١١٥
IV.٣. استيراد مواد اولية للقطاع الصناعي ١١٥
V.١. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين ١١٦
V.٢. البيع المحلي للتراب ١١٦
V.٣. استيراد المواد الأولية للبناء ١١٦
VI.١. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت ١١٦
VI.٢. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت ١١٦
VI.٣. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ١١٦
VII.١. التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين ١١٧
VII.٢. الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة ١١٧
VII.٣ خدمات قطاع التأمين ١١٧
VII.٤. قدوم المسافرين الأجانب ١١٧
VIII.1. النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها ١١٨
VIII.٢. عمليات الخزينة ١١٩
VIII.٣. الدين العام ١١٩

VIII.٤.	التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات لمستقلّة	١٢٠
VIII.٥.	حسابات مجلس الإنماء والإعمار٢٠٠٥- ٢٠١٠	١٢١
VIII.٦.	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	١٢٢
VIII.٧.	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	١٢٣
IX.١.	تطوّر الوضع النقدي	١٢٤
IX.٢.	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	١٢٤
X.١.	طور السلع المستوردة مصنفةً وفق فرع الإنتاج	١٢٥
X.٢.	تطوّر الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	١٢٧
X.٣.	الصادرات	١٢٨
X.٤.	تطوّر إعادة التصدير والترانزيت	١٢٨
XI.١.	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	١٢٩
XI.٢.	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج	١٣٠
XI.٣.	مؤشر أسعار القطع	١٣٢

مقدّمة

أعدّت الحسابات الإقتصادية للبنان للعام ٢٠١٠ التي تشكّل موضوع هذه الدراسة وفق الأساليب والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٩. ونظراً إلى الثغرات في قاعدة بيانات الاقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية الموصى به من قبل الأمم المتحدّة والإتّحاد الأوروبي، ووُضعت طرق لاحتساب مختلف فئات الحسابات استناداً إلى المعطيات المتوافرة[١].

وقد تمّ تصحيح بعض فئات الحسابات كلّما توفّرت معطيات جديدة عن الإقتصاد الوطني. وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والإقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءاً حول تسعماية مؤسسة كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلّق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية.فضلاً عن ذلك تمّ فرز التصريحات المالية التي قدّمتها المؤسسات الصناعية والتجارية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والاحصاءات المستخلصة من ملفات الضريبة على القيمة المضافة للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح باستنتاج اتجاهات النشاطات في عدد من القطاعات الاقتصادية. وقدّرت حسابات الإدارات العامة بالمزيد من الدقّة بفضل التدقيق في حسابات البلديات الرئيسية للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تواصل النمو الاقتصادي الذي شهده العام ٢٠٠٧ بمزيد من الزخم بعد أن كانت قد سيطرت فترة من الركود في العام ٢٠٠٦ غير أنّ النمو الإقتصادي عاد وسجّل تباطؤاً إلى حدّ ما في العام ٢٠١٠.

لم يسجّل حجم الواردات زيادة تُذكر بسبب تقلّص الطلب. لطالما كان الطلب مرتبطاً بالتحويلات الواردة من الخارج والتي تراجعت في العام ٢٠١٠ عن مستواها في العام ٢٠٠٩. وبالتالي تراجع مستوى ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠٩ بعد أن كانقد حقّق فائضاً كبيراً في العام ٢٠١٠.

أمّا التضخّم الذي سجّل نوعاً من الاستقرار في العام ٢٠٠٩، استعاد النمط التصاعدي في العام ٢٠١٠ نتيجة ارتفاع أسعار الاستيراد.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الاقتصادالفعلي وتطوّرها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكّل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يتألف من فصلين التوازن العام للحسابات المجمّعة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو

[١] يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق احتسابها الواردة بالتفصيل في النشرتين السابقتين الصادرتين عن وزارة الاقتصاد والتجارة:"الحسابات الإقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧ "، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الإقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيعالج حسابات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات.

تنشر الحسابات الأساسية الرئيسية في ملحقات على الشكل التالي:

١) ضمن إطار حسابات السلع والخدمات:

- حسابات الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات مقسّمة إلى خمس عشرة فئة.
- جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بحسب القطاعات الاقتصادية السبعة الأساسية.

٢) ضمن إطار الحسابات المؤسساتية:

- حسابات المصارف التجارية.
- حسابات الإدارة المركزية.
- الحسابات المقدّرة لمجموع الإدارات.

لا تزال المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى غير متوافرة أو ناقصة.

أعيد نشر حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ مع حسابات العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بعد تصحيحها على ضوء المعطيات والبيانات الجديدة. يمكنكم بفضلها الإطّلاع على سلوك الاقتصاد اللبناني في ظلّ الظروف الاقتصادية المختلفة التي شهدها لبنان خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة.

الجزء الأول
حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات التطوّر الفعلي للاقتصاد. يبيّن الجدول رقم (١) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠١٠ بالمقارنة مع نتائج العام ٢٠٠٩. ويتيح تقدير الحسابات بأسعار ثابتة استنتاج تأثير تغيّر الأسعار على التغيّر الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الفعلي.

جدول رقم ١
حساب السلع والخدمات الإجمالي ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الاستعمالات					
الاستهلاك الخاص	41 215	44 672	43 418	2,9	5,3
الاستهلاك العام	7 399	7 999	7 870	1,6	6,4
تكوين الرأسمال الثابت في القطاع الخاص والتغيّر في المخزون	16 426	17 880	17 377	2,9	5,8
إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام	1 003	1 256	1 239	1,4	23,5
التغيّر في المخزونات	685	-150	-140	…	…
المجموع: الإنفاق الوطني	**66 728**	**71 657**	**69 764**	**2,7**	**4,5**
الصادرات	10 772	12 410	12 148	2,2	12,8
الاستعمالات = الموارد	**77 501**	**83 067**	**81 912**	**2,6**	**5,7**
الموارد					
الناتج المحلي القائم	52 235	55 965	55 867	0,2	7,0
الواردات	25 265	28 102	26 045	7,9	3,1

كما يتبيّن من الجدول رقم (١)، بلغ نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالناتج المحلي القائم بسعر السنة السابقة ٧% في العام ٢٠١٠ مقابل ٩% العام ٢٠٠٩ و٨,٦% العام ٢٠٠٨ و٨,٤% العام ٢٠٠٧، وما معدّله ٠,٧% العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٧,٥% العام ٢٠٠٤ وما معدّله ٢,٥% في الأعوام ١٩٩٧- ٢٠٠٣[٢].

وبعكس العام ٢٠٠٩، ساهم الطلب الخارجي إلى حدّ كبير في النمو الذي شهده العام ٢٠١٠: وقد نجم نمو حجم الطلب الإجمالي البالغة نسبته ٥,٧% عن الصادرات من السلع والخدمات ونفقات السياح بمقدار ١,٨ نقطة وعن الطلب المحلي بمقدار٣,٩ نقاط: ٣,٤ نقاط بفضل الاستهلاك و٠,٥ نقطة بفضل الاستثمارات.

وبعكس السنوات السابقة، سجلّت الواردات نمواً أضعف من نمو الطلب (+٣،١% من حيث الحجم مقابل ٥،٧ من حيث الطلب)، وسجّل الانتاج المحلي أسرع نسبة نمو (+٧%).

[٢] تمّت مراجعة حسابات السنوات السابقة.

أمّا التضخّم قياساً بتغيّر مستويات أسعار الاستهلاك الخاص المحلي، فقد بلغت نسبته ٣% في العام ٢٠١٠ بعد انّ كان سجّل في العام ٢٠٠٩ أدنى نسبة له منذ العام ٢٠٠٤: ١,٣% مقابل ١٠,٥% العام ٢٠٠٨، و٥,١% العام ٢٠٠٧؛ وما معدّله ٢,٦% في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢,٩% في العام ٢٠٠٤ وما معدّله ٠,٨% في الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣.وإنّ هذا التضخم مستورد بالكامل تقريباً، وقد قدّر ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الداخلية بما نسبته ٠,٢% في حين قفزت أسعار الاستيراد بنسبة ٧,٩%.

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام ٢٠١٠ بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

١. الانتاج الداخلي
٢. الاستيراد
٣. الاستهلاك
٤. إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون
٥. التصدير

الفصل الأول
الإنتاج

يقيس الناتج المحلي القائم مستوى النشاط الإنتاجي لمختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة) التي تنتج سلعاً وخدمات تسويقية تقدّر بأسعار السوق، وإنتاج الإدارات التي تقدّم خدمات غير تسويقية تقدّر بكلفة عوامل الانتاج.

يبيّن الجدول (٢) أدناه توزيع الناتج المحلي القائم حسب مختلف قطاعات النشاطات الإقتصادية وتطوّره خلال العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

جدول رقم ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
القطاع	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الزراعة وتربية الحيوانات	2 660	2 650	2 767	-4,2	4,0
الطاقة والمياه	-867	-1 473	-894	…	…
الصناعة	3 982	4 002	4 338	-7,7	8,9
البناء	7 018	8 515	8 313	2,4	18,5
النقل والمواصلات	3 427	3 084	3 621	-14,8	5,7
الخدمات التسويقية	16 578	18 721	18 108	3,4	9,2
التجارة	14 658	15 395	14 545	5,8	-0,8
الإدارة العامة	4 780	5 071	5 071	0,0	6,1
مجموع الناتج المحليّ القائم	**52 235**	**55 965**	**55 867**	**0,2**	**7,0**

انعكس نمو الحركة الإقتصادية بشكل رئيسي في ثلاثة قطاعات: البناء والخدمات والصناعة. وبخلاف السنوات السابقة، تراجعت القيمة المضافة للتجارة بأسعار ثابتة بنسبة طفيفة.

لا يرتبط نمو القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معيّن بتطوّر النشاط الفعلي لهذا القطاع فحسب بل بتغيّر أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرغم من النمو الفاتر وإنما الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة، تراجعت القيمة المضافة لهذا القطاع حتى أصبحت سلبية. وقد نجم هذا التراجع عن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية، من دون أن يرافقها ارتفاعٌ متساوياً في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تبيّن الأقسام التالية تفاصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.

القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بأسعار باب المزرعة كما يتبيّن من (الجدول ٣) أدناه.

جدول رقم ٣
الإنتاج الزراعي ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
فرع الإنتاج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
حبوب	104	73	73	-1,0	-29,4
فواكه	1 409	1 620	1 683	-3,8	19,4
زراعات صناعية	110	121	119	1,7	7,8
خضار وغيرها من المزروعات	725	797	754	5,6	4,1
منتجات زراعية	**2 348**	**2 610**	**2 630**	**-0,7**	**12,0**
حيوانات حيّة	414	348	337	3,3	-18,8
منتجات من أصل حيواني	458	379	438	-13,3	-4,5
منتجات الصيد	119	119	119	0,0	0,0
منتجات تربية الحيوانات والصيد	**992**	**846**	**893**	**-5,3**	**-9,9**
المجموع العام	**3 340**	**3 457**	**3 523**	**-1,9**	**5,5**
- الاستهلاك الوسيط	680	807	756	6,7	11,1
= صافي القيمة المضافة	**2 660**	**2 650**	**2 767**	**-4,2**	**4,0**

في الإجمال، تراجعت القيمة المضافة لقطاع الزراعة تراجعا طفيفا في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ (-٠,٢%). يعزى هذا التراجع إلى ارتفاع قيمة المنتجات الوسيطة المستهلكة بنسبة تفوق ارتفاع قيمة الإنتاج (+١٨,٦% مقابل ٣,٥%). غير أن القيمة المضافة بأسعار ثابتة لهذا القطاع سجلّت ارتفاعا بنسبة ٤,٠% ممّا يدلّ على انخفاض أسعار عوامل الإنتاج.

تطوّر الانتاج[٣]

في العام ٢٠١٠، زاد *إنتاج جميع الفروع النباتية* بنسبة كبيرة من حيث القيمة ومن حيث الحجم، باستثناء الحبوب.

يرجع الارتفاع بنسبة ١٩,٤% في انتاج الفاكهة بجزئه الأكبر إلى الارتفاع الكبير في انتاج الزيتون في العام ٢٠١٠، وذلك نتيجة انخفاض انتاج السنة السابقة بحسب الدورةالمتقلّبة لهذا الانتاج من عام إلى آخر. استناداً إلى تقديرات وزارة الزراعة بلغ إنتاج الزيتون ٣٠٠ ١٧٧طنّاً في عام ٢٠٠٦، و٢٠٠ ٧٦طنّاً في عام ٢٠٠٧ و٥٠٠ ١٢٣ طنا في عام ٢٠٠٨ و٥٠٠ ٨٨ طنا في عام ٢٠٠٩. وبانتظار صدور التقارير الإحصائية الزراعية تمّ تقدير انتاج العام ٢٠١٠ على أنه يساوي ٢,١مرّات انتاج العام ٢٠٠٩أيّ ما مقداره ٢٠٠ ٨٩طنّاً.

[٣] لقجر وزارة الزراعة بعد إحصاءات عن الانتاج في العام ٢٠١٠وبالتالي تمّ تقدير تطوّر انتاج المزروعات الرئيسية بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بحسب ما أفاد به المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

ومن ناحية أخرى، زاد انتاج مجموع الفاكهة الأخرى من حيث الكمية بنسبة ٧,٤%استناداً إلى أرقام المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

أمّا المزروعات الشجرية فقد تغيرّت أسعارها على باب المزرعة بنسبة -٣٠,٥% بالنسبة للزيتون و+٣,٠% بالنسبة لأنواع الفاكهة الأخرى.

وبالنسبة للخضار التي تحتل قيمة انتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، فقد زاد انتاجها بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩إنّ من حيث الحجم (+٤,١%) أو من حيث القيمة (٩,٩%)، بفضل ارتفاع الأسعار على باب المزرعة بنسبة ٥,٦% بالرغم من انخفاض أسعار البطاطا بنسبة -٢٣%، انخفاض طرأ بعد الارتفاع الحاد الذي طرأ في العام ٢٠٠٩ (+٦٦,٥%).

تتألف الزراعات الصناعية بشكل أساسي من التبغ الذي سجل انتاجه زيادة.

تابع انتاج الحبوب تراجعه كما في العام ٢٠٠٩، ولكن رافق هذا التراجع انخفاضا طفيفا في الأسعار لتتبع بذلك الانخفاض العالمي في أسعار هذه المنتجات الغذائية.

كما وزاد إنتاج قطاع *تربية الحيوانات وقطاع الصيد* من حيث الحجم واستقرت أسعارهما.

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الذي يخضع لإحصاءات منتظمة تقوم بها وزارة الزراعة، لا تعّد استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في قطاع الزارعة وتربية الحيوانات .وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال مراقبة انتاج المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات والواردات منها: بذور وأغراس ومياه ريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يتيح احتساب الكميات المستعملة منها وتطوّر سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

في العام ٢٠١٠، تجاوز التغيّر في حجم المنتجات الوسيطة المستخدمة في الزراعة التغيّر في حجم الإنتاج بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ (١١,١% مقابل ٥,٥%). ورافق ارتفاع حجم مدخلات الزراعة انخفاضاً في أسعارها (+٦,٧%) نتيجة ارتفاع أسعار مبيدات الحشرات والمحروقات.

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

بموازاة المؤسسات العامة التي تشرف على انتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، ثمّة مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على انتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرّر في التيار الكهربائي الموزّع على الشبكة العامة، كما ثمّة مؤسسات توزّع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. استندت تقديرات العام ٢٠١٠ إلى تقديرات الأعوام السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتوافرة.

يرد في (الجدول ٤)التالي تطوّر حساب إنتاج هذا القطاع بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

جدول رقم ٤
إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
فرع الإنتاج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
وقود صلبة	13	13	13	0,0	5,0
كهرباء	1 246	1 310	1 303	0,6	4,5
مياه	199	204	204	0,0	2,2
المجموع	**1 458**	**1 527**	**1 519**	**0,5**	**4,2**
- استهلاك وسيط	2 325	3 000	2 414	24,3	3,8
= صافي القيمة المضافة	**-867**	**-1 473**	**-894**	**...**	**...**

ملاحظة: تمت مراجعة أرقام السنوات السابقة

تطوّر الانتاج

كانتطوّر حجم انتاج الكهرباء يقدّر استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والذي يعتبر مؤشراً للاستهلاك لا للانتاج. ومنذ العام ٢٠٠٧، بدأت كميات الطاقة الكهربائية التي يتم شراؤها من سوريا ومصر تحتسب في احتساب حجم انتاج الكهرباء. وقد زادت كميات التيار الموزّعة في العام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٥% إذ ارتفعت من ٩٢٠ ١١ مليون كيلوواط/ ساعة عام ٢٠٠٩ إلى ٤٥٦ ١٢ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠١٠، وارتفعت الكميات المشتراة من سوريا ومصر من ١١٦ ١ إلى ٢٤٩ ١ مليون كيلوواط/ساعة؛ وبالتالي نستنتج أنّ إنتاج شركة كهرباء لبنان زاد من حيث الحجم بنسبة ٤,٣%. وقد تم تقدير ارتفاع الإنتاج الإجمالي بنسبة ٤,٥%لأخذ تطوّر جهات التوريد الخاصة في الحسبان.

وبسببعدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع نمو عدد المساكن.

أمّا الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرفة لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ولكن بما أنّ تعرفة الكهرباء هي تعرفة تصاعدية، فإنّ السعر الوسطي للكيلوواط/ساعة الموزّع يرتبط بتوزيع الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى بيانات مؤسسة كهرباء لبنان فإنّ متوسّط السعر للكيلوواط/ساعة المعتمد في العام ٢٠١٠ ارتفع بنسبة طفيفة عن السعر المعتمد في العام ٢٠٠٩ (+٠,٦%).

تطوّر الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع الطاقة

زاد الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة بشكل ملحوظ من حيث القيمة (+٢٩%)، وتعزى هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار ولا سيّما أسعار المازوت المستخدم في محطات توليد الطاقة الكهربائية، علماً أن الزيادة في حجم المدخلات لم تتجاوز ما نسبته ٣,٨%[٤].

[٤] انخفضت مستوردات الوقود وزيت الغاز في العام ٢٠١٠ ولكن زاد استهلاكها بنفس وتيرة الزيادة في الإنتاج بفضل نفاذ المخزون الذي تم تخزينه في العام ٢٠٠٩.

وبالتالي، فإن القيمة المضافة في هذا القطاع التي تشكّل حصة ضئيلة من قيمة الانتاج، انخفضت بمقدار ٦٠٦ مليار ل.ل إذ تراجعت من -٨٦٧ مليار ل.ل عام ٢٠٠٩ إلى -٤٧٣ ١ ملياراً عام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة إلى أنّ القيمة المضافة لهذا القطاع هي سلبية منذ العام ٢٠٠٥.

القسم الثالث. الصناعة

يبيّن الجدول رقم (٥)تطوّر انتاج مختلف فروع الصناعة وتطوّر الاستهلاك الوسيط بحسب طبيعة السلع والخدمات المستخدمة في عملية الانتاج.

جدول رقم ٥
الإنتاج الصناعي ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
فرع الإنتاج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الإنتاج					
منتجات الصناعات الغذائية	4 026	4 384	4 218	3,9	4,8
المنسوجات	879	997	983	1,5	11,7
معادن لافلزية	1 728	1 871	1 951	-4,1	12,9
معادن، آلات ومعدّات	2 003	2 214	2 190	1,1	9,3
خشب، طّ اط ومنتجات كيماوية	1 299	1 565	1 527	2,5	17,5
أثاث	894	930	914	1,8	2,3
فروع أخرى	1 498	1 671	1 478	13,0	-1,4
المجموع	**12 328**	**13 633**	**13 261**	**2,8**	**7,6**
استهلاك وسيط					
المنتجات الزراعية	1 138	1 279	1 228	4,1	7,9
منتجات تربية الحيوانات	697	885	711	24,3	2,0
طاقة ومياه	713	984	781	25,9	9,6
منتجات الصناعات الغذائية	362	413	360	14,8	-0,5
المنسوجات	373	391	397	-1,5	6,5
معادن لافلزية	1 129	1 247	1 231	1,3	9,0
منتجات معدنية، آلات ومعدّات	1 799	1 965	1 881	4,4	4,6
خشب، طّ اط ومنتجات كيماوية	1 444	1 697	1 571	8,0	8,8
منتجات صناعية أخرى	113	107	110	-2,7	-3,2
خدمات	579	664	652	1,9	12,7
المجموع	**8 346**	**9 630**	**8 923**	**7,9**	**6,9**
صافي القيمة المضافة	**3 982**	**4 002**	**4 338**	**-7,7**	**8,9**

في الإجمال، استعاد حجم الانتاج الصناعي (مخرجات) النمط التصاعدي عام ٢٠١٠ بعد التراجع الذي سجلّه في العام ٢٠٠٩: ٧,٦% في عام ٢٠١٠ مقابل ١,٤+% في عام ٢٠٠٩ و+٥,٤% في عام ٢٠٠٨ و+٦,٨% في عام ٢٠٠٧ونظراً إلى أنّ حجم مدخلات الصناعة زاد بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الانتاج (+٦,٩%)،سجلّت القيمة المضافة بالأسعار الثابتةتغيراً أكبر (+٨,٩%).

وفي المقابل، زاد الصناعيون أسعار الانتاج بنسبة تقلّ عن نسبة الزيادة في أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (+٢,٨%عوضاً عن +٧,٩% بالنسبة للمدخلات)، ممّا يترجم انخفاض أسعار عوامل الانتاج (-٧,٧%). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأرقام تقريبية بسبب غياب المراقبة المباشرة على أسعار الإنتاج.

تطوّر الانتاج الصناعي

لم تستفد جميع الفروع بالتساوي من نمو الطلب:

- يرجع نمو إنتاج *الصناعات الغذائية* إلى الارتفاع الكبير في انتاج زيت الزيتون نتيجة ارتفاع انتاج الزيتون (انظر القسم الأول،تطوّر الإنتاج النباتي). وبالتالي ارتفع حجم الإنتاج من الأغذية الدهنية بنسبة ٣٥,٦% في حين ارتفع حجم انتاج فروع الصناعات الغذائية الأخرى بنسبة ٢,٢% فقط.
- واصلت *الصناعات النسيجية والجلدية* نموها الذي بدأ في العام السابق.
- ترتبط الزيادة في حجم انتاج *المنتجات المصنوعة من المعادن غير الفلزية* بالطلب في قطاع البناء والأشغال العامة.
- استفادت صناعات المعادن والمعدّات والآلات والصناعاتمن المطّاط والخشب والمواد الكيميائية من زيادة الطلب على هذه المنتجات. وسجل الانتاج تقدماً أيضاً يفوق تقدّم الواردات.
- تشمل الصناعات الأخرى (الصناعات المتفرقة) الطباعة والمجوهرات. زاد إنتاج منتجات الطباعة بنسبة ٢,٢% من حيث الحجم. أما إنتاج المجوهرات فتراجع بنسبة ٦,٢% من حيث الحجم وزاد بنسبة ١٦,٥% من حيث القيمة نتيجة ارتفاع أسعار المعادن والأحجار الكريمة.

تطوّر الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطوّر الانتاج في مختلف الفروع.وإنّ الزيادة الحادة في أسعار المواد الأولية (زادت أسعار منتجات تربية الحيوانات بنسبة +٢٤,٣% وأسعار المنتجات النفطية +٢٥,٩% وأسعار منتجات الزراعات الغذائية +١٤,٨%) خلقت انحرافات في بنية المدخلات.

القسم الرابع. البناء

كما بالنسبة للإنتاج الصناعي، يستنتج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بالمواد الأوليّة المستعملة في هذا القطاع: تسليمات الأسمنتمحلياً من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة. يبيّن الجدول (٦) التغيّر في انتاج قطاع البناء من حيث القيمة والحجم والتغيّر في قيمة المواد المستهلكة في البناء وحجمها.

وبما أنّ التغيّر في كلفة البناء لا تتمّ مراقبته مباشرةً، قدّر هذاالتغيّر استناداً إلى المتوسط المرجّح لتطوّر أجور العمال وأسعار المواد البناء الأوليّة.وباعتبار أنّ كلفة اليد العاملة ارتفعت بحوالى ٥% ارتفعت كلفة البناء بنسبة ٣,٥%بسبب الارتفاع الأكثر اعتدالاً في قيمة المواد الأولية المعدّة للبناء (-١١% في قيمة اسمنت بورتلاند و+٦% في قيمة المواد الأولية المستوردة).

جدول رقم ٦
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الإنتاج	**10 849**	**13 197**	**12 835**	**2,8**	**18,3**
الاستهلاك الوسيط					
معادن لافلزية	1 373	1 680	1 659	1,3	20,8
معادن، آلات ومعدّات	1 452	1 693	1 621	4,4	11,6
خشب،مطّ اط ومنتجات كيماوية	353	458	424	8,0	20,3
منتجات أخرى	56	77	63	22,2	11,2
الخدمات	596	773	755	2,4	26,6
المجموع	**3 831**	**4 681**	**4 522**	**3,5**	**18,0**
صافي القيمة المضافة	**7 018**	**8 515**	**8 313**	**2,4**	**18,5**

اختلف التغيّر في حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة بنسبة طفيفة عن تغيّر حجم انتاج هذه المنتجات، ممّا أدى إلى رفع معدّل نمو القيمة المضافة بأسعار ثابتة إلى ما دون معدّل نمو الانتاج (١٨,٥% مقابل ١٨,٣%).

سجّلت أسعار مجموع عوامل الانتاج التي تكوّن القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداخيل مختلطة) زيادة بنسبة ٢,٤%.

القسم الخامس. النقل والمواصلات

سجّل نمو قطاع النقل والمواصلات تباطؤا العام ٢٠١٠ (+٦,٣% من حيث الحجم مقابل ١٢,٧% العام ٢٠٠٩). ويرجع هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى النمو الضعيف للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يشكّل الفرع الأهم في هذا القطاع، كما يتبين من الجدول (٧) أدناه.

جدول رقم ٧
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع الخدمة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
نقل بري	1 185	1 275	1 273	0,2	7,4
نقل جوي وغيره	759	831	831	0,0	9,5
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	3 688	3 722	3 883	-4,2	5,3
المجموع	**5 632**	**5 828**	**5 987**	**-2,7**	**6,3**
- الاستهلاك الوسيط	2 205	2 744	2 366	15,9	7,3
= صافي القيمة المضافة	**3 427**	**3 084**	**3 621**	**-14,8**	**5,7**

ملاحظة: تمت مراجعة تقديرات فرع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

في المقابل، تطوّر إنتاج النقل الجوي بنسبة ٩,٥% بحسب احصاءات اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA). أم النقل البري فقد نما من حيث حركة السكان والسياح بنسبة ٧,٤% في العام ٢٠١٠ واستقرت أسعاره. وتجدر الإشارة إلى أن النقل البري يشمل تنقل الأشخاص فقط. وبالتالي تكون التقديرات المتعلّقة بقطاع النقل البرّي ناقصة من حيث القيمة المطلقة لأنها لا تشمل نقل البضائع، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات والدراسات الاحصائية المتعلقة بهذا الموضوع. ويؤدي هذا الأمر إلى انقاص حصة هذا القطاع في الناتج المحلي القائم لصالح القطاعات الأخرى، لا سيّما القطاع التجاري.

نجم انخفاض أسعار القيمة المضافة (-١٤,٨%) عن ارتفاع أسعار المدخلات (+١٥,٩%) - لا سيّما أسعار المحروقات – ارتفاع لم ينعكس على أسعار الانتاج: فبحسب بيانات إدارة الإحصاء المركزي، استقرت أسعار النقل البري والجوي في حين انخفضت أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ٤,٢%.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبيّن من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول (٨أ)ناه، أنّ هذا القطاع شهد تطوّراً أقوى من القطاع الذي حصل في العام ٢٠٠٩: زادت القيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٨,٨% العام ٢٠١٠ مقابل ٥,٢% العام ٢٠٠٩.

تطوّر إنتاج الخدمات التسويقية

إنّ قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطوّر مختلفة.

أ) الخدمات الموجّهة للمؤسسات

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية والمحاسبية والمعلوماتية وتأجير المعدّات والسمسرة وغيرها. لم يتمّ احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات المستخدمة لهذه الخدمات وبخاصة الادارات العامة ومجموع صادرات هذا القطاع. من هنا، فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير الناتج المحلي القائم إنمّا في توزيعه ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى.غير أنّ أيّ خطأ في تقدير صادرات الخدمات من شأنه أنّ يؤثر في الناتج المحلي القائم[٥]. واستناداً إلى استقصاء أجري في العام ٢٠٠٤، شكّلت صادرات هذه الخدمات العامل الرئيسي وراء تطوّرها.

لم يتمّ إعداد أيّة دراسات أو تقارير لاحتساب أسعار هذه الخدمات. وبعد أن كانت قد اعتبرت مستقرة في حسابات الأعوام السابقة للعام ٢٠٠٨، احتسبت على أنها زادت بنسبة ١٠% العام ٢٠٠٨ و١,٢% العام ٢٠٠٩ و٣,٠% للعام ٢٠١٠نظراً إلى معدّل التضخم.

[٥] تمّت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الاحصاءات أنّه أنقص في تقدير صادرات الخدمات المحتسبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

جدول رقم ٨
إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغّير السنوي بالنسبة المئوية*	
فرع الانتاج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الخدمات للمؤسسات	2 009	2 140	2 078	3,0	3,5
خدمات الصيانة والتصليح	408	410	403	1,6	-1,3
سكن	2 648	2 765	2 723	1,6	2,8
فنادق ومطاعم	1 993	2 295	2 178	5,4	9,3
خدمات شخصية مختلفة	1 123	1 144	1 135	0,8	1,0
خدمات صحيّة	2 983	3 603	3 597	0,2	20,6
خدمات تعليمية	4 105	4 564	4 159	9,8	1,3
خدمات مالية	4 322	5 194	5 043	3,0	16,7
المجموع	**19 590**	**22 115**	**21 315**	**3,8**	**8,8**
- الاستهلاك الوسيط	3 012	3 394	3 206	5,9	6,4
= صافي القيمة المضافة	**16 578**	**18 721**	**18 108**	**3,4**	**9,2**

ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة فقط، وقد أجريت الإحصاءات بالنسبة لهاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فلم تؤخذ في الحسبانولم يتمّ تقديرها، وبالتالي فإنّ توزيع الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيّزاً .

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكوّن الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعّلق بصيانة المباني.وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ استهلاك هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّلا تراجعا من حيث الحجم بنسبة ١,٣% وزيادة في الأسعار بنسبة ١,٦% العام ٢٠١٠.

ت) خدمات السكن

يشتمل إنتاج خدمات السكن على الأجور التي تدفعها الإدارات العامة وعلى القيمة التأجيرية للمساكن الّتي تسكنها الأسر. أمّا الأجور الّتي تدفعها المؤسسات فليست معروفة وهي تُحتسب بالتالي ضمن القيمة المضافة لمختلف القطاعات التسويقية.

في غياب الدراسات الإحصائية المتعلقة بتطوّر أوضاع السكَن،تمّ الافتراض أنّ ارتفاع عدد المساكن غير الشاغرة مساو لعدد الزيجاتالمسجّلة سنويّاً صاف من عدد المساكن القديمة التي يعاد استعمالها. وفي العام ٢٠١٠، شكّل هذا العدد ما نسبته ٢,٨% من عدد المساكن المسكونة في العام السابق.

وارتفع متوسّط القيمة التأجيرية للشقّة الواحدة بنسبة ١,٦% استناداً إلى بيانات الاسعار التي تعدّها إدارة الإحصاء المركزي.

ث) خدمات الفنادق والمطاعم

تسهيلاً لعمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها مخصوماً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدّر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت من خلال استخدام المعدّل البسيط لمعدلات الزيادة في عدد السيّاح والسكان كمؤشّر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدّر معدل نمو هذا القطاع العام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٣% نظراً إلى نمو الحركة السياحية: زاد عدد السيّاح الأجانب الوافدين بنسبة ١٧,٦% العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ (٢,١٦٨ مليون حركة وصول العام ٢٠١٠ مقابل ١،٨٤٤ مليون العام ٢٠٠٩).

استُنتِج التغيّر في أسعار خدمات الفنادق والمطاعم من بيانات (+٥,٤%) إدارة الإحصاء المركزي.

ج) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّنا من الاطلاع عليها بفضل استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧. أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنسابياً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، يتراوح بين صفر و١,٤% سنوياً للفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٩ وبنسبة ١% للعام ٢٠١٠. وقد احتسب معدّل التغيّر في الأسعار استناداً إلى كشوفات أسعار إدارة الإحصاء المركزي.

ح)خدمات الصحّة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الرعاية الصحيّة ما بين ١٩٩٧ و١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحّة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، والاستقصاء حول استعمال الخدمات الصحيّة (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لإنتاج خدمات الرعاية الصحيّة.

واستناداً إلى هذه التقديرات، استعاد قطاع الرعاية الصحيّة (القطاع التسويقي عدا الخدمات الصحّية للقطاع العام) زخمه منذ العام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد تباطأ العام ٢٠٠٨ (+٢٠,٦% العام ٢٠١٠ مقابل ١١% العام٢٠٠٩ و١,٣% العام ٢٠٠٨ و+١٥,١% العام ٢٠٠٧ وبمعدل وسطي بلغ +٣,٢% بين ١٩٩٧ و٢٠٠٦).

تمّ احتساب التغيّر في أسعار خدمات الرعاية الصحيّة التي بلغت نسبته ٠,٢% العام ٢٠١٠، استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

خ) خدمات التعليم

لا يشمل إنتاج خدمات التعليم إلاّ الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تتلقاها المدارس والجامعات الخاصة. أمّا خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحتسب مع الخدمات

غير التسويقية لقطاع الإدارات العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث).وقدّ تمّ تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧على السنوات التي تلت بحسب زيادة عدد التلاميذ والطلاب الذين تمّ تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي شملتها إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي.

تشير نتائج هذه التقديرات إلىأنّ قطاع خدمات التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ١,٣% العام ٢٠١٠ مقابل ٣,٦% العام ٢٠٠٩ و٤,٣% العام ٢٠٠٨ ومتوسّط بلغ ٢,٥% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧يعزى تطوّر هذا القطاع بشكل رئيسي إلى تطوّر الجامعات الخاصة.ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجلّت ارتفاعاً بلغت نسبته ٩,٨% العام ٢٠١٠.

د) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تحصدّلها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت البيانات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التييتمّ التصريح عنها إلى مصرف لبنان.

ارتفعت قيمة الإنتاج المصرفي (المصارف التجارية ومصارف الأعمال والمؤسسات المالية) من ٨٤٥ ٣ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٩ إلى ٥٦٥ ٤ مليارا العام٢٠١٠ أيّ بزيادة نسبتها ١٨,٥%، بعد أن كانت قدسجّلت زيادة بنسبة ٦,٢% العام ٢٠٠٩ و٢١,١% العام ٢٠٠٨ و٧,٣% العام ٢٠٠٧. ومن الواضح أنّ التضخّم ساهم بجزء كبير من النمو في العام ٢٠٠٨. ولذلك، على الرغم منأنّ "أسعار" الانتاج أبقيت مستقرة في حسابات السنوات السابقة بسبب عدم توافر طرق ملائمة لاحتسابها، تمّ اعتماد معدّل نمو يساوي معدّل التضخمأّي بنسبة ١٠% لتقدير النمو الفعلي للمنتجات المصرفية عام ٢٠٠٨. وللعام ٢٠١٠، قدّر معدّل التضخم بما نسبته ٣%.

وكذلك يحدّد إنتاجخدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتمّ قبضها والتعويضات التي يتمّ دفعها. وكما بالنسبة للخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

تمّت مراجعة قيمة انتاج خدمات التأمين استناداً إلى دراسات إحصائية جديدة تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة منذ العام ٢٠٠٥، وقد شهد هذا القطاع نمواًقوياً جداً خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي الفترة الخمسية ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع انتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ل.ل.أي أنّه نما بمعدّل ١٠%سنوياً . من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، تواصل النموبشكل مطرّد: +١٦% العام ٢٠٠٣، و+٢١% العام ٢٠٠٤ و+٢٠% العام ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٦، استمر نمو قطاع التأمين ولكن بوتيرة خفيفة إذ ارتفع من ٣٦٥ مليار ل.ل العام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٠ ملياراً العام ٢٠٠٨. وبعد أن تراجع انتاج خدمات التأمين في العام ٢٠٠٩ استعاد النمط التصاعدي في العام ٢٠١٠ ليبلغ ٦٢٩ مليار ل.ل. مقابل ٤٧٧ مليارا العام ٢٠٠٩، استناداً إلى البيانات التي حصلت عليها وزارة الاقتصاد والتجارة من إدارة مراقبة شركات التأمين.

القسم السابع. التجارة

تطوّر إنتاج الخدمات التجارية

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بمفهومها الواسع (الفارق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) وبالعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجيها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجّار وهوامش التجّار بمفهومها الدقيق. يبيّن الجدول ٩ أدناه العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج القطاع التجاري.

تمكنا من إدراج الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية فقط، وهي تشمل الرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

تساوي هوامش التجارة الداخلية الفارق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وقيمة السلع المستوردة وقيمة الإنتاج المحليمخصوماً منها الضرائب التي يدفعها المستوردون. واذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف فئات المنتجات.

وإنّ احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتداولة. وقد طبّقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أمّا في ما يتعلّق بأسعار الخدمات التجارية الخارجية، فلا يمكن تقدير تطورها بأيّ شكل من الأشكال، وبالتالي تمّ الافتراض انها زادت بنسبة تساوي زيادة معدّل التضخم أيّ بنسبة ١٠% العام ٢٠٠٨ و١,٢% العام ٢٠٠٩ و٣% العام ٢٠١٠.

جدول رقم ٩
حساب قطاع التجارة ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
كوّنات الإنتاج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
الرسوم على السلع المستوردة	4 754	5 081	4 670	8,8	-1,8
الهوامش التجارية الداخلية	10 777	11 316	10 795	4,8	0,2
خدمات التجارة الخارجية	1 152	1 169	1 135	3,0	-1,5
المجموع = الإنتاج	**16 683**	**17 566**	**16 600**	**5,8**	**-0,5**
- الاستهلاك الوسيط	2 025	2 171	2 055	5,6	1,6
= صافي القيمة المضافة	**14 658**	**15 395**	**14 545**	**5,8**	**-0,8**

نستنتج من تحليل الجدول (٩) المعلومات التالية:

- بلغت الضرائب المفروضة على الواردات ٠٨١ ٥ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠١٠ أيّ أنها سجلّت زيادة نسبية بلغت ٦,٩% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩. واذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو قيمة الواردات بالأسعار الجارية (+١٠,٥% استناداً إلى أرقام الجمارك اللبنانية) يتبين أنّ نسبة الرسوم من أصل الواردات ارتفعت من ١٩,٣% العام ٢٠٠٩ إلى ١٨,٨% العام ٢٠١٠. ولو لم تتغيّر أسعار الواردات ونسب الضرائب من أصل قيمة الواردات، لبلغت قيمة الرسوم على الواردات ٦٧٠ ٤ مليار ليرة لبنانية، أيّ بتراجع بنسبة

١,٨% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩، وبنسبة مختلفة عن معدل التغيرّ الفعلي للواردات (+٢,٦% استناداً إلى أرقام الجمارك وقبل تعديلها). ينجم هذا الفارق بشكل أساسي عن التفاوت في نمو الواردات من السلع الخاضعة للرسوم وتلك المعفاة من الرسوم أو الخاضعة لرسوم أدنى، لا عن تغيير المعدّلات.

- كما أنّ هوامش التجارة الداخلية شهدت زيادة معتدلة اذا انتقلت من ٧٧٧ ١٠ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٩ إلى ٣١٦ ١١مليارا ً العام ٢٠١٠،أيّ بزيادة نسبتها +٥%. واذا ما احتسبت الهوامش بأسعار ومعدلات هوامش ثابتة، تكون قد بلغت ٧٩٥ ١٠ مليار ل.لأيّ بزيادة نسبتها ٠,٢% فقط. وبالتالي تكون "أسعار" خدمات التجارة قد ارتفعت بنسبة ٤,٨%.

- تقدّر الخدماتالتجارية الخارجية استناداً إلى حركة بضائع الترانزيت وتجارة إعادة التصدير. وقد زادت قيمتها بنسبة ١,٥٪ العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.وإذا اعتبرنا أنّ معدّل التضخم البالغ ٣% يساوي نسبة ارتفاع أسعار هذه الخدمات، يكون انتاجها من حيث القيمة الحقيقية قد تراجع بنسبة ١,٥%.

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قدّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثمّ طبّق على السنوات التالية وفق الأساليب ذاتها التي تطبّق على القطاعات الاقتصادية الأخرى.وتجدر الإشارة إلى أنّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سجّلت أسعار مجمل السلع المستهلكة في قطاع التجارةانخفاضاً بنسبة ٥,٦% العام ٢٠١٠.

ونظراً إلى تطوّر "أسعار" الانتاج في هذا القطاع، سجّلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة تراجعا بنسبة ٠,٨% العام ٢٠١٠ مقابل ارتفاعا بنسبة ١٧,٤% العام ٢٠٠٩.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

تؤمّن الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى المتداولوبالتالي تقدّر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب الموظفين الحكوميين.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. أمّا حسابات الإدارات الأخرى فقد تمّ تقديرها في العام ١٩٩٧. وطبّقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبيّن الجدول ١٠ بالتفصيل العناصر التي تدخل في احتساب انتاج الإدارات العامة في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

تشكّل قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة الاستهلاك الوسيط في عملية الانتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب الموظفين الحكوميين وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت ذات الاستخدام الجماعي.

جدول رقم ١٠
احتساب إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
عناصر الكلفة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
استهلاك وسيط					
طاقة ومياه	185	213	169	25,9	-8,7
منتجات مصنّعة	243	280	258	8,4	6,1
نقل ومواصلات	33	38	40	-4,1	19,9
خدمات مالية	1 365	1 490	1 446	3,0	5,9
خدمات تسويقية أخرى	791	908	886	2,5	12,2
المجموع: استهلاك وسيط	**2 617**	**2 927**	**2 799**	**4,6**	**7,0**
عناصر القيمة المضافة					
اهتلاك	1 035	1 048	1 048	0,0	1,3
رواتب وأجور	3 745	4 022	4 022	0,0	7,4
المجموع: صافي القيمة المضافة	**4 780**	**5 071**	**5 071**	**0,0**	**6,1**
قيمة الانتاج	**7 398**	**7 998**	**7 869**	**1,6**	**6,4**

أ) الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

تشكّل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين أكثر من نصف السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبة بسندات الخزينة، يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفارق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. انتقلت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارات من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ ملياراً العام ٢٠٠٢ ثم تراجعت إلى ٤٨٧ مليارا العام ٢٠٠٤. ومنذ العام ٢٠٠٥، استعادت قيمة هذه الخدمات المنحى التصاعدي لتبلغ ١ ٢٧٨ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٨ و١ ٣٦٥ ملياراً العام ٢٠٠٩ و١ ٤٩٠ مليارا العام ٢٠١٠. وإنّ الزيادة التي بلغت نسبتها٩,١% بين هذين العامين الأخيرين ترجع بأكبر جزء منها إلى الزيادات الأكبر في الاكتتابات بسندات الخزينة من قبل الجهاز المصرفي. وبالفعل، زادت الفوائد التي تحصّلها المصارف من اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ٢,٨%، اذ ارتفعت من ٣ ٥٤٥ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٩ إلى ٣ ٦٤٥ ملياراً العام ٢٠١٠، وقد اقترنت هذه الزيادة بانخفاض نسبة الهامش المصرفي من أصل الفائدة المحصّلة من ٣٠,٩% العام ٢٠٠٩ إلى ٣٣,٤% العام ٢٠١٠.

ب) القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارت العامة بكلفة العناصر التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت وأجور ورواتب عنصر العمل.

ومن المتعارف عليه انّ *قيمة اهتلاك* السلع العامة تساوي الجزء الثلاثين من قيمتهاالميوّمة. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت في السنوات الثلاثين الأخيرة،باعتبار أنّ قيمة نفقات سنة سابقة معينةتيوّم بواسطة مؤشر أسعار ملائم.ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر للسنوات السابقة للعام ١٩٩٧،اعتمدنا مؤشر الحدّ الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). واذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاكات قد ارتفعت العام ٢٠١٠ بنسبة ١,٣% من حيث القيمة والحجم[٦].

أمّا *الأجور والرواتب* فقد زادت بنسبة ٧,٤% دون تغير في معدل الأجور.

ت) التغيّر في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنّه لا يمكن تحديد أسعار الخدمات غير التسويقية بصورة مباشرة، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجعيةيتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بالأسعار المرجعية التي يتم اختيارها.

تغيّرت كلفة الخدمات غير التسويقية بنسبة +٦,٤% العام ٢٠١٠ مقدّرة بأسعار العام ٢٠٠٩ وتغيرّت قيمتها بنسبة +٨,١%.

[٦] تمّ تصحيح حساب الاهتلاكات وقيمة الخدمات التسويقية المتعلق بالسنوات السابقة.

الفصل الثاني
الاستيراد

تتكوّن الواردات من السلع المستوردة إلى لبنان ومن نفقات المقيمين اللبنانيين الإستهلاكية خارج الأراضي اللبنانية، غير أنّ الواردات من الخدمات لا تندرج ضمن الواردات لأنها تُطرح من صادرات الخدمات. ومنذ العام ٢٠٠٧ تُحتَسَب الطاقة الكهربائية التي يتمّ شراؤها من سوريا ومصر ضمن الواردات.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف شحنها وتأمينها حتى نقطة المراكز الجمركية في البلد المستورد (سعر سيف). ولكنّ يتمّ إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: أولاً، لا تُحتَسب سبائك الذهب المستوردة لتكوين الاحتياطات أو بدافع المضاربة، وبالتالي تتضمّن الواردات الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات فقط؛ ثانياً، تُصَحَّح قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكمياتها استناداً إلى الاحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط[٧].

يبيّن الجدول رقم ١١ التالي أرقام السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع الحسابات، وتطوّرها من حيث القيمة والحجم في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

بعد النمو القوّي الذي شهده العام ٢٠٠٩، تراجعت وتيرة نمو الواردات بشكل ملحوظ عام ٢٠١٠: ٢,٧% من حيث القيمة الحقيقية مقابل ٢٠,٤% في العام ٢٠٠٩. ولكن بعكس العام ٢٠٠٩ لمّا تراجعت أسعار الواردات بشدّة (-١٤,١%)، ارتفعت هذه الأسعار في العام ٢٠١٠ بنسبة ٨,١%. وبالتالي سجّلت قيمة الواردات زيادة سنوية أكبر في العام ٢٠١٠ بلغت نسبتها ١١% مقابل ٣,٤% في العام ٢٠٠٩.

وبسبب اتجاه سعر صرف العملات الرئيسية إلى الإنخفاض الطفيف (انخفض المؤشر التجاري لأسعار الصرف بنسبة ٤,٢%)، نجم ارتفاع أسعار الواردات بشكل أساسي عن ارتفاع أسعار المنتجات النفطية (+٢٥,٣%). وارتفعت أيضاً أسعار بعض المنتجات الغذائية الأساسية: السكر (+٣٢,٦%) واللحوم (+٢٤,٢%) والحبوب (+١٦,١%).

[٧] يبيّن الجدول التالي التعديلات التي أدخلت على الإحصاءات الجمركية

	القيمة بمليار ل.ل.		*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*		
		٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
القيم الجمركية	**24 492**	**27 076**	**25 122**	**7,8**	**2,6**
تصحيح المشتقات النفطية:	76	337	202		
- القيم الجمركية	*-4 446*	*-5 020*	*-4 028*	*24,6*	*-9,4*
+ القيم حسب مديرية النفط	*4 522*	*5 357*	*4 230*	*26,6*	*-6,5*
القيم المستثناة	-168	-317	-250		
النقد والمقتنيات	*-25*	*-14*	*-17*	*-14,4*	*-37,0*
سبائك الذهب	*-297*	*-483*	*-385*	*25,5*	*29,7*
+الذهب لصناعة المجوهرات	*154*	*180*	*143*	*25,5*	*-7,1*
مجموع التعديلات	-92	20	-56		
المجموع المعدّل	**24 400**	**27 095**	**25 066**	**8,1**	**2,7**

جدول رقم ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغير السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتوج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
منتجات زراعية	920	1 050	953	10,2	3,5
منتجات تربية الحيوانات	504	619	529	17,0	4,9
مشتقات نفطية	4 925	5 798	4 628	25,3	-6,0
منتجات صناعات غذائية وزراعية	2 300	2 627	2 445	7,5	6,3
تبغ ومشروبات روحية	*376*	*464*	*435*	*6,7*	*15,9*
منتجات غذائية	*1 924*	*2 163*	*2 009*	*7,6*	*4,4*
أنسجة	1 321	1 351	1 303	3,6	-1,4
معادن لافلزية	1 028	1 230	1 219	0,9	18,6
معادن، آلات ومعدّات	8 763	9 135	8 743	4,5	-0,2
خشب، مطّاط ومنتجات كيميائية	3 619	4 122	4 044	1,9	11,7
أثاث	215	220	217	1,4	0,6
منتجات متفرّقة	805	942	985	-4,4	22,4
المجموع	**24 400**	**27 095**	**25 066**	**8,1**	**2,7**
استيراد طاقة كهربائية	216	287	242	18,8	11,9
نفقات في الخارج	649	720	738	-2,4	13,6
المجموع	**25 265**	**28 102**	**26 045**	**7,9**	**3,1**

أمّا السلع التي زاد حجم استيرادها بنسبة كبيرة خلال عام ٢٠١٠ فهي:

- المشروبات روحية (+٣٢,٤%) والتبغ (+٩,٧%)؛
- ضمن فئة المنتجات المكوّنة من المعادن غير الفلزية والأحجار والأتربة (+٣٦,٨%) ومنتجات السيراميك (+٢٤,٤%)؛
- ضمن فئة المنتجات المكوّنة من الخشب والمطّاط والكيمياء، المنتجات الكيميائية المتفرقة (+١٧,٦%) والمنتجات البلاستيكية (+١٤,٩%)؛
- ضمن فئة المنتجات المتفرّقة، منتجات النشر (+٧٠%).

يعزى النمو البطيء التي سجلّته الواردات إلى انخفاض الواردات من المنتجات النفطية والأنسجة وسلع التجهيز.

تلبّي هذه الواردات ثلاثة أنماط من الطلب: الطلب على السلع الإستهلاكية المصنّعة من قبل الأسر، والطلب على المنتجات الوسيطة من قبل المنتجين المحليين والطلب على سلع التجهيز لتكوين الرأسمال الثابت للشركات. وكما نستنتج من (الجدول رقم ١٢) أدناه ارتفع حجم السلع المستوردة المعدّة للإستهلاك النهائي والوسيط بشكل معتدل في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ (٣,٤% و٦,٣% بالتتالي) في حين أنّ سلع التجهيز المعدّة للتكوين القائم لرأس المال الثابت تراجعت بنسبة ١٠,٧% من حيث القيمة الحقيقية.

جدول رقم ١٢
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
جهة الاستعمال	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
استعمالات نهائية للإستهلاك					
سلع معمّرة	*3 938*	*4 075*	*3 867*	*5,4*	*-1,8*
سلع أخرى	*7 075*	*8 037*	*7 523*	*6,8*	*6,3*
مجموع الاستعمالات للاستهلاك	11 013	12 112	11 391	6,3	3,4
استعمالات وسيطة لما يلي:					
الزراعة وتربية الحيوانات	*495*	*548*	*562*	*-2,4*	*13,5*
الطاقة والصناعة	*6 037*	*7 228*	*6 393*	*13,1*	*5,9*
البناء	*903*	*1 253*	*1 173*	*6,8*	*29,9*
النقل والخدمات	*1 617*	*1 872*	*1 643*	*13,9*	*1,6*
قطاع غير محدّد	*1 058*	*1 196*	*978*	*22,4*	*-7,6*
مجموع الاستعمالات الوسيطة	10 110	12 097	10 748	12,6	6,1
استعمالات لتكوين رأس المال الثابت:					
الزراعة وتربية الحيوانات	*149*	*178*	*169*	*4,8*	*13,9*
الصناعة	*788*	*783*	*807*	*-3,0*	*2,4*
أبنية وأشغال عامة	*183*	*222*	*224*	*-0,9*	*22,1*
النقل والمواصلات	*1 435*	*989*	*973*	*1,6*	*-32,2*
الخدمات والتجارة	*682*	*668*	*701*	*-4,8*	*2,8*
قطاع غير محدّد	*39*	*47*	*51*	*-8,5*	*30,3*
مجموع الاستعمالات لتكوين الرأسمال الثابت	3 277	2 886	2 926	-1,4	-10,7
المجموع العام	**24 400**	**27 095**	**25 066**	**8,1**	**2,7**

السلع المعدّة للإستهلاك النهائي من قبل الأسر

نمت السلع المستوردة لتلبية إستهلاك الأسر بنسبة معتدلة بسبب تراجع الطلب على السلع المعمّرة: -١,٨% من حيث الحجم و٣,٥% من حيث القيمة. أمّا الواردات من سلع الاستهلاك الجاري فقد تابعت نموها: +٦,٣% من حيث الحجم و١٣,٦% من حيث القيمة. يتناولالفصل التالي تطوّر طلب استهلاك الأسر بجميع مكوناته وتأثيره على الواردات.

المواد الأولية والمنتجات شبه المصنّعة

أدّى انتعاش الاقتصاد الذي شهده العام ٢٠١٠ بالدرجة الثانية إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة التي ارتفعت أسعارها بنسبة كبيرة. وقد سجلت المنتجات الوسيطة المعدّة لقطاع البناء النسبة الأكبر من الزيادة: +٢٩,٩% من حيث الحجم و+٣٨,٧% من حيث القيمة. تظهر الجداول من (١٣أ) إلى (١٣ه)تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

بالنسبة *لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات*، زادت كميات البذار والشتول والأسمدة المستوردة (+٢٠,٥% و+٢٦,١% بالتتالي) وانخفضت كميات المبيدات المستوردة (-١٥,٤%) وارتفعت أسعارها بنسبة ١٠,٩%. أمّا الزيادة في الواردات من علف الحيوانات التي بلغت حوالى ١٠% فتعود بكاملها إلى ارتفاع الأسعار (راجع الجدول ١٣أ).

جدول رقم ١٣ أ
استيراد سلع وسيطة للزراعة و تربية الحيوانات ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع السلعة الوسيطة	2009	2010	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
بذار وشتول	85	103	102	1,3	20,5
أسمدة ومنتجات أخرى	133	147	189	-22,3	42,3
فوسفات	*67*	*67*	*103*	*-35,2*	*52,9*
أسمدة	*56*	*64*	*70*	*-8,4*	*26,1*
منتجات أخرى	*10*	*16*	*16*	*-0,6*	*60,6*
مبيدات	41	38	35	10,9	-15,4
علف حيوانات	236	260	236	10,1	-0,1
المجموع	**495**	**548**	**562**	**-2,4**	**13,5**

إنّ السلع الوسيطة المستوردة *لقطاع الطاقة والصناعة* تتضمّن المشتقات النفطية المعدّة لإنتاج الطاقة الكهربائية كزيت الوقود في المقام الأوّل الذي ارتفع سعره المشتمل على الكلفة والتأمين والشحن من ٦٠٢ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠٠٩ إلى ٧٥٤ ألف ليرة للطن الواحد عام ٢٠١٠ وتراجعت كمياتها المستوردة من ٤٢٢ ١ ألف طن إلى ٣٥٦ ١ألفاً. ولم نتمكّن من تحديد المشتقات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المصنّفة بحسب وجهتها.

ارتفعت قيمة مجموع السلع غير النفطية المعدّة للصناعة بنسبة ٢١,٤% عام ٢٠١٠، وزادت كمياتها المستوردة بنسبة ١٠,١% وارتفعت أسعارها بنسبة ١٠,٢%. نجمت هذه الزيادة بشكل أساسي عن تطوّر كميات المنتجات الفلزية المستوردة والمعدّة للإنتاج في مختلف القطاعات الصناعية. (راجع الجدول ١٣ب).

في الإجمال، سجّلت قيمة السلع الوسيطة المستوردة *للبناء* ارتفاعاً هاماً إن من حيث القيمة أو من حيث الحجم. يبيّن الجدول رقم ٣ج التالي تطوّر استيراد مختلف أنماط السلع الداخلة في انتاج المباني والأشغال العامة. وتشمل المنتجات الأساسية التي زاد استيرادها بشكل ملحوظ ما يلي:

- ضمن فئة المعادن غير الفلزية: الأسفلت المعدّ لتزفيت الطرقات (من ٢٨,٤ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٨٩,١ملياراً عام ٢٠١٠)، والرخام والغرانيت والأحجار الأخرى (من ٦٠,٤ مليار ل.ل. إلى ٨٧,٢ملياراً).
- ضمن فئة الحديد والآلات والمعدّات: الكابلات الكهربائية (من ٨٤,٣ إلى ١٣٢,٠ مليار ل.ل.) والحنفيات (من ٣٦,٦ إلى ٤٥,٨ مليار ل.ل.) والمصاعد (من ١٤,٩ إلى ٢٣,٩ مليار ليرة ل.ل.).

جدول رقم ١٣ ب
استيراد سلع وسيطة للطاقة والصناعة ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع السلعة الوسيطة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
منتجات زراعية	295	352	298	18,2	1,1
منتجات تربية الحيوانات	382	487	403	20,7	5,7
مشتقات نفطية	1 466	1 679	1 359	23,6	-7,3
منتجات صناعات غذائية زراعية	184	252	213	18,3	15,5
أنسجة وجلود	200	186	190	-1,9	-5,4
معادن لافلزية	504	534	509	5,0	0,9
منتجات معدنية	1 874	2 465	2 267	8,8	20,9
خشب، مطاط ومنتجات كيميائية	1 079	1 212	1 095	10,7	1,5
منتجات أخرى	54	61	60	0,6	12,0
المجموع	**6 037**	**7 228**	**6 393**	**13,1**	**5,9**
باستثناء النفط	***4 572***	***5 549***	***5 034***	***10,2***	***10,1***

جدول رقم ١٣ ج
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع السلعة المستعملة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
معادن لافلزية	355	515	497	3,6	40,0
منتجات معدنية وآلات	466	641	575	11,5	23,2
خشب ومنتجات كيميائية	81	97	101	-4,1	24,5
المجموع	**903**	**1 253**	**1 173**	**6,8**	**29,9**

في ما يتعلّق باستيراد السلع الوسيطة المعدّة *للنقل والخدمات*، لوحظ ركود كميات البنزين المستوردة لقطاع النقل، وتعود الزيادة في القيم بالكامل إلى ارتفاع الأسعار. كما ويتبيّن من الجدول ١٣د التالي انخفضت الواردات من المنتجات المعدنية وزادت الواردات من السلع الكيميائية المعدّة لهذا القطاع. نجم تراجع استيراد المنتجات المعدنية إلى تراجع قيمة قطع غيار منشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية من ٦٠,٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ١٣,١ملياراً عام ٢٠١٠. أمّا الزيادة التي سجلتها منتجات فئة "الخشب والمطاط والمنتجات المعدنية" فتعود إلى ارتفاع الواردات من الكواشف الكيميائية المعدّة لمختبرات التحليل التي ارتفعت قيمتها من ٣٩ إلى ٤٤ مليار ل.ل. وإلى ارتفاع الواردات من أكياس وعلب التوضيب المستعملة في التجارة من ١٠,٨ إلى ١٩,٧ مليار ليرة لبنانية.

جدول رقم ١٣ د
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع السلعة المستعملة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
مشتقات نفطية	1 048	1 299	1 049	23,8	0,1
منتجات غير نفطية	569	574	594	-3,4	4,4
منتجات معدنية	*308*	*281*	*305*	*-8,0*	*-0,9*
شب، مطّاط ومنتجات كيميائية	*145*	*183*	*179*	*2,3*	*23,1*
منتجات أخرى	*116*	*110*	*110*	*-0,1*	*-5,0*
المجموع	**1 617**	**1 872**	**1 643**	**13,9**	**1,6**

يبيّن الجدول ١٣ه التاليتطوّر استيراد منتجات شبه مصنّعة قد تستعمل دون تمييز في أكثر من قطاع ولا نستطيع اعتماد وسيلة لتوزيعها على مختلف القطاعات. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيميائية.

جدول رقم ١٣ ه
استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجهة ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع السلعة المستعملة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
مشتقات نفطية	760	854	659	29,6	-13,3
منتجات غير نفطية	297	342	318	7,3	7,1
خشب، مطّاط ومنتجات كيميائية	*218*	*261*	*238*	*9,7*	*9,3*
منتجات أخرى	*80*	*81*	*80*	*0,4*	*1,1*
المجموع	**1 058**	**1 196**	**978**	**22,4**	**-7,6**

سلع التجهيز المعدّة لتكوين الرأسمال الثابت للمؤسسات

سجّل استيراد سلع التجهيز المعدّة للاستعمال في عمليات الإنتاج تراجعاً كبيراً في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩: -١١,٩% من حيث القيمة و-١٠,٧%تقريباً من حيث الحجم (يعدّ احتساب نمو هذه السلع من حيث الحجم تقريبياً جداً لأن تغير قيم الوحدات لا يعكس التغير الحقيقي في أسعارها). ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في استيراد المعدات المعدّة لقطاع النقل (-٣١,١% من حيث القيمة)، الذي طرأ بعد سنة استثنائية شهد الاقتصاد الوطني خلالها استيراد ثماني طائرات بقيمة ٨٨٨ مليار ل.ل.

أمّا الواردات من المستلزمات والمعدّات المعدّة لقطاعي الزراعة والبناء، فتطوّرت بنسبة ١٩,٤% و٢١,٣% من حيث القيمة بالتتالي. ومن بين السلع المستوردة للزراعة، زاد استيراد البيوت البلاستيكية من ٦٤,٤ إلى ٨٤,٦ مليار ل.ل والمستلزمات المستوردة لمزارع تربية الحيوانات (٧,٦ مليار ل.ل عام ٢٠١٠ مقابل ١,٨ ملياراً عام ٢٠٠٩). أما المستلزمات المعدّة لقطاع البناء التي نما استيرادها فهي الجسور والمنشآت الحديدية الأخرى (من ٢٧,٥ مليار عام ٢٠٠٩ إلى ٤٠,٨ ملياراً

عام ٢٠١٠)، ومعدّات الحفر (من ٧٣,٨ مليار ل.ل. إلى ٧٧,١مليارا ً) والجبّالات (من١٧,٣ مليار ل.ل. إلى ٢٨,٢مليارا ً).

شراء الطاقة الكهربائية من سوريا ومصر، استنادا ً إلى حسابات شركة كهرباء لبنان ارتفع شراء الكهرباء من سوريا ومصر من ١١٦ ١ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٩ إلى ٢٤٩ ١ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠١٠.

أمّا نفقات الاستهلاك في الخارج فقدّرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظرا ً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧ تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: +١٣,٦% في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.

احتُسب تطوّر النفقات من حيث القيمة من خلال اعتماد متوسّط سعر صرف اليورو والدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية كمؤشّر للأسعار. حافظ مصرف لبنان على استقرار سعر صرف الدولار، أمّا سعر صرف اليورو فقد انخفض بنسبة ٤,٧% عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع معدّله في العام ٢٠٠٩.

الفصل الثالث
الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، بين ٧٠ و٧٥% من الموارد المتاحة. ويتكوّن الاستهلاك النهائي من استهلاك الأسر (أو الاستهلاك الخاص) ومن استهلاك الإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

القسم الأول. استهلاك الأسر

نحصل على استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) وطرح استهلاك السيّاح وإضافة النفقات الاستهلاكية للمسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدّر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ استناداً إلى نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، قدّر استهلاك الأسر بشكل غير مباشر من خلال استخدام مؤشرات ملائمة.

يبيّن الجدول١٤ تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوّناته. وضعنا مؤشّراً خاصاً لأسعار الاستهلاك بهدف تقدير التطوّر الفعلي للاستهلاك. ترد مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٤
استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتجات المستهلكة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
مواد غذائية	10 047	10 695	10 410	2,7	3,6
تبغ ومشروبات كحولية	1 159	1 380	1 334	3,5	15,0
منتجات نسيجية وجلدية وألبسة	2 819	2 971	2 912	2,1	3,3
طاقة ومياه	2 601	2 970	2 673	11,1	2,8
سلع معمّرة	6 362	6 464	6 347	1,8	-0,2
منتجات صناعية أخرى	2 929	3 348	3 331	0,5	13,7
نقل ومواصلات	3 643	3 877	3 953	-1,9	8,5
خدمات سكن	2 528	2 628	2 587	1,6	2,3
تعليم وصحّة	6 790	7 826	7 415	5,5	9,2
خدمات أخرى	4 339	5 001	4 834	3,5	11,4
الاستهلاك الداخلي	**43 217**	**47 161**	**45 796**	**3,0**	**6,0**
- صافي نفقات المسافرين	-2 002	-2 489	-2 378	4,6	18,8
المجموع	**41 215**	**44 672**	**43 418**	**2,9**	**5,3**

عام ٢٠١٠، سجّل نمو الاستهلاك الداخلي الخاص (استهلاك الأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية) تباطؤاً . اتجهت أسعار المنتجات الرئيسية التي انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى تسجيل ارتفاع عام ٢٠١٠ ،

ممّا ادّى إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة ٣,٠%. وتراجع نمو حجم الاستهلاك من ٩,٢% عام ٢٠٠٩ إلى ٦% عام ٢٠١٠ولم تسجّل مختلف مكوّنات الاستهلاك نسب نمو متجانسة.

أ) استهلاك المواد الغذائية

عام ٢٠١٠، ارتفع حجم استهلاك المواد الغذائية بنسبة ٣,٦% بالتزامن مع ارتفاع الأسعار بنسبة ٢,٧%.وبما أنّ وزارة الزراعة لم تكن قد قدّرت الانتاج الزراعي عند إعداد هذه الدراسة، تبقى المعطيات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي تقريبية (راجع القسم الأول من الفصل الأول). يعرض الجدول رقم ١٥تطوّر الانفاق على مختلف أنواع المواد الغذائية بحسب ما وردت في احصاءات الجمارك اللبنانية وبحسب التقديرات المؤقتة للانتاج الزراعي ولبعض فروع الصناعات الغذائية.

جدول رقم ١٥
استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتجات المستهلكة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
منتجات زراعية:	2 454	2 701	2 666	1,3	8,6
حبوب	*171*	*172*	*178*	*-3,3*	*4,0*
فواكه	*1 145*	*1 277*	*1 292*	*-1,2*	*12,9*
خضار	*1 074*	*1 180*	*1 118*	*5,5*	*4,1*
منتجات زراعية أخرى	*65*	*73*	*78*	*-6,7*	*20,7*
منتجات تربية الحيوانات والصيد	998	996	995	0,1	-0,3
منتجات الصناعات الغذائية:	6 594	6 969	6 720	3,7	1,9
لحوم طازجة	*1 569*	*1 677*	*1 555*	*7,8*	*-0,9*
معجّنات غذائية	*1 470*	*1 566*	*1 493*	*4.9*	*1.6*
مشتقات الحليب	*1 142*	*1 185*	*1 173*	*1,0*	*2,8*
مواد دهنية	*623*	*633*	*639*	*-0,9*	*2,5*
سكاكر، شوكولاته وحلوى	*277*	*297*	*284*	*4,5*	*2,3*
معلبّات	*292*	*353*	*348*	*1,4*	*19,1*
مواد غذائية أخرى	*688*	*732*	*709*	*3,3*	*3,0*
مشروبات غير روحية	*533*	*556*	*548*	*1,5*	*2,8*
المجموع	**10 047**	**10 695**	**10 410**	**2,7**	**3,6**

تراجع استهلاك اللحوم الطازجة بسبب ارتفاع أسعارها وزاد استهلاك المعلّبات بسبب استقرار أسعارها او ارتفاعها بنسبة طفيفة.

ب) استهلاك التبغ والمشروبات الكحولية

وفقاً لإدارة حصر التبغ والتنباك، تابع شواء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين على الأراضي اللبنانية ارتفاعه في عام ٢٠١٠ (+١٤,٨% من حيث الحجم) وارتفعت أسعاره بنسبة +٤,٢%. وارتفعت مبيعات إدارة حصر التبغ والتنباك من ٧٤١,٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٨٨٧,١مليارا ً عام ٢٠١٠، أي بزيادة نسبتها ١٩,٦%.وإنّ التبغ المستورد كان الأكثر مبيعاً إذ بلغت كمياته ٥٥٧ ١٢ طنّا عام ٢٠١٠ مقابل ٤٠٧ ١١ طنّا عام ٢٠٠٩. أمّا انتاج التبغ المحلي الذي لم يكفّ عن التراجع بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨عاد وسجّل ارتفاعاً عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

كما وسجّلت مبيعات المشروبات الكحولية على الأراضي اللبنانية زيادة اذ ارتفعت من ٢٣٢ إلى ٢٧٢ مليار ليرة لبنانية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وبما أنّ الأسعار بقيت مستقرة، زاد حجم المشروبات الكحولية على الأراضي اللبنانية بنسبة ١٦,١%.

ج) الإنفاق الخاص على الملبوسات والأقمشة

قدّرت النفقات الاستهلاكية على الملبوسات والأقمشة بـ ٩٧١ ٢ مليار ل.ل. عام ٢٠١٠ أيّ بزيادة نسبتها ٥,٤% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩. وبما أنّ أسعار هذه السلع ارتفعت بنسبة ٢,١% زادت الكميات المستهلكة منها بنسبة ٣,٣%. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك لكلّ من مكوّنات هذه الفئة من المنتجات التي تتألف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجّاد.

د) الاستهلاك الخاص للطاقة

يبيّن الجدول ١٦ أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه الذي يشمل الانفاق على الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية.

جدول رقم ١٦
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتجات المستهلكة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
كهرباء	779	814	810	0,6	3,9
مياه	184	188	188	0,0	2,3
مشتقات نفطية	1 585	1 903	1 613	18,0	1,8
محروقات صلبة	53	65	63	…	…
المجموع	**2 601**	**2 970**	**2 673**	**11,1**	**2,8**

نستنتج أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ٣,٩% وأنّ أسعارها ارتفعت بنسبة طفيفة. (نذكّر أنه إذا ثُبتت التعرفة، يمكن أن يتغيّر السعر الوسطي بحسب هيكل الاستهلاك كون التعرفة تصاعدية).

ونظراً إلى عدم توافر دراسات وتقارير احصائية جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع معدّل نموعدد المساكن، علماً أنّ الأسعار لم تتغيّر.

في عام ٢٠١٠، نمت كمية المشتقات النفطية المستهلكة من قبل الأسر بنسبة طفيفة بلغت (١,٨%)، نتيجة ارتفاع معدل أسعارها بنسبة بلغت ١٨%. ذكّر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمالات: استخدام لوسائل النقل (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

- سجّلت كميات البنزين المستهلكة من قبل الأسر زيادة نسبتها ٣,٢% وارتفعت أسعاره الإستهلاكية بنسبة ١٤,٧%، إذ أنّ متوسط سعر صفيحة البنزين سعة ٢٠ ليتراً ارتفع من ٣٤١ ٢٨ ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٤١٥ ٣٢ ل.ل. عام ٢٠١٠. نجم هذا الارتفاع عن ارتفاع

أسعار الاستيرادوتجدر الإشارة إلى انّ قيمة البنزين المستهلكة من قبل الأسر تشكّل أكثر من ثلاثة أرباع فواتيرهم النفطية.

- أمّا كميات المازوت المستوردة لاستهلاك الأسر والمؤسسات، عدا شركة كهرباء لبنان ومؤسسات النقل، فانخفضت بنسبة ٢٤,٣%. حصل هذا الانخفاض بعد أن سجلّت الكميات المستوردة ارتفاعاً ضخماً عام ٢٠٠٩: من ٣٨٧,٨ ألف طن عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٣,٢ ١ ألف طنّ عام ٢٠٠٩ ومن ثمّ إلى ٨٥٨,١ ألف طن عام ٢٠١٠.ونقدّر أنّ الطلب على المازوت ناجم بشكل خاص عن المؤسسات التي عمدت إلى زيادة مخزوناتها عام ٢٠٠٩تحسّباً لزيادة مستقبلية في الأسعار ومن ثمّ إلى تفريغ هذه المخزونات عام ٢٠١٠ لتلبية حاجاتها من الطاقة. أمّا الأسر فلم تتمكّن من زيادة أو تخفيض استهلاكها للتدفئة المنزلية بنسب ملحوظة.
- تراجع حجم استهلاك الغاز المنزلي، نسبة إلى مستورداته، بنسبة ١٨,٧% عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ وارتفع سعره بنسبة ١٠,٣%: ارتفع السعر الوسطي للقارورة سعة ١٠ كلغ من ٥٤٦ ١٤ ل.ل عام ٢٠٠٩ إلى ٠٤١ ١٦ ل.ل عام ٢٠١٠.

ه) *شراء سلع التجهيز من قبل الأسر*

بعد أن سجّلت نفقات الأسر على شراء سلع التجهيزنمواً قوياً عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، تراجعت هذه النفقات عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠: +١,٦% عام ٢٠١٠من حيث القيمة مقابل +٧,٧% عام ٢٠٠٩.

جدول رقم ١٧
شراء سلع التجهيز من قبل الاسر ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
سيارات	4 351	4 124	4 124	0,0	-5,2
الآت وتجهيزات	711	756	767	-1,4	7,8
أثاث	483	540	533	1,3	10,4
أدوات متفرّقة	409	494	487	1,3	19,1
مجوهرات	407	551	437	26,0	7,2
المجموع	**6 362**	**6 464**	**6 347**	**1,8**	**-0,2**

احتلّ شراء السيارات المرتبة الأولى في سلّم الانفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٦٨% عام ٢٠٠٩ و٦٦% عام ٢٠١٠). وبعد أن بلغ عدد السيارات المستوردة ٩٣٧ ٥١ سيارة عام ٢٠٠٧ و٢٠٧ ١٠٠ سيارة عام ٢٠٠٨ ارتفع إلى ٥٣٩ ١٠٨ سيارة في عام ٢٠٠٩ ثمّ تراجع إلى ٢٧١ ١٠٠سيارة عام ٢٠١٠واذا ما أخذنا بالاعتبار تطوّر مختلف الفئات، نلاحظ انّ انخفاض حجم شراء السيارات الخاصة من قبل الأسر بلغت ٥,٢%؛ وكذلك، انخفض انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة مماثلة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠لأنّ الأسعار لم تتغيّر تقريباً .

ومن ناحية أخرى، زاد الانفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية والسلع التجهيزية الأخرى بنسبة تفوق ١٦%.

و) استهلاك السلع المصنّعة الأخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: منتجات الصناعات الكيميائية والصيدلية التي تُستَخدَم للعناية الشخصية والإستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرّقة زجاجية أو فخّارية أو معدنية. يبيّن الجدول ١٨ تطوّر استهلاك هذه المنتجات.

جدول رقم ١٨
استهلاك الأسر للسلع المصنّعة حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
منتجات كيميائية وصيدلية	2 164	2 463	2 473	-0,4	14,2
منتجات دور النشر	539	638	610	4,5	13,2
منتجات زجاجية ومعدنية	194	208	206	1,1	6,3
منتجات أخرى	32	39	42	-8,2	31,7
المجموع	**2 929**	**3 348**	**3 331**	**0,5**	**13,7**

- المنتجات الكيميائية والصيدلية هي الأكثر استهلاكاً في هذه المجموعة إذ تشكّل ما يقارب ٥% من مجموع الاستهلاك الداخلي الخاص. زاد الانفاق على هذه الفئة من المنتجات من حيث القيمة بنسبة ١٣,٨% ومن حيث الحجم بنسبة ١٤,٢%.نذكر بخاصة تطوّر كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالتجزئة. ارتفعت قيمة هذه المستوردات من ١ ٠١٨,٤ إلى ١ ١٣٩,٧ مليار ل.ل. بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وزادت الكميات المستوردة منها من ٢٨٢ ٦ طنّا إلى ٥٧٥ ٧ طنّا.
- تأتي منتجات دور النشر في المرتبة الثانية ضمن هذه الفئة من المنتجات. وهي تشمل بشكل رئيسي الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. عام ٢٠١٠، ارتفعت أسعار هذه الفئة من المنتجات بنسبة +٤,٥% وزاد انفاق الأسر عليها بنسبة ١٨,٣%. تعزى هذه الزيادة إلى شراء الكتب والمجلات المستوردة التي ارتفعت قيمتها الجمركية من ٦٤,٧ إلى ١٥٣,٦ مليار ل.ل. بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

ز) الإنفاق الخاص على النقل والمواصلات

بحسب إحصاءات الاتحاد الدولي للنقل الجوّي (IATA)تطوّر الإنفاق على استعمال خدمات *النقل الجوّي* بنسبة ٧,٦% عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩.نذكّر بأنّ هذا الانفاق يتكّون من قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر على الأراضي اللبنانية والتي تشكّل الاستهلاك الداخلي لهذه الخدمات. نما حجم استعمال المواصلات الجوية بنسبة ٧,٤%بما أنّ أسعارها بقيت تقريباً على حالها. وبالعكس، تطوّر استخدام *المواصلات البرّية* بنسبة أكبر إذ بلغت +٩,٥% من حيث القيمة والحجم.

جدول رقم ١٩
الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.		*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*		
نوع المنتج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
نقل بري	1 167	1 256	1 254	0,2	7,4
نقل جوي وسفريات	753	825	825	0,0	9,5
بريد واتصالات سلكية ولاسلكية	1 723	1 796	1 874	-4,2	8.8
المجموع	**3 643**	**3 877**	**3 953**	**-1,9**	**8.5**

أمّا بالنسبة إلى إنفاق الأسر على *البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية* فقد زاد بنسبة٤,٣% وانخفضت الأسعار بنسبة ٤,٢%[٨].

ح) القيمة التأجيرية للسكن

بسبب عدم توافر دراسات إحصائية بشأنتطوّر أوضاع السكن،تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافية من المساكن القديمة المعاد استعمالها. يشكّل عدد هذه المنازل ٢,٣% من عدد المنازل المسكونة في السنة السابقة.غير أنّ متوسط القيمة التأجيرية للمسكن الواحد قد ارتفعت بنسبة ١,٦%.وهكذا فإنّ القيمة التأجيريةللمساكن التي قدّرت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ٠٥٩ ٢ مليار ل.ل. عام ١٩٩٧ بلغت ٦٢٨ ٢ملياراً عام ٢٠١٠.

ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بنسبة ١٦% من مجموع الإستهلاك الخاص. وهي تشمل الإنفاق الخاص على خدمات التعليم والصحّة التي تطوّرت بنسب متفاوتة كما يتبيّن من الجدول ٢٠ التالي.

جدول رقم ٢٠
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.		*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*		
نوع الخدمة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
تعليم	4 105	4 564	4 159	9,8	1,3
صحّة	2 685	3 261	3 256	0,2	21,3
المجموع	**6 790**	**7 826**	**7 415**	**5,5**	**9,2**

[٨] تمت مراجعة الأرقام على ضوء المعطيات الواردة عن وزارة البريد والمواصلات.

بلغت *أقساط التعليم* الابتدائي والثانوي والجامعي في المؤسسات الخاصة ١٠٥ ٤ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ و٥٦٤ ٤ مليراً عام ٢٠١٠ أيّ بمعدّل نمو نسبته ١١,٢%. وقد أدّى ارتفاع الأسعار بنسبة ٩,٨% إلى تحقيق نمو فعلي بلغت نسبته ١,٣%سنوياً . يرجع هذا النمو بجزء كبير منه إلى انتشار الجامعات الخاصة.والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ١٦٣ ١٠٠ طالباً عام ٢٠٠٩ إلى ٠٣٧ ١٠٨ طالباً عام ٢٠١٠ أيّ بمعدّل نمو نسبته ٧,٩%؛ في المقابل، تراجع عدد التلامذة المسجّلين في المدارس الخاصة من ٩٤٥ ٥٦٠ طالباً عام ٢٠٠٩ إلى ٠٢٤ ٥٥٦ طالباً عام ٢٠١٠ (-٠,٩%)بما أنّ تطوّر مجموع النفقات التعليمية فاق تطوّر نفقات الأسر الإجمالية، ارتفعت حصة هذه النفقات في ميزانية الأسر من ٩,٩% عام ٢٠٠٩ إلى ١٠,٢% عام ٢٠١٠.

لا يمكن تحديد تطوّر *الخدمات الصحيّة* بالدقة ذاتها. وإذا ما افترضناأنّ هذاالتطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، يكون حجم خدمات العناية التي تؤمنها مؤسسات الخدمات الصحيّة الخاصة قد استعاد نموه عام ٢٠٠٩ (+١٣,٢%) وعام ٢٠١٠ (+٢١,٣%) بعد أن كان قد تراجع بنسبة طفيفة عام ٢٠٠٨. وفي المقابل، أظهرت كشوفات أسعار العناية الصحيّةاستقراراً نسبياً في الأسعار عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩. وبالتالي، زادت النفقات على الخدمات الصحيّة بنسبة ٢١,٥% عام ٢٠١٠ وارتفعت نسبتها في استهلاك الأسر من ٦,٤% عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٣% عام ٢٠١٠. ونذكّر بأنّ الحكومة اللبنانية تغطي جزءا من نفقات الاستشفاء التي تحتسب ضمن استهلاك الإدارات العامة (يرجى مراجعة القسم التالي).

ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية بين ٩ و١٠% من مجمل نفقات الأسر والسيّاح على الأراضي اللبنانية. وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح والخدمات المالية من قبل المصارف وشركات التأمين، فضلاً عن خدمات متفرّقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي.

يبيّن الجدول ٢١أنواع هذه الخدمات وتطوّرها بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

جدول رقم ٢١
استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع الخدمة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
فنادق ومطاعم	1 993	2 295	2 178	5,4	9,3
تصليح وصيانة	393	392	386	1,6	-1,8
تأمين وبنوك	830	1 170	1 136	3,0	36,8
خدمات أخرى	1 123	1 144	1 135	0,8	1,0
المجموع	**4 339**	**5 001**	**4 834**	**3,5**	**11,4**

يعتمد *قطاع الفنادق والمطاعم* على حركة السيّاح من جهة وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين من جهة أخرى. عام ٢٠١٠، ارتفع عدد الأجانب القادمين إلى لبنان بنسبة ١٧,٦% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩ (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتمّ استنتاج استهلاك *خدمات الصيانة والتصليح* من خلال تقدير انتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك *الخدمات المالية* بشكل رئيسي من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. يساوي استهلاك الأسر للخدمات المصرفية حصّة صافي المنتج المصرفي المفروضة على الأسر بالتناسب مع ديونها لدى المصارف. ارتفعت هذه الحصة من ٤٩٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٧٣٨ملياراً عام ٢٠١٠ ويعزى هذا النمو إلى تطوّر قروض السكن. أمّا بالنسبة لخدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوماً منها التعويضات التي تقبضها، فقد ارتفعت حصة استهلاك الأسر لها من ٣٣٨ مليار ل.ل. إلى ٤٣٢ملياراً. وفي المجموع، زاد استهلاك الأسر للخدمات المالية بنسبة ٤٠,٩% نجم جزء منها (٣%) عن التضخم (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ز المتعلقة باحتساب انتاج الخدمات المالية).

ل) نفقات السيّاح الصافية

إنّ النفقات الواردة في الفقرات السابقة هي النفقات الخاصة على الأراضي اللبنانية. وهي تتضمّن نفقات السيّاح والمسافرين الآخرين القادمين من الخارج ولكن لا تشمل النفقات التي تدفعها الأسر المقيمة في لبنان أثناء سفرها إلى خارج لبنان. من أجل احتساب مجموع استهلاك الأسر المقيمة ينبغي طرح نفقات غير المقيمين من النفقات الداخلية وإضافة نفقات المقيمين خارج لبنان.

ولسوء الحظ، لا نعرف طبيعة هذه النفقات؛ وهي تقدّر بصورة عامة بحسب حركة السيّاح. يرد تقدير نفقات السيّاح على الأراض اللبنانية في أسفل جدول الصادرات (جدول رقم ٢٥)، وتقدير نفقات المقيمين اللبنانيين خارج لبنان في أسفل جدول الواردات (جدول رقم ١١).

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلّق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الصحيّة التي تقدّمها المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الخاصة بموجب عقود. وبالعادة، يتمّ إحصاء هذه الخدمات بصورة منفصلة. ولكنّ لا يسمح نظام المحاسبة العامة حالياً بوضع حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة؛ وإنمّا يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبيّن الجدول ٢٢ نفقات التعليم كما وردت في اختتام حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي؛ويبيّن الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء التي تتكفّل بها الحكومة اللبنانية.

جدول رقم ٢٢
تقدير كلفة خدمات الصحّة والتربية العامة ٢٠٠٦-٢٠١٠

بمليار ليرة لبنانية

نوع الخدمة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تعليم ابتدائي وثانوي					
أجور	*485*	*504*	*489*	*585*	*605*
استهلاك سلع وخدمات	*20*	*23*	*22*	*30*	*39*
المجموع	505	527	511	615	644
الجامعة اللبنانية*					
المجموع	157	146	174	252	270
مجموع التعليم	662	673	685	867	914
نفقات استشفاء	180	210	306	297	311
مجموع الخدمات الاجتماعية	**842**	**883**	**991**	**1 164**	**1 225**

*بسبب عدم توافر حسابات مختتمة للجامعة اللبنانية منذ العام ٢٠٠٦، تمثل الأرقام التحويلات التي خصّصت في خزينة الدولة للجامعة اللبنانية

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات، يتعيّن إضافة تقييم إهتلاك المباني المدرسية والجامعية التي تملكها الحكومة وجزء من النفقات المصرفية التي تدفعها الحكومة لتغطية عجزها.

إنّ نمو حجم خدمات التعليم الرسمي،مقاساً بتطوّر عدد التلامذة والطلاب المسجّلينسنوياً ، يختلف تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات.

- ففي *المرحلتين الابتدائية والثانوية*، لم يتوافر عدد التلامذة المسجلين في المدارس العامة والخاصة المجانية للسنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. بين السنتين الدراسيتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و٢٠٠٩-٢٠١٠انخفض عدد التلامذة المسجلّين في المدارس الرسمية والخاصة المجانية من ٠١٤ ٤٦٨ إلى ٥٢٨ ٤٤٩، أي بتراجع نسبته ٣,٩%. ويرجع ارتفاع تكاليف الخدمات التعليمية بين هاتين السنتين (+٣٣,٤%) إلى زيادة الأجور بمرسوم حكومي دخل حيز التنفيذ ابتداء من شهر أيار من العام ٢٠٠٨.
- وفي ما يتعلّق *بالجامعة اللبنانية*، انخفض أيضاًعدد الطلاّب المسجلّين للسنة الدراسية ٢٠٠٩- ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام السابق (٨١٣ ٧٢ مقابل ١٣٤ ٧٤). وفي المقابل، زادت كلفة التعليم بنسبة ٧,١%نظراً إلى المبالغ المحوّلة من خزينة الدولة إلى الجامعة اللبنانية (٢٧٠ مليار ل.ل. عام ٢٠١٠ مقابل ٢٥٢مليارا ً عام ٢٠٠٩).

الفصل الرابع
الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين القائم لرأس المال الثابت ومن التغيّر في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

يتمّ احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت بصورة عامة من خلال إضافة قيمة إنتاج سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنّه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية تؤمّن المؤشرات اللازمة لتقدير قيمتها. يظهر الجدول (٢٣) العناصر الداخلة في التكوين القائم لرأس المال الثابت وتطوّره بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

جدول رقم ٢٣
التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٩-٢٠١٠

	القيمة بمليار ل.ل.		*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*		
نوع الرأسمال الثابت	٢٠٠9	٢٠10	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
أبنية وأشغال عامة	10 849	13 197	12 835	2,8	18,3
آلات ومعدّات	1 834	1 874	1 820	3,0	-0,8
معدّات نقل	3 351	2 419	2 335	3,6	-30,3
أثاث	640	614	617	-0,5	-3,6
سلع أخرى	756	1 032	1 010	2,2	33,6
المجموع	**17 429**	**19 136**	**18 616**	**2,8**	**6,8**

تشكّل الأبنية والأشغال العامة الجزء الأكبر من الإستثمارات في لبنان (حوالى ٧٠%). وفي عام ٢٠١٠ تابعت اتجاهها نحو الارتفاع التي سجلته خلال السنوات الأربع الأخيرة:+٢١,٦% من حيث القيمة مقابل +١٢,٩% عام ٢٠٠٩ و+٣٣%عام ٢٠٠٨ و٣٢% عام ٢٠٠٧.

وفي المقابل، تراجعت الاستثمارات في سلع التجهيز بعد أن شهدت نمواً قوياً عام ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلى حركة شراء الطيارات التي تكثفت في العام ٢٠٠٩. وبالتالي، ارتفعت الاستثمارات في معدات النقل من ١٧٨% عام ٢٠٠٩ لتتراجع طبيعياً عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع المستوى المرتفع بشكل استثنائي في العام ٢٠٠٩ (-٢٧,٨%). تراجعت أيضاً الاستثمارات في الآلات والتجهيزات والأثاث أو بقيت مستقرة من حيث القيمةوإنّ تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات أحجام سلع التجهيز هي قيّم وحدات تلك السلع عند استيرادها مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، قد تكون تقلّبات الأسعار ناجمة جزئياً عن تغيّر نوعية هذه السلع أو طبيعتها.

توزيع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن إحصاء التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنمّا يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصل على استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات مؤسسات القطاع الخاص فقط. وبالفعل، تتضمّن الاستثمارات العامة إضافة إلى التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للإدارات، النفقات على البنى التحتية لشبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت للمؤسسات العامة.

جدول 24

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بحسب القطاع الخاص والعام ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

القطاع	2006	2007	2008	2009	٢٠١٠
القطاع الخاص	6 867	9 222	12 366	16 426	17 880
القطاع العام	901	905	997	1 003	1 256
المجموع	**7 768**	**10 127**	**13 363**	**17 429**	**19 136**

أمّا الاستثمارات العامة فقدّر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات المستقلّة ومن بينها مجلس الإنماء والإعمار[٩].

إنّ سياسة التقشّف التي اعتمدتها الدولة للتخفيف من عبء الدين العام انعكست في النمو المحدود للاستثمارات العامة. وبعد أن كانت شبه جامدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، ارتفعت النفقات العامة على البنى التحتية والتجهيزات بنسبة ١٠,١% عام ٢٠٠٨ و٩,٩% عام ٢٠٠٩ و٨,١% عام ٢٠١٠. ولكن نظراً إلى ارتفاع أسعار البناء عام ٢٠٠٨، يكون حجم الاستثمارات العامة قد تراجع بنسبة ضئيلة في تلك السنة. أمّا في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠فيبدو هذا النمو فعلياً .

القسم الثاني. التغيّر في المخزون

لا تتوافر أية إحصاءات عن السلع المخزّنة لدى المؤسسات. فالتغيّرات في السلع المخزّنة الواردة في هذه الدراسة تمّ إدراجها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. يرجع النمو الكبير الذي شهده الاستيراد في العام ٢٠٠٧ بجزء منه إلى ضرورة إعادة تخزين بعض السلع التي نفذت عام ٢٠٠٦ بسبب إغلاق مرفأ بيروت وتوقيف المؤن لمدّة ستة أسابيع. عام ٢٠٠٨، عمد المستوردون إلى ملء مخازنهم تحسّباً لارتفاع الأسعار. وأدّت موازنة الحسابات إلى تقدير زيادة السلع المخزّنة بما مقداره +٤٤٦ مليار ل.ل في تلك السنة. عام ٢٠٠٩، برغم إفراغ المخازن من بعض السلع، زاد استيراد الحيوانات الحيّة وبخاصة استيراد المنتجات النفطية بما يفوق الحاجة بسبب الانخفاض الكبير في الأسعار. هنا أيضاً، أدّت موازنة الحسابات إلى تقدير تغيّر السلع المخزّنة بما مقداره ٦٨٥ مليار ليرة لبنانية بالأسعار الجارية.

عام ٢٠١٠، أدّت عملية التعادل بين الموارد والاستعمالات الى تسجيل تدنّي في المخزون للمنتجات المعدنية بقيمة ١٨٠ مليار وزيادة في مخزون زيت الزيتون بقيمة ٣٠ مليار بفضل زيادة محاصيل الزيتون في ٢٠١٠. فأصبح مجموع قيمة التغير في المخزون + ١٥٠ مليار ل.ل.

[٩] صحّحت الاستثمارات العامة بعد التدقيق في حسابات البلديات والتدقيق في المشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

الفصل الخامس
الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها،تتكوّن الصادرات من الصادرات بالمعنى المحلي ومن نفقات السيّاح داخل حدود الدولة.

بعد أن تأثّرت الصادرات اللبنانية سلباً بالأزمة المالية العالمية التي شهدها العام ٢٠٠٩، عادت الصادرات اللبنانية من السلع والخدمات لتتّجه نحو تسجيل ارتفاع في عام ٢٠١٠: بنسبة 13,2% من حيث القيمة و١٢,٢% من حيث الحجم مقابل تراجع في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠,٢% و٣,٢% بالتتالي. ولكن، تراجع نمو نفقات السياح في لبنان تراجعاً خفيفاً عام ٢٠١٠ بعد أن كانت قد سجّلت نمواً قوياً في السنوات السابقة: ٢١,١% مقابل +٢٨,٧% عام ٢٠٠٩. نعرض في هذا الفصل تطوّر صادرات مختلف القطاعات التي ترد بالتفصيل في الجدول ٢٥.

جدول رقم ٢٥
الصادرات من السلع والخدمات حسب نوعها ٢٠٠٩- ٢٠١٠

	القيم بمليار ل.ل.			*التغيّر السنوي بالنسبة المئوية*	
نوع المنتوج	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٠ بأسعار ٢٠٠٩	بالأسعار	بالأحجام
صادرات زراعية	502	601	573	4,9	14,1
منتجات زراعية	*460*	*571*	*542*	*5,3*	*17,8*
منتجات حيوانية	*42*	*29*	*30*	*-3,2*	*-27,2*
صادرات السلع المصنّعة	5 473	6 496	6 406	1,4	17,0
منتجات الصناعات الغذائية والزراعية	*599*	*724*	*718*	*0,8*	*20,0*
منتجات النسيج والجلود	*584*	*618*	*612*	*0,9*	*4,8*
معادن لافلزية	*428*	*398*	*439*	*-9,4*	*2,8*
منتجات معدنية آلات ومعدّات	*2 064*	*2 828*	*2 787*	*1,5*	*35,1*
خشب، طّاط ومنتجات كيميائية	*786*	*888*	*850*	*4,5*	*8,1*
أثاث	*112*	*116*	*113*	*2,2*	*0,9*
منتجات متفرّقة	*901*	*925*	*886*	*4,3*	*-1,6*
مجموع صادرات السلع	5 976	7 096	6 979	1,7	16,8
صادرات الخدمات	2 146	2 101	2 052	2,4	-4,4
الاتصالات السلكية واللاسلكية	*169*	*132*	*138*	*-4,2*	*-18,0*
خدمات للمؤسسات	*542*	*623*	*605*	*3,0*	*11,7*
خدمات مالية	*284*	*180*	*175*	*3,0*	*-38,3*
تجارة	*1 152*	*1 169*	*1 135*	*3,0*	*-1,5*
الصادرات المرسلة إلى الخارج	**8 122**	**9 201**	**9 032**	**1,9**	**11,2**
نفقات السيّاح	2 651	3 209	3 116	3,0	17,6
المجموع العام	**10 722**	**12 410**	**12 148**	**2,2**	**12,8**

استنتجت الأسعار التي اعتُمدت في تقييم تقلّبات أحجام السلع المصدّرة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. وتمّ الافتراض أن أسعار خدمات الشركات والتجارة قد تغيّرت مثلما تغيّر المؤشر العام للأسعار. أمّا مؤشّر أسعار نفقات السيّاح في لبنان فيفترض أن يكون مساوياً لمؤشّر أسعار الاستهلاك الداخلي.

أ) الصادرات الزراعية

بعد أنّ كانت الصادرات الزراعية قد تراجعت كثيراً عام ٢٠٠٩ (+١,٩% من حيث الحجم و-٢,٨% من حيث القيمة) استعادت في العام ٢٠١٠ وتيرة الارتفاع التي سجلتها في الأعوام السابقة: +١٤,١% من حيث الحجم و+١٩,٦% من حيث القيمة. ومن باب التذكير، تفوق قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات بكثير تلك التي ترد في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معامِلات التصحيح التي طبّقت بين١,٥ و٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

في عام ٢٠١٠، اتجهت الصادرات من الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية إلى تسجيل ارتفاع في مجموعها (٣٠,٧% من حيث القيمة و٢٥,٥% من حيث الكمية). كما وارتفعت الصادرات من الخضار والأزهار التي تشكّل حوالى ١٦% من الصادرات الزراعية (+٢٢,٢% من حيث القيمة و+١٤,٢% من حيث الحجم) والزراعات الصناعية (وهي تشكّل حوالى ١٢% من الصادرات الزراعية وقد ارتفعت بنسبة ١٦% من حيث القيمة و٦,٥% من حيث الحجم في العام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩) تتكوّن هذه الفئة الأخيرة بشكل أساسي من التبغ الخام التي ارتفعت الصادرات منه إلى ٦ ٣٥٩ طنا عام ٢٠١٠ بعد أن كانت قد انخفضت من ١٠ ٥٠٩ طنا في عام ٢٠٠٨ إلى ٦ ٢٣٦ طنا في عام ٢٠٠٩.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، صحّحت الإحصاءات الجمركية المتعلقة بصادرات بعض الفئات من السلع المصنّعة ولكن بنسب تقلّ بكثير عن نسب تصحيح الصادرات الزراعية.

بعد أنّ سجّلت الصادرات الصناعية تراجعاً في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١١,٢% من حيث القيمة بسبب انخفاض أسعارها بنسبة ٩,١% وكمياتها بنسبة ٢,٤%، اتجهت إلى الارتفاع في العام ٢٠١٠: ١٨,٧% من حيث القيمة و١٧,٠% من حيث الحجم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو أدخلت لحرّفت الاتجاهات الحقيقية للصادرات الصناعية. وكما يتبيّن من الجدول التالي، شهدت الصادرات من الذهب تقلّبات بنسب متفاوتة جداً بين الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠١٠: +١,٤% في عام ٢٠٠٨ و١٤٤,٦% في عام ٢٠٠٩ و-٤٢% في عام ٢٠١٠.

جدول ٢٦
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٧- ٢٠١٠

					معدّل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
القيمة بمليار ل.ل.	474,2	481,0	1 176,8	682,7	1,4	144,6	-42,0
الكمية بالكلغ	16 254	12 254	29 210	13 805	-24,6	138,4	-52,7
سعر الكلغ بمليون ل.ل.	29,2	39,3	40,3	49,5	34,6	2,6	22,8

كانت صناعات المعادن والآلات والمعدّات الأكثر تصديراً في العام ٢٠١٠ (+٣٧% من حيث القيمة)، تبعتها الصناعات الزراعية الغذائية (+٢٠,٩%).

- تشكّل المعادن والآلات والمعدّات بشكل متزايدالسلع الأكثر تصديراً في فئة الصادرات الصناعية (٣٧,٧% و٤٣,٥%من قيمة المنتجات المصنّعةالتي تمّ تصديرها في العام ٢٠٠٩ والعام ٢٠١٠ بالتتالي).وتتألّف هذه الفئة من الفئات الفرعية التالية: معادن عدا الذهب (١٦,١%من الصادرات من السلع المصنّعة)، ومصنوعات معدنية (٤,٧%)، وآلات ومعدّات (٢٠,٦%)ومعدّات نقل (٢,١%).
  - ارتفعت الصادرات من المعادن بنسبة كبيرة في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٩: +١٥٣,٤% من حيث القيمة و١٢٧,٤% من حيث الكمية.ويتكوّن ما يناهز ثلث هذه الصادرات من الخردة الحديدية والنحاسية التي ارتفعت قيمتها من ١٩٧ مليار ل.ل. في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٨٠مليار اً في عام ٢٠١٠.
  - وسجّلت قيمة الصادرات من المصنوعات المعدنيةتراجعاً بنسبة ٢٠,٦%، ويعود هذا الانخفاض بجزء كبير منه إلى انخفاض الأسعار (-١٠,٢%). من بين المنتجات الرئيسية المصدّرة ضمن هذه المجموعة الفرعية، نذكر الهياكل الحديدية التي تستخدم في البناء التي تراجعت قيمة صادراتها من ٤٠,٦ مليار ل.ل. في عام ٢٠٠٩ إلى ٣٠,٨مليار اً في عام ٢٠١٠.
  - وسجّلت قيمة الصادرات من الآلات والمعدّات زيادة بنسبة ٤٨,٢% إذ انتقلت من ١٠٦٧ إلى ١٥٨٠ مليار ل.ل. بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وتبرز ضمن هذه الفئة الصادرات من آلات المعالجة الآلية للبيانات التي بلغت ١٤٧,٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠١٠ مقابل ٨٠,٣مليار اً عام ٢٠٠٩.

- امّا معدّات النقل فقد ارتفعت قيمة صادراتها من ١٩٩ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ١٣٤ مليار اً عام ٢٠١٠. لا يشمل هذا المبلغ الأخير خروج الدبابات العسكرية التابعة لقوات "اليونيفيل"والمسجّلة من باب الخطأ ضمن الصادرات بقيمة تناهز ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية.
- من بين المنتجات الأكثر تصديراً في فئة الصناعات الزراعية الغذائية نذكر:
  - *المعلبات الغذائية* التي تشكّل ٢٩,٧% من صادرات هذه الفئة والتي زادت الصادرات منها بنسبة ١٧,١% من حيث القيمة و١٦,٢% من حيث الحجم؛
  - *السكاكر والشوكولاته:* تشكّل السكاكر والشوكولاتة ٢٢,٣% من صادرات الصناعات الزراعية الغذائية، وقد نمت صادراتها بنسبة ٢٩% من حيث القيمة و+٣٠,٣% من حيث الحجم؛
  - *العجائن*:تشكّل العجائن ١٠,٥% من صادرات هذه الفئة وقد زادت صادراتها بنسبة ٢٤,٦% من حيث القيمة و٢٤,٥% من حيث الحجم.
  - *الدهون الغذائية*: تستأثر الدهون الغذائية بـ٩% من صادارت منتجات الصناعات الزراعية الغذائية، وقد نمت صادراتها بنسبة ٤٤,١% من حيث القيمة و٤٢,١% من حيث الحجم.

- ارتفعت قيمة الصادرات من الأنسجة والملابس والجلود بنسبة طفيفة بلغت ٥,٧% من حيث القيمة و٤,٨% من حيث الحجم.
  - تحتل الملابس والجوارب والملابس الداخلية المركز الأهم ضمن هذه الفئة وقد بلغت صادراتها الجمركية ١١٧,٧ مليار ل.ل. في عام ٢٠١٠ مقابل ١٠٩,٣ مليار اً في عام ٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ٧,٧%. وبما أنّ أسعار التصدير انخفضت بنسبة ٤,٩%، ارتفعت الكميات المصدّرة بنسبة ١٣,٣%.
  - وتأتي الأحذية في المرتبة الثانية، إذ بلغت صادراتها بحسب إحصاءات الجمارك اللبنانية ٣٠,٤ مليار ل.ل. في عام ٢٠١٠، أي بزيادة بنسبة ٢٦,٨% بالمقارنة مع

العام ٢٠٠٩. ويعزى جزء كبير من هذا الارتفاع إلى ارتفاع الأسعار (+١٠%)، علمًا أن الزيادة في الكميات لم تتجاوز ١٥,٢%.

- أمّا المعادن غير الفلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد تراجعت صادراتها نتيجة انخفاض الأسعار التي بلغت نسبتها -٩,٤%: وتراجعت بنسبة +٦,٩% من حيث الحجم في حين ان الكميات المصدّرة زادت بنسبة ٢,٨%. عام ٢٠١٠، شكّل الألماس الخام والاسمنت أكثر من ٨٠% من صادرات هذه المنتجات.
  - وتراجع تصدير الألماس (أو بالأحرى إعادة تصدير الألماس) ٢٢٨ كلغ بقيمة ٢٢٧,٩ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ١٦٩ كلغ بقيمة ٢٥٦,٥مليارا في عام ٢٠١٠.
  - وانخفضت الكميات المصدّرة من الإسمنت من ٨٨٧ألف طنّ في عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧٣ ألف طن في عام ٢٠١٠(-٢٤،١%).وبما أنّ الأسعار تراجعت بنسبة ١٨%، انخفضت قيمة صادرات هذا المنتج بنسبة ٣٨% وانتقلت من ١٠٨ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٦٧مليارا في عام ٢٠١٠.

- أمّا المنتجات الكيميائية الأساسية التي شكّلت ٣٥% من صادرات فئة "الخشب والمطّاط والمنتجات الكيميائية" في عام ٢٠٠٩، شكلّت ٤٣,٦% من هذه الصادرات في عام ٢٠١٠ نتيجة الارتفاع في أسعارها (+١٠,٤%) كما في كمياتها المستوردة (+٢٤,٧%).كما وزادت القيمة التصديرية للمنتَجين الأبرزين في هذه الفئة وهما الحوامض الفوسفورية والسوبر فوسفات إذ ارتفعت من ١٦٦,٤ مليار ل.ل في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٥٧,٣مليارا في عام ٢٠١٠ في حين ارتفعت الكميات المصدّرة من ٣٤٠,٢ إلى ٤٥٤,٧ألف طنّ. أمّا صادرات الفروع الأخرى من منتجات هذه الفئة فقد نمت صادراتها وإنمّا بنسب أقلّ بين ٢٠٠٩ و٢٠١٠:
  - ارتفعت قيمة المنتجات الكيميائية الأخرى المصدّرة من ١٥٩,٣ مليار ليرة لبنانية إلى ١٦٦,٥مليارا وانخفضت أسعارها بنسبة ٦,٢%؛
  - كما وانخفضت قيمة صادرات المصنوعات الخشبية (عدا الأثاث) من ٤٢,٤ إلى ٣٢,٨ مليار ل.ل. وارتفعت أسعارها بنسبة ١,٨%؛
  - وزادت قيمة الورق والكرتون من ٢٠٨ إلى ٢٠٨,٣ مليار ل.ل. وزادت أسعارها بنسبة ٣%؛
  - وتراجعت قيمة صادرات المصنوعات البلاستيكية من ٨٣,٢ إلى ٨٠,٨ مليار ل.ل. وارتفعت أسعارها بنسبة ٥,٥%.

- أمّا صادرات الأثاث -وإنّ كانت نسبتها ضئيلة -فقد سجّلت تقدما أيضاً من حيث القيمة: +٢,٥%.

- تتكوّن السلع المتفرّقة بشكل رئيسي من منتجات النشر والمجوهرات.
  - زادت قيمة المنتجات المطبوعة المصدّرة بنسبة ٨,٢% من حيث القيمة، إذ ارتفعت من ٤٠٩,٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٤٤٣مليارا عام ٢٠١٠، وذلك برغم انخفاض قيم الوحدات (-٥,٤%).
  - أمّا المجوهرات فارتفعت الصادرات منها بنسبة طفيفة بلغت +٠,٩% ، إذ انتقلت من ٣٦٩,٤ إلى ٣٧٢,٦ مليار ل.ل. عام ٢٠١٠ ، علماً ان الارتفاع في أسعارها (التي بلغت نسبتها + ٢٢,٤ %) عوّض عن انخفاض الكميات المصدّرة (-١٧,٦%).

ج) صادرات الخدمات

لا تتوافر حتى الآن إحصاءات شاملة وكاملة عن الخدمات المتبادلة مع الخارج. وحدها المبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تحصى بصورة منتظمة. ويتمّ تجاهل صافي صادرات خدمات النقل. أمّا صافي الخدمات المصدّرة إلى المؤسسات فقد تم تقديرها بفضل الاستقصاء الذي شمل أكبر المؤسسات حجماً في عام ٢٠٠٤. تشمل صادرات الخدمات المالية حصة صافي المنتج المصرفي الناجمة عن الفوائد المحصّلة من الخارج وصافي صادرات خدمات إعادة التأمين، علماً أن هذه الأخيرة سلبية. أما ايرادات التجارة الثلاثية الواردة في هذه الحسابات، فقدّرت بشكل تقريبي استناداً إلى الاحصاءات الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير (تجارة عامة) والعبور.

انخفض صافي إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الناتجة عن الاتصالات مع الخارج من ٢١,٤% إلى ٤,٢%، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار.

أمّا أرقام المبيعات التي حقّقتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم *الخدمات للمؤسسات*، صافية من المدفوعات المسدّدة لغير المقيمين مقابل خدماتهم، فقد ارتفعت بحسب تصريحات مؤسسات كبيرة الحجم تمّ استجوابها لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٢ و٢٤٥ ملياراً عام ٢٠٠٣، أي بزيادة بنسبة ١٩,٣%.[١٠] وفي عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ سجّلت أرقام المبيعات نمواً بما نسبته ٢٥% بحسب تصريحات شركات (أوف شور) إلى وزارة المالية. وبسبب عدم توافر دراسات إحصائية حديثة، تمّ اعتماد معدّل نمو نسبته ٦% في تقدير حسابات العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وبنسبة ٢٠% للعام ٢٠٠٨ و٥% للعام ٢٠٠٩ و١٠% للعام ٢٠١٠. وبسبب استحالة تحديد أسعار هذه الخدمات ومراقبتها، تمّ الافتراض أنّها تطوّرت بنسبة مماثلة لتطوّر معدّل التضخم أي بنسبة ٣% في العام ٢٠١٠.

بعد التراجع الحاد التي سجلته *الخدمات المالية* عام ٢٠٠٩، تابعت هذه الخدمات اتجاهها إلى الانخفاض في عام ٢٠١٠. تشمل هذه الخدمات الأعباء المصرفية المحسومة من الفوائد المحصلة من قبل المصارف من توظيفاتها في الخارج مخصوماً منها خدمات التأمين المستوردة. بحسب تقديرات مصرف لبنان، انخفضت الفوائد المحصّلة من الخارج من قبل المصارف من ٨٨٩ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٩ إلى ٥٧٥ملياراً عام ٢٠١٠. وبما أنّ نسبة الخدمة المصرفية من أصل الفوائد المحصّلة بلغت ٣٣,٤% عام ٢٠١٠ (مقابل ٣٠,١ عام ٢٠٠٩) بلغت حصّة الفوائد المحتسبة على أنّها صادرات ٢٧٥ مليار ل.ل. في عام ٢٠٠٩ و١٩٢ملياراً في عام ٢٠١٠. وتُضاف إلى الفروقات في الفوائد، العمولات المصرفية الصافية التي تُفرض على العمليات مع الخارج والبالغة ٦٨ مليار ل.ل في عام ٢٠٠٩ و٤٣ ملياراً في عام ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، بلغت الإيرادات الصافية الناتجة عن خدمات إعادة التأمين مع الخارج ٥٩ و٥٥ مليار ليرة لبنانية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بالتتالي. وقد تمّ طرح هذه المبالغ من صادرات الخدمات. وبالتالي تكون الخدمات المالية الناجمة عن العمليات الخارجية قد انخفضت بنسبة ٣٦,٦%.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير صافي إيرادات لتجارة الثلاثية فهو معدّل نمو حركة العبور وإعادة التصدير. وبعدأن شهدت ازدهاراً عام ٢٠٠٤ (+٣٢,٤%)، تراجع صافي الإيرادات التجارية القادمة من الخارج بشكل منتظم: (-٣,٥%) في عام ٢٠٠٥ و(-١٧,٨%) في عام ٢٠٠٦ و(-٣,٩%) في عام ٢٠٠٧ ، ثم عادت وارتفعت في عام ٢٠٠٨ (+١٧,٢%) وبنسبة أقلّ في عام

[١٠] أظهر هذا الاستقصاء أنة قد أنقص تقدير ارقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

٢٠٠٩ (+٨,٦%) وفـي عـام ٢٠١٠ (+١,٥%). وكمـا هـو الحـال بالنسـبة للخـدمات الماليـة، تـمّ الافتراض انّ أسعار هذه الخدمات ارتفعت بنسبة توازي ارتفاع معدّل التضخم أي ٣%.

د) نفقات السيّاح

من المتعارف عليهأنّ معدّل نمو حجم نفقات السيّاح وسائر الزائرين الأجانب على الأراضي اللبنانية يساوي معدّل نمو عدد الزائرين الأجانب (عدا السوريين)الذين يدخلون لبنان سنوياً : +٢٧,١% عام ٢٠٠٩ و١٧,٦% عام ٢٠١٠. أمّا مؤشّر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك الداخلي .

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

يقضي النظام الدولي للحسابات الإقتصادية (SCN93) بإعداد سلسلة من الحسابات لكلّ من فئات العملاء الاقتصاديين الوطنيين الخمس المشار إليها بـ S.1 وسلسلة أخرى من الحسابات للقطاع الخارجي المشار إليها بـ S.2.

تتألف فئات العملاء الإقتصاديين الخمس ممّا يلي :

S11: المؤسسات غير المالية
S12: المؤسسات المالية
S13: الإدارات العامة
S14: الأسر
S15: الجمعيات التي لا تستهدف الربح

لا تتيح القدرات الإحصائية اللبنانية الوطنية إعداد حسابات اقتصادية دقيقة ومنفصلة لكلّ من العملاء الإقتصاديين الخمسة. ويستحيل بخاصة توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسَر، ولكن يمكن تقييم – على نحو تقريبي- العناصر الأساسية للحسابات المتكاملة المتعلقة بمجموع العملاء الداخليين وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يفصّل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللقطاع الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي تميّزت بها الحركة الاقتصادية خلال السنتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

يعرض الفصل الأول حسابات العملاء الاقتصاديين الوطنيين التي تظهر المجاميع الإقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج، وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني تقييم العناصر الأساسية لميزان المدفوعات موزّعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي استطعنا إعدادها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في الملحق المرفق بهذا التقرير.

جدول رقم ٢٧

الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1) ٢٠٠٩-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

الحسابات	الاستعمالات		الموارد	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
I . حساب الإنتاج				
P11 إنتاج تسويقي			63 165	69 109
P12 إنتاج غير تسويقي			7 399	7 999
D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات/المنتجات			6 715	8 215
P2 الاستهلاك الوسيط	25 043	29 358		
B1 إجمالي القيمة المضافة	*52 235*	*55 965*		
المجموع	77 278	85 323	77 278	85 323
II.١ حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية				
B1 الناتج المحلي القائم			52 235	55 965
D٢-D3 الرسوم ناقص الإعانات	6 715	8 215	6 715	8 215
D41 الفوائد	8 312	9 566	7 789	9 375
القطاع الخاص	*3 837*	*4 632*		
القطاع العام	*4 475*	*4 934*		
D١+D4..أجور ومداخيل أخرى	34 408	36 391	35 061	36 386
B5 رصيد المداخيل الأولية	*52 366*	*55 769*		
المجموع	101 800	109 941	101 800	109 941
II.٢ حساب توزيع الدخل الثانوي				
B5 الدخل الوطني القائم			52 366	55 769
D5 الضرائب المباشرة	3 089	3 577	3 089	3 577
D61 الاشتراكات الإجتماعية	1 402	1 452	1 402	1 452
D62 التقديمات الإجتماعية	2 334	2 483	2 360	2 510
D79 التحويلات الجارية الأخرى	548	569	15 677	16 076
B6 الرصيد:الدخل الوطني القائم المتاح	*67 520*	*71 304*		
المجموع	74 894	79 384	74 894	79 384
II.٤ حساب استعمال المداخيل				
P2 استهلاك	48 614	52 672		
B8 الوفر القائم	*18 906*	*18 633*		
المجموع = رصيد الدخل الوطني القائم المتاح	67 520	71 304	67 520	71 304
III.١ حساب الرأسمال				
B8 الوفر القائم			18 906	18 633
P51 تكوين الرأسمال الثابت	18 114	18 986		
D9 تحويل الرساميل	38	14	10 135	3 895
B9 الرصيد: القدرة / الحاجة للتمويل	*10 889*	*3 528*		
المجموع	29 041	22 528	29 041	22 528
III.٢ الحساب المالى				
B9 القدرة او الحاجة للتمويل			10 889	3 528
F2 الأوراق النقدية والودائع	32 231	20 057	20 323	15 045
F3 الأوراق المالية غير الأسهم	7 860	2 629	6 175	3 233
F4 القروض	2 945	8 705	1 115	8 088
F5 الأسهم والمساهمات الأخرى	2 750	2 066	7 284	3 563
المجموع	45 786	33 458	45 786	33 458

جدول رقم ٢٨
حسابات العالم الخارجي (S.2) ٢٠٠٩ – ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

	الاستعمالات		الموارد	
الحسابات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
I.حساب تبادل السلع والخدمات				
الاستيراد			٢٥ ٢٦٥	٢٨ ١٠٢
التصدير	١٠ ٧٧٢	١٢ ٤١٠		
B 11 *الميزان التجاري*	*١٤ ٤٩٣*	*١٥ ٦٩٣*		
المجمـوع	٢٥ ٢٦٥	٢٨ ١٠٢	٢٥ ٢٦٥	٢٨ ١٠٢
II. حساب المداخيل والتحويلات الجارية				
B11 الميزان التجاري			١٤ ٤٩٣	١٥ ٦٩٣
D1 الأجور وملحقاتها	١ ١٨٦	٥٧٦	٦٩٨	٧٠٩
D41 الفوائد	٩٩٦	٨٠٩	١ ٥١٩	١ ٠٠٠
D4 ...مداخيل أخرى	٧٢٨	٨٢٧	٥٦٣	٦٩٩
D62 التقديمات الاجتماعية	٢٦	٢٨		
D79 التحويلات الجارية الأخرى (الصافية)	١٥ ١٢٨	١٥ ٥٠٧		
B12 ميزان العمليات الجارية	*٧٩٢-*	*٣٥٣*		
المجمـوع	١٧ ٢٧٣	١٨ ١٠٠	١٧ ٢٧٣	١٨ ١٠٠
III. ١حساب الرأسمال				
B12 ميزان العمليات الجارية			٧٩٢-	٣٥٣
D9 تحويل الرساميل (صافي)	١٠ ٠٩٧	٣ ٨٨١		
B9 الرصيد: القدرة/الحاجة للتمويل	*١٠ ٨٨٩-*	*٣ ٥٢٨-*		
المجمـوع	٧٩٢-	٣٥٣	٧٩٢-	٣٥٣
III. ٢الحساب المالي				
B9 القدرة/ الحاجة للتمويل			١٠ ٨٨٩-	٣ ٥٢٨-
F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)			١١ ٩٠٨	٥ ٠١٢
F3 الأوراق المالية غير الأسهم	١ ٦٨٥-	٦٠٤		
F4 الائتمانات	١ ٨٣٠-	٦١٧-		
F5 الأسهم والمساهمات الأخرى	٤ ٥٣٤	١ ٤٩٧		
المجمـوع	١ ٠١٩	١ ٤٨٤	١ ٠١٩	١ ٤٨٤

الفصل الأول
الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني

تتوزّع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الاقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاط الإقتصادي على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- II.1.حساب الاستثمار والتوزيع الأوّلي للمداخيل.
- II.2. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- II.4. حساب استعمال المداخيل.
- III.١. حساب رأس المال.
- III.2. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي يتميّز بها النشاط الاقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول رقم (٢٩) التالي.

جدول رقم 29
تطوّر المجاميع الإقتصادية الرئيسية ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الحصيلة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج المحلي القائم	**33 451**	**37 624**	**44 748**	**52 235**	**55 965**
+ صافي مداخيل عوامل الإنتاج	-209	-225	743	130	-196
= الدخل الوطني القائم	**33 242**	**37 400**	**45 491**	**52 366**	**55 769**
+ التحويلات الجارية الصافية	6 566	6 529	11 843	15 155	15 535
= الدخل الوطني القائم المتاح	**39 808**	**43 929**	**57 334**	**67 520**	**71 304**
- الاستهلاك	-32 734	-36 595	-44 225	-48 614	-52 672
= الوفر الوطني القائم	**7 074**	**7 333**	**13 108**	**18 906**	**18 633**
+ تحويل الرساميل الصافية	4 367	2 171	3 945	10 097	3 881
= الوفر القائم المتاح	**11 441**	**9 504**	**17 053**	**29 003**	**22 514**
- تكوين الرأسمال الثابت	-7 733	-10 462	-13 764	-18 114	-18 986
= القدرة (+)/ الحاجة (-) للتمويل	**3 708**	**-959**	**3 289**	**10 889**	**3 528**
+ تمويل خارجي	505	4 029	1 929	1 019	1 484
= ميزان المدفوعات	**4 213**	**3 070**	**5 218**	**11 908**	**5 012**

ملاحظة:صحّحت الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩

استناداً إلى لمتقدّم نستنتج أنّ :

- الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب إنتاج مجموع الاقتصاديين الوطنيين.
- الدخل الوطني القائميشتق من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.
- الدخل الوطني القائم المتاح يساوي رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- الوفر الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال الدخل.

- يطرح الوفر الوطني القائم المتاح والقدرة او الحاجة للتمويل من حساب رأس المال.
- يرد رصيد ميزان المدفوعات في الحساب المالي في خانة "التغيّر في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجّل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج عملاء اقتصاديين مختلفين ويسجّل، من حيث الاستعمالات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للناتج المحلي القائم .

وتقسّم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب ناقص الإعانات على المنتجات (D.2 – D.3).

أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات الصافية من الرسوم التي تحصّلها جملة وحدات الإنتاج من بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتُمدت بسبب غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك داخلياً .

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الضرائب غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدّر بالأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين.

ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما هو وارد في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمّن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر ولا إنتاج الجمعيات التي لا تستهدف الربح.

تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

ج) الرسوم الصافية من الإعانات على المنتجات (D.3 – D.2)

في المبدأ تدخل في هذا الحساب الرسوم المحدّدة المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات فقط، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً الرسوم البلدية والضرائب الأخرى.

وقد تمّت مراجعة الرسوم البلدية الواردة في هذه الدراسة بعد الإطّلاع على حسابات البلديات الكبيرة وحسابات عينة من البلديات الصغيرة والمتوسطة للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. أمّا الرسوم المفروضة في السنوات الأخرى فقد تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات.كما وتتضمن هامشاً من التصحيح ضرورياً لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى فيتّم الحصول عليها من قطع حسابات الدولة. يبيّن الجدول رقم (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ورسوم الاستهلاك ما بين الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

جدول رقم ٣٠
الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الرسوم الجمركية	461	556	686	768	810
رسوم الاستهلاك	2 349	2 580	3 600	4 917	5 344
أرباح المؤسسات العامة	1 423	2 006	2 020	2 446	2 708
طوابع ورسوم أخرى	259	292	350	396	453
رسوم البلديات والتصحيحات	469	349	601	520	748
- الإعانات	*-1 396*	*-1 501*	*-2 478*	*-2 333*	*-1 848*
المجموع	**3 566**	**4 282**	**4 779**	**6 715**	**8 215**

ملاحظة: صحّحت أرقام الأعوام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. أصبحت الإعانات تشمل تقديمات الخزينة إلى مصلحة كهرباء لبنان.

بعد أن كانت *الرسوم الجمركية* قد خفّضت بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ، نتيجة السياسة الحكومية الهادفة إلى الاستبدال التدريجي لهذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة، عادت هذه الرسوم لترتفع في العام ٢٠٠٤ وإنمّا بوتيرة نمو متدنية عن وتيرة نمو الواردات. وتراجعت نسبة الرسم الجمركي من أصل قيمة الواردات الجمركية من ٤,٣% العام ٢٠٠٣ إلى ٣,١% العام ٢٠٠٧ و٢,٨% العام ٢٠٠٨ و٣,١% العام ٢٠٠٩ و٣% العام ٢٠١٠.

يبيّن الجدول (٣١) أدناه أنّ جزءاً كبيراً من *رسوم الإستهلاك* يتكوّن من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢.

جدول رقم ٣١
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الرسم	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
- على القيمة المضافة	1 660	1 803	2 584	2 889	3 193
- على التبغ	162	211	246	277	347
- على السفر من المطار	64	84	107	123	148
- على المحروقات	230	185	112	999	1 040
- على تسجيل السيارات	217	287	539	614	598
-غيرهـا	16	11	13	15	18
المجموع	**2 349**	**2 580**	**3 600**	**4 917**	**5 344**

في الفترة الممتدة بين الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، بلغ متوسط نمو الضريبة على القيمة المضافة ما نسبته ٥,٩%سنوياً . وقد بلغ هذا النمو ٤٣,٢% العام ٢٠٠٨ و١١,٨% العام ٢٠٠٩ و١٠,٥% العام ٢٠١٠.ولكن نظراً إلى عدم توافر حسابات ختامية للدولة تعتبر البيانات الماليةمؤقتة، واستناداً إلى تقارير وزارة المالية بلغ معدّل النمو الحقيقي للضريبة على القيمة المضافة ٢٩% عام ٢٠٠٨. وقد أدّت سياسة المحافظة على استقرار أسعار البنزين إلى انخفاض الضرائب على المحروقات بصورة منتظمة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، تمكّنت الحكومة اللبنانية من رفع الضرائب على المحروقات بفضل انخفاض أسعار استيرادها، مما يفسّر ارتفاع مقدارها. وفي العام ٢٠١٠ ارتفعت الضرائب على المحروقات بنسبة (+٤,١%) نتيجة الارتفاع الطفيف في استهلاك البنزين.

وتُحْتَسَب *أرباح المؤسسات العامة* على أنها رسوم على السلع لأنّ الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. سجّلت أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة: إرتفعت هذه الأرباح من ١٤١ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٣١٠ ١ملياراً العام ٢٠٠٤ و٤٥٦ ١ملياراً العام ٢٠٠٥. وقدّرت بـ ٢٩٨ ١ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٦ و٦٦٠ ١ملياراً العام ٢٠٠٧ و٧٣٤ ١ مليراً العام ٢٠٠٨ و ٢٠٥٤ ٢مليراً العام ٢٠٠٩. وفي العام ٢٠١٠ لم تحوّل كامل أرباح قطاع الاتصالات العائدة للدولة إلى الخزينة وانخفضت إيرادات الميزانية الناجمة عن هذا القطاع إلى ٩٥٧ مليار ل.ل. وقدّرت، الأرباح الفعلية الناجمة عن قطاع الاتصالات والعائدة للدولة والبلديات بما مقداره ٢٨٧ ٢ مليار ل.ل. وقد اعتمدنا هذا الرقم في الحسابات الوطنية.

أما *الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة* والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول رقم ٣٢).

جدول رقم ٣٢
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

المؤسسة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مصلحة كهرباء لبنان	1 370,0	1 479,0	2 430,0	2 258,5	1 797,3
مكتب القمح والشمندر السكري	5,0	-	30,7	45,0	25,6
مصلحة النقل المشترك	13,0	15,9	10,0	18,1	14,2
تلفزيون لبنان	4,0	4,0	4,0	7,0	8,0
غيرها	4,0	2,0	3,0	4,0	3,3
المجموع	**1 396,0**	**1 500,9**	**2 477,7**	**2 332,6**	**1 848,3**

لا تسجّل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في مصروفات موازنة الدولة، بل تسجّل في حساب الخزينة العامة على أنّها سلفات ممنوحة للمؤسسات العامة وقد اعتبرت عمليات مالية في حسابات السنوات السابقة. ولكن يقضي الأسلوب الجديد المعتمد باعتبار هذه السلفات عمليات توزيع أولي لا عمليات مالية. وبالتالي، تمت مراجعة حسابات السنوات السابقة بما يتوافق مع ذلك. وتجدر الإشارة أيضاً إلى انّ الإعانات غير المباشرة التي تقدّم إلى مزارعي التبغ والتي نجهل قيمتها تستنتج من الضرائب على التبغ المصنّع.

د) الاستخدامات الوسيطة

تساوي الاستخدامات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الانتاج مخصوماً منها التغيّر في المخزون، ويتم تقييمها بأسعار السوق أي مشتملة كلّ الرسوم.

وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الإستثمار وتخصيص المداخيل الأولية

يُقصَد بالمداخيل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجّل حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخيل الأولية التي يحصّلها العملاء الاقتصاديون الوطنيون. كما ويسجّل، لجهة الاستخدامات، المداخيل الأولية المدفوعة من قبل العملاء الوطنيين. ويستنتج من البند المُوازن لهذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني القائم.وبما أنّه تمّ وضع حساب استثمار وتخصيص المداخيل الأولية لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول (٣٣) التالي توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر الداخلة في قيمته: أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة على المنتجات صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخيل والاهتلاكات.

جدول رقم ٣٣
توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

عناصر الناتج المحلي القائم	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الرسوم ناقص الإعانات/ المنتجات	3 566	4 282	4 779	6 715	8 215
الفوائد	2 925	3 631	2 740	3 837	4 632
الأجور والمداخيل الأخرى	22 503	24 923	30 277	34 408	36 391
اهتلاك (رصيد)	4 457	4 788	6 952	7 276	6 728
المجموع = الناتج المحلي القائم	**33 451**	**37 624**	**44 748**	**52 235**	**55 965**

تمثل *الرواتب والأجور وملحقاتها* مجموع تكاليف العمالة التي تتحمّلها المؤسسات الإنتاجية والإدارات العامة. وتُستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات القطاع العام وقد تمّ عرض تطوّرها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أمّا الرواتب والأجور وغيرها من تكاليف العمالة التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية فقد تمّ تقديرها ضمن إطار وضع حسابات سنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات، وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي القائم: ٣٥,٥%: ٨٣,٢% في القطاع الإداري و٢٩,١% في القطاع التسويقي. ولسوء الحظ لا تتوافر معلومات وافية عن الفترة الممتدة بين ١٩٩٨ و٢٠١٠لمعرفة تطوّر هذه الحصة. وإنّ استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل مؤسسات كبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و٢٧٠ مؤسسة خدمات (عدا المؤسسات العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر نسب تكاليف العمالة من أصل إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤,٦%	٢٤,٢%
الخدمات	٣٢,٤%	٣٢,٩%
التجارة	١٠,٥%	١٠,٩%

بحسب دراسة إحصائية صناعية أعدّتها وزارة الصناعة حول نشاطات المؤسسات التي تستخدم خمسة موظفين او أكثر في العام ٢٠٠٧ بلغت نسبة الأجور نسبةً إلى القيمة المضافة ٢٦,٧%.

في المقابل، سجّلت حصة *الضرائب غير المباشرة - مخصوماً منها الإعانات* - من الناتج المحلي القائم تقدّماً هاماً في الأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ٩,٦% العام ١٩٩٧ إلى ١٤,٩% العام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن فرض الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتّساع قاعدة هذه الضريبة في السنتين التي تلتهما. ولكن في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، أدّى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب غير المباشرة وتراجع حصّتها في الناتج المحلي القائم إلى ١٣,٣% ثمّ إلى ١٠,٥%. ومع انتعاش الاستهلاك في العام ٢٠٠٧، عادت حصة الضرائب غير المباشرة في الناتج المحلي القائم وارتفعت لتبلغ ١١,٢%. في العام ٢٠٠٨ تراجعت هذه الحصة من جديد لتصل إلى ١٠,٥% نتيجة زيادة الإعانات المقدّمة إلى مصلحة كهرباء لبنان، ثمّ عادت لترتفع في العام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٧% نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على المحروقات. وفي العام ٢٠١٠، أدّى انخفاض الإعانات المقدّمة لمصلحة كهرباء لبنان إلى رفع حصّة الضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات إلى ١٤,٥% من الناتج المحلي القائم.

تمثل *الفوائد* عائدات الرساميل المالية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب هذه الرساميل، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ هذه الفوائد لا تستعمل في تقدير الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

جدول رقم ٣٤
احتساب مصروفات الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والادارات
٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

بيانات المصارف	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الفوائد المقبوضة					
على سندات الخزينة	2 502	2 754	3 173	3 545	3 645
من غير المقيمين	1 047	1 047	1 744	889	575
من مدينين آخرين	4 173	5 009	4 074	5 551	6 953
المجموع	**7 722**	**8 810**	**8 992**	**9 985**	**11 173**
الفوائد المدفوعة إلى المودعين	5 413	6 386	6 046	6 902	7 442
نسبة الفوائد المدفوعة من الفوائد المقبوضة	*0,701*	*0,725*	*0,672*	*0,691*	*0،666*
احتساب الفوائد المستحقة للمودعين على حساب:					
الإدارات العامة	1 754	1 996	2 134	2 451	2 428
غير المقيمين	734	759	1 173	615	383
مؤسسات القطاع الخاص	2 925	3 631	2 740	3 837	4 632
المجموع	**5 413**	**6 386**	**6 046**	**6 902**	**7 442**

وبهدف تقدير مصروفات الفوائد التي تتكبّدها المؤسسات الإنتاجية، تناولنا في الحسابات الواردة في هذه الدراسة فوائد الودائع لدى المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تدفعها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم إزاء المصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف ينجم عن أجور خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها هذه المصارف (انظر الجدول رقم ٣٤ أعلاه).

وبالتالي، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص (المؤسسات التجارية بشكل أساسي) إلى أصحاب الودائع بواسطة المصارف قدّرت بـ ٧٤٠ ٢ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٨ و٨٣٧ ٣ملياراً العام ٢٠٠٩ و٦٣٢ ٤ملياراً العام ٢٠١٠ أيّ بنسبة ٦,٠% و٧,٣% و٨,٣% من الناتج المحلي القائم بالتتالي. في العام ١٩٩٧، بلغت الحصة ما نسبته ٥,٣% فقط.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تندرج في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فتُشتق من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية من أصل الفوائد على الفوائد التي تحصّلها المصارف من سندات الخزينة. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول رقم ٣٥
تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

تقسيم أعباء الدين	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
خدمة الدين	4 375	5 328	5 067	5 840	6 424
- قيمة الخدمات المصرفية	903	935	1 278	1 365	1 490
= الفوائد المدفوعة	**3 472**	**4 393**	**3 789**	**4 475**	**4 934**

تتألّف *أنواع الدخل الأخرى* من الأنصبة المدفوعة لأصحاب رؤوس الأموال العاملين في مجال الإنتاج ومن المداخيل المختلطة للمتعهدين الفرديّين. وقد خضعت هذه الإيرادات إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى حصص أرباح حاملي الأسهم غير معروفة. وكما الرواتب، قدّرت هذه المداخيل للعام ١٩٩٧ فقط، وقد بلغت حصتها النسبية من الناتج المحلي القائم ٤٢,٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تصنّف الرواتب والمداخيل عدا الفوائد في بند واحد اعتباراً من العام ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الاهتلاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لاهتلاك رأس المال الثابت للإدارات العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول (١٠) الذي يبيّن احتساب قيمة الانتاج غير التسويقي.

ب) احتساب الدخل الوطني القائم

يساوي الدخل الوطني القائم البند المُوازن لحساب استثمار المداخيل الأولية وتخصيصها لجملة العملاء الاقتصاديين الوطنيين. وهو بالتالي يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد – الاستخدامات) للمداخيل الأولية الذي يساوي صافي مداخيل العوامل الواردة من العالم الخارجي. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول ٢٨) المفصّلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداخيل الأولية الثلاثة (الأجور، الفوائد والمداخيل الأخرى) في الجدول (٣٦).

جدول رقم ٣٦
مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

عناصر الدخل الوطني القائم	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الناتج المحلي القائم	33 451	37 624	44 748	52 235	55 965
الفوائد الخارجية الصافية	277	76	-131	-523	-190
المداخيل الخارجية الصافية الأخرى	-487	-301	874	653	-5
المجموع = الدخل الوطني القائم	**33 242**	**37 400**	**45 491**	**52 366**	**55 769**

بعد أن تدهورت المداخيل الخارجية الصافية لأربع سنوات وأدّت إلى تدني نسبة نمو الدخل الوطني القائم عن نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداخيل زخمها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧: استناداً إلى تقديرات مصرف لبنان، انخفضت عمالة الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداخيل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ. ومن ناحية أخرى، أدّى انخفاض معدلات الفوائد في الخارج إلى تجاوز الفوائد المدفوعة لغير المقيمين تلك المدفوعة للّبنانيين على توظيفاتهم في الخارج. وفي العام

٢٠١٠، أدى انخفاض مداخيل التوظيفات في الخارج وجمود مداخيل اللبنانيين العاملين في الخارج إلى تباطؤ نمو الدخل الوطني القائم: +٦,٥% مقابل ٧,١% للناتج المحلي القائم من حيث القيمة الإسمية.

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجّل حساب التوزيع الثانوي للدخل، من حيث الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع التحويلات المختلفة كالضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتمّ تسجيل تسديد تلك التحويلات من قبل العملاء الوطنيين على أنها استخدامات. وبالتالي يساوي البند المُوازن لهذا الحساب الدخل الوطني القائم مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية القادمة من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ " الدخل الوطني القائم المتاح".

أ) الضرائب المباشرة

الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية تقتطعها الإدارات العامة من موارد العملاء الوطنيين ويتم تسجيلها في استخدامات القطاع الخاص وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تمّ احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول (٣٧) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في الحسابات الختامية للدولة.

جدول رقم ٣٧
توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
ضريبة الدخل	1 184	1 142	1 564	1 839	2 050
الضريبة على الأملاك	579	526	786	808	1 088
الضريبة على السيارات	265	276	385	441	439
المجموع	**2 029**	**1 944**	**2 735**	**3 089**	**3 577**

ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي تمكنا من إحصائها في هذه الحسابات الاشتراكات المحصّلة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد.غير أنّ هذه الدراسة لم تتطرّق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلّق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستَخدَمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتمّ تسجيلها على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات متوجبة على ربّ عمل يوظّف متعاقدين لا يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات غير منتظمة (٦٠ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٠ و٨٠ملياراً العام ٢٠٠٤ و٣٤٠ملياراً العام ٢٠٠٥ و٢٢٠ملياراً العام ٢٠٠٦، و١٠٠ ملياراً العام ٢٠٠٨). وقد تمّ استثناء هذه المدفوعات من أجور العمّال ومن الاشتراكات الاجتماعية.

جدول رقم ٣٨
الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الاشتراك	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاشتراكات في صندوق الضمان الإجتماعي	865	1 049	1 025	1 306	1 340
إشتراكات الموظفين الحكوميين	85	79	85	95	112
المجموع	**951**	**1 128**	**1 110**	**1 402**	**1 452**

ج) التقديمات الاجتماعية

تظهر التقديمات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2.II) وهي تفوق تلك المسجّلة في الاستخدامات باعتبار أنّ بعض الأسر المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديمات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها جهات غير مقيمة.وقدّ قدّرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبقيت مستقرة خلال الفترة التي تلت بسبب عدم توافر المعلومات.

جدول رقم ٣٩
توزيع التقديمات الإجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع التقدمة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تقديمات صندوق الضمان الإجتماعي	829	939	885	1 020	1 083
تعويضات المرض	*451*	*536*	*492*	*548*	*587*
التعويضات العائلية	*231*	*224*	*241*	*245*	*262*
تعويضات نهاية الخدمة	*147*	*179*	*152*	*226*	*234*
معاشات التقاعد المدفوعة					
من الدولة	935	924	1 016	1 316	1 399
من الخارج	23	24	25	26	28
المجموع	**1 787**	**1 872**	**1 926**	**2 360**	**2 510**

أمّا التقديمات التي يقدّمها العملاء الوطنيين (المسجّلة لجهة الاستخدامات) فهي تقتصر على التعويضات والبدلات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ ملياراً العام ٢٠٠٤ ثمّ إلى ١٠٢٠ ملياراً العام ٢٠٠٩ و١٠٨٣ ملياراً العام ٢٠١٠، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ إلى ٨٢١ملياراً ومن ثمّ إلى ١٣١٦ ملياراً و١٣٩٩ ملياراً خلال الفترات ذاتها.

وكما الاشتراكات الإجتماعية، لم يتم التطرّق إلى المنافع التي تقدّمها صناديق أخرى في الحسابات الواردة في هذه الدراسة.

د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني القائم المتاح

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: إيرادات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدّمها الدولة للأفراد والجمعيات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً التحويلات الجارية من قبل غير المقيمين إلى المقيمين.

يتمّ استخلاص البابين الأولين من الحسابات الختامية للدولة مع هامش من التصحيح يتعلق بالمساعدات المقدّمة بواسطة إدارات أخرى.

تُحتسب التحويلات الخارجية الصافية استناداً إلى الأساليب المستعملة في تقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل التالي هذه الأساليب.

جدول رقم 40
توزيع التحويلات الجارية المحصّلة حسب نوعها ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع التحويل	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إيرادات الدولة غير الضريبية	296	327	336	337	375
مساعدات	175	170	192	211	193
التحويلات الخارجية الصافية	6 543	6 505	11 818	15 128	15 507
المجموع	**7 015**	**7 002**	**12 346**	**15 677**	**16 076**

يساوي البند المُوازن لحساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل الوطني القائم مضافاً إليه المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبيّن في الجدول (٤١) أدناه.

جدول رقم ٤١
إحتساب الدخل الوطني القائم المتاح ٢٠٠٦- ٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الدخل الوطني القائم	33 242	37 400	45 491	52 366	55 769
البدلات الوافدة من الخارج	23	24	25	26	28
التحويلات الخارجية الصافية	6 550	6 512	11 835	15 146	15 525
ناقص العون الدولي	-7	-7	-17	-17	-18
المجموع = الدخل الوطني القائم المتاح	**39 808**	**43 929**	**57 334**	**67 520**	**71 304**

بين الأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، اتخذت التحويلات الخارجية الصافية نمطا تنازلياً، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني القائم المتاح في تلك الفترة. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات الوافدة إلى لبنان (راجع الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني القائم المتاح يفوق نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١٢,٨% مقابل ٥,٥% للناتج المحلي القائم). وإنّ مستوى التحويلات الخارجية الصافية الذي بلغ ١٨,٣% من الناتج

المحلي القائم العام ١٩٩٧ إنخفض إلى ١٣,٢% من الناتج المحلي القائم العام ٢٠٠٥ وعاد ليرتفع بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ حين سجّل ميزان المدفوعات مرة أخرى فوائض كبيرة. في العام ٢٠٠٧ شكّلت هذه التحويلات ١٧,٢% من الناتج المحلي القائم مقابل ٢٦,٤ % في العام ٢٠٠٨ و٢٨,٩% في العام ٢٠٠٩ و٢٧,٧% في العام ٢٠١٠.

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستخدامات والدخل الوطني القائم المتاح من حيث الموارد. ويساوي البند المُوازن لهذا الحساب الادّخار الوطني.

بعد أن شهد الإدّخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتجّه إلى الانخفاض المستمرّ ولا سيّما من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادخار الإجمالي الذي وصل إلى ١٣,٤% العام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧,٧% العام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطوّر مرتبط بتطوّر التحويلات الخارجية التي شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. وبالتالي، مع انتعاش هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الإدّخار ١٢,٤%. ثمّ تراجع إلى ١٢% العام ٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ١٢,٩% العام ٢٠٠٥. وبين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، تجاوز نمو المداخيل المتاحة نمو الاستهلاك وبالتالي بلغ معدّل الإدّخار الوطني ١٦,٧% العام ٢٠٠٧ و٢٢,٩% العام ٢٠٠٨ و٢٨% العام ٢٠٠٩. في العام ٢٠١٠، انعكس الوضع وتراجع معدّل الإدّخار بنسبة ٢٦,١%.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجّل حساب رأس المال، من حيث الاستخدامات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجّل، من حيث الموارد، المدّخرات الإجمالية والتحويلات الرأسمالية المقبوضة.

تمثّل التحويلات الرأسمالية المسجّلة في خانة الاستخدامات، مساعدات إعادة الإعمار التي تدفعها الدولة لعودة مهجّري الحرب والتحويلات المدفوعة لإعادة إعمار جنوب لبنان. وبعد أن كانت قيمة هذه التحويلات مرتفعة في البداية (٤٨١ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧) انخفضت تدريجياً لتصبح زهيدة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، عادت حركة إعانات إعادة الإعمار وإنما بنسبة طفيفة حيث بلغت قيمتها ١٢٩ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٤ و١٢١ ملياراً العام ٢٠٠٥. وقدّرت بـ٨ مليارات العام ٢٠٠٨ و٣٨ملياراً العام ٢٠٠٩ و١٤ملياراً العام ٢٠١٠.

وتشتمل التحويلات المسجّلة في خانة الموارد فضلاً عن تلك المسجّلة في خانة الاستخدامات، على التحويلات الرأسمالية الصافية القادمة من الخارج وقد شهدت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً إذ تراجعت من ٩٣٢ ١ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٧٢٠ ملياراً العام ٢٠٠٢. واستعادت زخمها بعدئذ لتصل إلى ٣٦٦ ٤ ملياراً العام ٢٠٠٦ و١٦٥ ٢ ملياراً العام ٢٠٠٧ و٩٤٠ ٣ ملياراً العام ٢٠٠٨ و٠٩٣ ١٠ ملياراً العام ٢٠٠٩. في العام ٢٠١٠، تراجعت التحويلات الرأسمالية الصافية القادمة من الخارج لتبلغ ٨٨٠ ٣ مليار ل.ل. فقط إلاّ أنّ هذه التقديرات أوليّة ومستندة إلى تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

يُعرَف البند المُوازن لحساب رأس المال بالقدرة التمويلية إذا كان إيجابياً أو الحاجة التمويلية إذا كان سلبياً. في الإجمال، لطالما احتاج الاقتصاد اللبناني إلى تمويل خارجي. ولكن كما يتبيّن من الجدول

رقم (٤٢) سجّل الاقتصاد فائضاً خلال السنتين الأخيرتين، إذ تخطّت القدرة التمويلية لدى الأسر بكثير الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج والإدارت.

جدول رقم ٤٢
توزيع القدرة على التمويل (+) أو الحاجة الى التمويل (-) بحسب العملاء
٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

العامل الاقتصادي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الإدارات العامة	-3 649	-3 938	-3 257	-2 276	-1 738
مؤسسات الإنتاج	-3 155	-5 647	-6 820	-10 870	-12 050
الأسر	10 512	8 627	13 366	24 035	17 316
المجموع	**3 708**	**-959**	**3 289**	**10 889**	**3 528**

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر التمويليةمدّخرات هذه الأسر مضافاً إليها مداخيل المؤسسات الإنتاجية غير الموزّعة وصافي التحويلات الرأسمالية القادمة من الخارج. ويفترض أن تُدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر[١١]. وبالتالي فإنّ قدرة الأسر التمويلية كما تمّ تعريفها تعتمد على التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، بلغت قدرة الأسر التمويلية مستوى قياسياً (أكثر من ١٣ ألف مليار (تريليون) ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ وأكثر من ٢٤ ألف مليار عام ٢٠٠٩)بفضل التحويلات الهامة المسجّلة، وبالتالي تخطّت بنسبة كبيرة حاجات مؤسسات الانتاج والإدارات التمويلية خلال هاتين السنتين. في العام ٢٠١٠ انخفضت القدرة التمويلية لدى الأسَر لتصل إلى ١٧ ألف مليار ل.ل وبقيت تتجاوز الحاجة التمويلية للعملاء الآخرين.

تساوي حاجات مؤسسات الإنتاج التمويلية إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغيّر في المخزون ناقص المبالغ التي تُخصم على أنها اهتلاكات.وبالتالي فإنّ تطوّر الحاجة التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطوّر الاستثمارات في القطاع الخاص التي سجلّت تراجعاً عام ٢٠٠٥وارتفاعاً كبيراً في الأعوام من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠.

أما حاجة الإدارات العامة التمويلية فتساوي عجز القطاع العام. انخفض هذا العجز بنسبة ملحوظة خلال السنتين الأخيرتين بعد أن كان يفوق بكثير قيمة الاستثمارات. وهو كان يمثل ١٥,١% من الناتج المحلي القائم العام ٢٠٠٢. وفي العام ٢٠٠٧، تراجعت هذه النسبة إلى ١٠,٥%. وفي العام ٢٠١٠، لم يشكّل العجز العام اكثر من ٣,٢% من الناتج المحلي القائم.غير أننا نذكر بأنّ ما تقدّم هو العجز في الميزانية الذي لا يشمل العجز في عمليات الخزينة الخارجة عن إطار الموازنة.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي، من حيث الاستخدامات، التغيّر في الديون والحقوق، كما يسجّل، من حيث الموارد، التغيّر في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي البند الموازن للحساب المالي القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية. وينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات. وترتكز أساليب التقييم المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإنّ قدرة الأسر التمويلية تترجم بزيادة متكافئة في ديونها وحقوقها في حين تتمّ تغطية حاجات مؤسسات الإنتاج التمويلية بزيادة

[١١] نذكر أيضاً بأنّ المؤسسات الفردية لا تصنّف ضمن الأسر وإنما ضمن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

المساهمات وبالقروض التي يتم الحصول عليها.وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة في الدين العام توازي قيمة هذا العجز صافية من سلفات الخزينة.

تمّ تبويب المطالبات والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض(F4)، الأسهم أو المساهمات (F5).

أ) التغيّر في النقد والودائع

إنّ النقد والودائع التي أحصيت في هذه الدراسة تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها القطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي وموجودات المصارف اللبنانية الصافية في الخارج، وهي لا تشمل الأوراق المصرفية بالدولار أو بالعملات الأخرى ولا ودائع المقيمين (عدا الجهاز المصرفي) في المصارف خارج لبنان. وقد تمّ أيضاً استثناء النقد والودائع العائدة للقطاع العام.وإنّ الأرقام المعتمدة مأخوذة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكّل التغيّر في الكتلة النقديةمورداً للجهاز المصرفي واستخداماً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من ودائع الأسر والتغيّر في حساب الصندوق والمصرف للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها زهيدة.وهكذا فإنّ ارتفاع التغيّر في الكتلة النقدية من ١٣ ٣٩٠ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٨ الى ٢٠ ٣٢٣ ملياراً العام ٢٠٠٩ ومن ثمّ انخفاضه إلى ١٥ ٠٤٥ ملياراً في العام ٢٠١٠هو بجزء منه انعكاس لتطوّر القدرة التمويلية للأسر (أنظر أعلاه).

جدول رقم ٤٣
تغيّر الكتلة النقدية وموجودات الجهاز المصرفي الخارجية الصافية ٢٠٠٦-٢٠١٠
مليار ليرة لبنانية

نوع النقد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
النقد بالليرة اللبنانية	-987	1 353	12 494	14 165	7 912
الودائع بالعملات الأجنبية	6 077	8 200	895	6 158	7 133
المجموع = الموارد	**5 090**	**9 554**	**13 390**	**20 323**	**15 045**
صافي الموجودات الخارجية للمصارف	4 213	3 070	5 218	11 908	5 012
المجموع = الاستخدامات	**9 303**	**12 624**	**18 608**	**32 231**	**20 057**

ملاحظة: يحتسب تغيير الودائع بالعملات الأجنبية بأسعار صرف ثابتة.

وتأتي التقلّبات القوية المسجّلة في تركيبة النقدالمكوّنة من عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية والفروقات في الفوائد. وتجدر الإشارة إلى أنّه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.

ولجهة الاستخدامات، تضاف الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغيّر في النقد الذي يملكه المقيمون. وتساوي الزيادة في الموجودات الخارجية الصافية ودائع المصارف اللبنانية في الخارج مخصوماً منها ودائع غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت.وإنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي تغيّر البند المُوازن لميزان المدفوعات.

ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وأهملت الأوراق المالية العائدة للقطاع الخاص أو القطاع الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين[١٢].

من حيث الاستخدامات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي يكتتب فيها المصارف والمقيمون الآخرون. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات المستقلة فتستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون تعتبر السندات التي يكتتب فيها غير المقيمين موارد للإدارات العامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين مكتتبين مقيمين ومكتتبين غير مقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة.ويفترض انّ تكون سندات الخزينة بالليرة لبنانية في حوزة مقيمين وتلك المتداولة بالعملات الأجنبية خارج المصارف في حوزة غير مقيمين.

جدول رقم ٤٤
تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبة ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

الجهة المكتتبة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
			السندات بالليرة اللبنانية		
الإدارات العامة	860	1 475	253	1 029	186
المصارف*	344	2 626	6 715	5 288	3 087
غيرها وتصحيحات	289	1 919	915	604	110
المجموع	1 493	6 020	7 884	6 922	3 383
			السندات بالعملات الأجنبية		
المصارف*	3 296	209	-952	1 610	-662
المؤسسات المالية	9	69	214	358	95
غيرها	-1 864	250	451	-1 685	604
المجموع	1 442	528	-288	282	37
			مجموع السندات خارج الإدارات		
المصارف*	3 640	2 836	5 763	6 898	2 425
القطاع الخاص المقيم	298	1 987	1 129	962	205
غير المقيمين	-1 864	250	451	-1 685	604
المجموع اموحّد	**2 075**	**5 073**	**7 343**	**6 175**	**3 233**

* مصرف لبنان والمصارف التجارية
ملاحظة: تمت تصحيح أرقام السنوات السابقة

من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، اتجهت إصدارات سندات الخزينة بالعملات إلى الحلول مكان إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وقد استأثرت المصارف بأكبر نسبة من الاكتتابات بهذه السندات. وفي العام ٢٠٠٧، أظهرت أصول ميزانية مصرف لبنان انخفاضا في محفظة سندات الخزينة (-٥٠٠ ٢ مليار ليرة لبنانية) مقابل انخفاض بند فروقات القطع المدرج ضمن الخصوم بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وإن هذه الكتابة المحاسبية لم تحتسب في احتساب الإصدارات صافية من التسديدات. ومنذ العام ٢٠٠٧ زاد الإقبال على سندات الخزينة بالعملة الوطنية.

[١٢] إنّ سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف مأخوذة من ميزانيات هذه المصارف الصادرة عن مصرف لبنان. أما السندات التي يكتتب فيها الجمهور والإدارات العامة فتحتسب إستناداً إلى الإحصاءات المتوافرة من قبل مصرف لبنان. وتحتسب تغيرات السندات بالعملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

ج) التغيّر في الائتمانات المصرفية

تمثل المبالغ المسجّلة لجهة الاستخدامات تغيّر الائتمانات المصرفية كما وردت في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات سُلَف الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. وبسبب عدم توافر ميزانية عمومية موحّدة لمجموع المؤسسات المالية، لم تحتسب في النظام المحاسبي المعتمد القروض الممنوحة للقطاع غير المالي من قبل المؤسسات الخارجة عن إطار النظام النقدي. أما لجهة الموارد فتتضمّن القروض أيضاً صافي السُلَف الخارجية التي تمنح للإدارات العامة.

جدول رقم ٤٥
تغير الائتمانات حسب نوعها ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع السُلَف	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الائتمانات المصرفية					
للقطاع الخاص	1 163	914	5 778	4 976	9 415
للقطاع العام (صافية)	1 137	-118	-3 807	-2 260	-998
ائتمانات	*-9*	*-35*	*-8*	*-64*	*-101*
-ودائع القطاع العام	*1 146*	*-83*	*-3 799*	*-2 196*	*-897*
مجموع الائتمانات المصرفية	2 300	796	1 971	2 716	8 417
سُلَف الخزينة	175	235	180	229	288
مجموع الاستخدامات	**2 475**	**1 031**	**2 151**	**2 945**	**8 705**
الاستدانات الخارجية	161	1 234	-689	-1 830	-617
المجموع: الموارد	**2 636**	**2 265**	**1 463**	**1 115**	**8 088**

استعادت *الائتمانات المصرفية التي تُمنح للقطاع الخاص* زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد ان سجّلت تباطؤاً جلياً بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، عادت هذه الائتمانات لتتراجع ثم استعادت زخمها في السنتين التي تلت. وفي الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠، تجاوز مجموع الائتمانات صافية من التسديدات بكثير المستوى الذي كان عليه العام ٢٠٠٤ إذ بلغ ٧٧٨ ٥ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٨ و٩٧٦ ٤ملياراً العام ٢٠٠٩ و٤١٥ ٩ مليارا العام ٢٠١٠ مقابل ٤٦٤ ١ملياراً عام ٢٠٠٤. نجم هذا النمو القياسي في الائتمانات المصرفية عن الفائض في السيولة. يظهر الجدول (٤٦)التالي تطوّر توزيع ائتمانات القطاع المالي بحسب القطاع المستفيد استناداً إلى بيانات مصرف لبنان.

تختلف هذه الائتمانات عن تلك التي تدرج في دراسة الوضع النقدي لأنها تشمل الائتمانات التي تمنحها مؤسسات الائتمان الخارجة عن إطار النظام النقدي. لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع الائتمانات بحسب القطاعات وتطوّرها. ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء والقروض السكنية الممنوحة للأفراد سجّلت قفزة قوية.

جدول رقم ٤٦
تغير الائتمانات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٦-٢٠١٠
مليار ليرة لبنانية

القطاع	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة	-16	34	64	-5	132
الصناعة	31	592	753	226	936
البناء	111	440	1 745	793	2 199
التجارة	67	891	1 014	477	1 976
الخدمات	782	1 675	1 301	434	892
المؤسسات المالية	254	485	1 235	773	1 049
المؤسسات الأخرى	15	190	306	-77	429
أفراد	885	1 157	937	2 870	3 146
المجموع	**2 130**	**5 462**	**7 355**	**5 492**	**10 760**

تُحتَسَب *سلفات النظام المصرفي إلى القطاع العام* صافية من الودائع. ويعكس تغيّر الائتمانات تغيّر الودائع أكثر ممّا يعكس تغيّر القروض.وتعتبر هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف تموّل القطاع العام من خلال الاكتتابات في سندات الخزينة. في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، يبدو أنّ الاكتتابات الهامة التي قام بها مصرف لبنان والمصارف التجارية في سندات الخزينة (+٧٦٣ ٥ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٨ و+٧١٧ ٦ملياراً العام ٢٠٠٩) انعكست بجزء كبير في زيادة ودائع الخزينة العامة لدى مصرف لبنان بشكل ملحوظ: (+ ٧٩٩ ٣ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٨ و+٠٢١ ٢ ملياراً العام ٢٠٠٩). في العام ٢٠١٠ سجّلت هذه الودائع نمواً أضعف (٨٩٧ مليار ل.ل.) ولكن قيمتها بقيت هامة بالمقارنة مع ودائع القطاع العام البالغة قيمتها ٤١٩ ١١ مليار ل.ل. والمجمّدة في مصرف لبنان.

لا يمكن تحديد قيمة *سلفات الخزينة للمؤسسات العامة* مثل مصلحة كهربالمبنان تحديداً دقيقاً . فالنظام المحاسبي الحالي للقطاع العام لا يتيح معرفة تقسيم الائتمانات بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.ولكن نذكّر أنّ المبالغ المدفوعة من الخزينة لحساب مصلحة كهرباء لبنانلم تعد تُحتسب على أنها سلفات بل على أنها إعانات.

أمّا *استدانات القطاع العام الخارجية* التي أدرجناها فهي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار والهيئات الحكومية الأخرى كما وردت في احصاءات مصرف لبنان. تلجأ الحكومة إلى التمويل الخارجي بشكل رئيسي من خلال إصدار سندات بالعملات الأجنبية (يورو بوندز).

د) تغيّر الأسهم أو المساهمات

لا توجد حالياً أية معطيات عن ميزانيات الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستخدامات بالمبدأ ً تغير حقوق الأسر على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مساهمة أو مؤسسات فردية. كما وتتضمن هذه الأرقام المبالغ المدفوعة من قبل الأسر لشراء المساكن الجديدة، والتي قدّرت بـ ٣٢٨ ١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وبسبب عدم توافر بيانات أخرى عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر المعيشية في إجمالي تكوين رأسمال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد، فتُضاف إلى مساهمات المقيمين استثمارات غير المقيمين المباشرة التي تقدّر في إطار ميزان المدفوعات .راجع الفصل التالي.

الفصل الثاني
حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تُسجَّل العمليات المُنجزة مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها البنود المُوازنِة الأساسية لميزان المدفوعات:

I. حساب تبادل السلع والخدمات الذي يساوي بنده المُوازِن الميزان التجاري.
II. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية الذي يساوي بنده المُوازِن الميزان الجاري.
III.١ حساب التحويلات الرأسمالية الذي يساوي بنده المُوازن القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية.
III.٢ الحساب المالي الذي يساوي بنده المُوازن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول (٤٧) هذه البنود المُوازنة المختلفة.

جدول رقم ٤٧
تطوّر مختلف أرصدة ميزان المدفوعات ٢٠٠٦-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

نوع الرصيد	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الميزان التجاري	**7 016**	**9 434**	**13 242**	**14 493**	**15 693**
+ المداخيل والتحويلات الصافية الجارية	-6 357	-6 304	-12 586	-15 285	-15 339
= ميزان العمليات الجارية	**659**	**3 129**	**656**	**-792**	**353**
+ التحويلات الرأسمالية الصافية	-4 367	-2 171	-3 945	-10 097	-3 881
= القدرة التمويلية/ الحاجة التمويلية	**-3 708**	**959**	**-3 289**	**-10 889**	**-3 528**
+ التمويل الصافي	-505	-4 029	-1 929	-1 019	-1 484
الائتمانات	*-161*	*-1 234*	*689*	*1 830*	*617*
سندات الخزينة	*1 864*	*-250*	*-451*	*1 685*	*-604*
الإستثمارات المباشرة الصافية	*-2 208*	*-2 544*	*-2 167*	*-4 534*	*-1 497*
= ميزان المدفوعات	**-4 213**	**-3 070**	**-5 218**	**-11 908**	**-5 012**

ملاحظة:يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً للبلد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً . وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً خلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

تُسَجَّل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستخدامات، والواردات لجهة الموارد. سبق وتناولنا هذه المجاميع في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإنّ رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأنّ عمليات التبادل هذه لا تقتصر على البضائع وحسب بل تشتمل أيضاً على صافي صادرات الخدمات.

لطالما سجّل الميزان التجاري في لبنان عجزاً . بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨ ٠٠٩ مليار ليرة لبنانية إلى 405 ٥ملياراً نتيجة ركود الواردات ونمو

الصادرات بشكل ملحوظ. في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد إلى 249 ٦ مليار ليرة لبنانية ثمّ 160 ٧ملياراً، نتيجة نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦استقر هذا العجز على مستواه تقريباً . ومنذ العام ٢٠٠٧، يزداد العجز بشكلمستمرّ: 434 ٩ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٧، و242 ١٣ملياراً العام ٢٠٠٨ ثمّ 493 ١٤ملياراً العام ٢٠٠٩ و693 ١٥ العام ٢٠١٠. في العام ١٩٩٧، شكّل هذا العجز ٣٣% من الناتج المحلي القائم و٢٤,٨% من الانفاق الوطني. العام ٢٠٠٢، لم يعد هذا العجز يمثل إلا ١٨,٨% من الناتج المحلي القائم و١٥,٨% من الإنفاق الوطني. وقد ارتفعت هذه النسب بالتتالي إلى ٢٥,١% و٢٠% العام ٢٠٠٧ وناهزت في العام ٢٠٠٨ مستواها في العام ١٩٩٧: ٢٩,٦% و٢٢,٨% ثم تراجعت قليلاً العام ٢٠٠٩ لتبلغ ٢٧,٧% و٢١,٧%، وعادت وارتفعت في العام ٢٠١٠ إلى ٢٨% و٢١,٩%.

تجدر الإشارة إلى أنّه صححّت تقديرات الميزان التجاري على نحو تنازلي نتيجة تصحيح تقديرات صادرات الخدمات الصافية على نحو تصاعدي .

القسم الثاني. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية

يُسَجِّل هذا الحساب، لجهة الاستخدامات، المداخيل الأولية التي يدفعها قطاع العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية الوافدة من الخارج. ويبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخيل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي البند المُوازن لهذا الحساب البند المُوازن لميزان المدفوعات الجاري. وكما الميزان التجاري، يكون ميزان المدفوعات الجاري إيجابياً بالإجمال بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. وترتبط هذه التغيرات بحركة التحويلات الجارية. وقد أدّى انتعاش حركة التحويلات في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إلى انخفاض الميزان الجاري إلى أدنى مستوى له في العام ٢٠٠٨ وأصبح سلبياً العام ٢٠٠٩ليسجّل بذلك فائضاً للبنان. أما في العام ٢٠١٠، عاد الميزان الجاري ليصبح إيجابياً لصالح الخارج.

نورد في ما يلي عرضاً لتطوّر عناصر هذا الحساب.

أ) المداخيل الأولية

تشمل المداخيل الأولية، التي تُعرَف أيضاً بعوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من إيرادات العمل أو رأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير *الأجور وغيرها من إيرادات العمل* التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل استقصاء أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشّر تكرّر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد قدّرت بالتناسب معتطوّر القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء. ولكن وبعد التغييرات الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد مؤشرات جديدة لتطوّر هذه المداخيل، وإنما من دون التوصّل إلى أرقام أكثر موثوقية. (راجع الجدول ٢٨).

أمّا *الفوائد* لمحصّلة من المقيمين اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فيتمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال التي تجري على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع جليّ في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ٣٢١ ١ مليار ليرة

لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٥٤٩ملياراً العام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٠٦٠ ١ مليار ليرة لبنانية العام ١٩٩٧ إلى ٦٥٢ ١ملياراً العام ٢٠٠٣. وفي العام ٢٠٠٤ استعادت الفوائد المحصّلة والمدفوعة المنحى التصاعدي ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين (٨١٣ ١ – ٩٤٦ مليار ليرة لبنانية). ولكن منذ العام ٢٠٠٥ تخطّت الفوائد المحصّلة من اللبنانيين تلك المدفوعة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ١٤٣ مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٥ و٢٧٧ملياراً العام ٢٠٠٦ و٧٦ملياراً العام ٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٨، انعكس الوضع من جديد إذ تدنت إيرادات المقيمين من توظيفاتهم في الخارج عن الفوائد المدفوعة لغير المقيمين: -١٣١ مليار ل.ل. العام ٢٠٠٨ و-٥٢٣ملياراً العام ٢٠٠٩ و-١٩١ ملياراً العام ٢٠١٠.

حتى العام ٢٠٠٧، كانت الفوائد تشكّل الحصة الأكبر من المداخيل الأولية المتبادلة مع القطاع الخارجي. في العام ٢٠٠٨، ارتفعت أجور اللبنانيين ومداخيلهم الأخرى الناجمة عن أعمالهم في الخارج بشكل ملحوظ ممّا عوّض عن تراجع المداخيل الناجمة عن التوظيفات لدى المصارف الأجنبية. وبالتالي، انتقل الدخل الصافي لعوامل الإنتاج الناجم عن القطاع الخارجي من -٢٢٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٧ إلى +٧٤٣ملياراً عام ٢٠٠٨. في عام ٢٠٠٩ تراجع الدخل الصافي لعوامل الإنتاج إلى +١٣٠ملياراًوأصبح سلبياً مجدداً خلال عام ٢٠١٠ (-١٩٦ مليار ل.ل.) (راجع الجدول ٢٩).

ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفّق التحويلات القادمة من الخارج، ولكن لا تتوافر أيّة إحصاءات جديّة عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" على أنها تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠,٣/٠,٧ في ١٩٩٧ و١٩٩٨ و٢٠٠٤؛ و ٠,٢/٠,٨ عام ١٩٩٩؛ ٠,١٥/٠,٨٥ في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ ؛ ٠,١/٠,٩ عام ٢٠٠١ ؛ ثلثين/ثلث عام ٢٠٠٣؛ ثلاثة أرباع/ربع في ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨؛ و٠,٤/٠,٦ عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩وأخيراً ٠,٢/٠,٨ العام ٢٠١٠.

كان الاتجاه العام للتحويلات الخارجية الصافية يميل نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢. وفي ظلّ ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر منه على التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٣، تبيّن من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أنّ التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية.ونظراً إلى اتجاه الاستثمارات في القطاع الخاص نحو الارتفاع، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكبر من الزيادة التي سجّلتها التحويلات الجارية.استقرّ هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف. ومنذ العام ٢٠٠٦ تسجّل التحويلات مستويات قياسية (أكثر من ١٠ آلاف مليار (تريليون) ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦، أكثر من ٨ آلاف مليار عام ٢٠٠٧ وأكثر من ١٥ ألف مليار (تريليون) عام ٢٠٠٨ و٢٤ ألف مليار، عام ٢٠٠٩ وأكثر من ١٩ ألف مليار ل.ل. عام ٢٠١٠.

تُضاف إلى التحويلات الجارية الصافية معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية المحصّلة من الخارج. وقد تمّ تقدير هذه المدفوعات بـ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء عن الأوضاع المعيشية للأسر ثمّ اعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى حتى العام ٢٠٠٦ .ثمّ قدّرت بـ٢٤

مليار ليرة لبنانية العام ٢٠٠٧ و ٢٥ملياراً العام ٢٠٠٨ و٢٦ملياراً العام ٢٠٠٩ و٢٨ملياراً العام ٢٠١٠.

القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، الميزان الجاري، ويبيّن، لجهة الاستخدامات، التحويلات الرأسمالية الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة ذاتها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية: راجع القسم السابق. وأدّت طريقة التقدير هذه إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢: من ٩١٨ ١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٤٦٩ملياراً عام ٢٠٠٢. ومنذ العام ٢٠٠٣ اصبحت هذه التحويلات اكثر أهمية لتتراوح بين ٢ و٤ ألف مليار (تريليون) ليرة لبنانية بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ولتبلغ ١٠ آلاف مليار العام ٢٠٠٩ و٣,٩ ألف مليار العام ٢٠١٠.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي البند المُوازن لهذا الحساب من حيث القيمة المطلقة قدرة الاقتصاد الوطني التمويلية أو حاجته التمويلية. كان هذا الرصيد إيجابياً (للخارج أي سلبياً للاقتصاد الوطني) طوال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠١٠ في ما خلا الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي التغيّر في الذمم لجهة الاستخدامات ولجهة الموارد التغيّر في التزامات العالم الخارجي إزاء الاقتصاد الوطني. ويساوي البند المُوازن لحساب المالي تماماً القدرة التمويلية او الحاجة التمويليةوقد تمّ تسجيل صافي السُلَف والديون لكل فئة.

نجد *لجهة* ***الاستخدامات:***

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم
يقصد بها التغيّر في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين. يقدّر مصرف لبنان هذه المبالغ. انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب.

(ب) الائتمانات
هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار وسائر الهيئات العامة.

(ج) الأسهم والمساهمات
يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية المؤسسات الإنتاجية من الأملاك العقارية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغيّر تلك الحقوق في السنوات التي تلت بالتناسب مع الاستثمارات المباشرة التي سجّلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجّل، *لجهة* ***الموارد*** إضافة إلى القدرة التمويلية، التغيّر الصافي للموجودات الخارجية للجهاز المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغيّر، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ ممّا تقدّم أنّ ميزان المدفوعات سجّل عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ وفائضاً عام ٢٠٠٢ بفضل مساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجّل ميزان المدفوعات فوائض أكثر فأكثر بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٤، بالرغم من النمو القوي الذي سجلته التحويلات، تدنّى الفائض في ميزان المدفوعات عن المستوى الذي كان عليه في الفترة السابقة بسبب الزيادة الكبيرة في الواردات وتدني الاكتتاب في سندات "يورو بوندز". ومنذ العام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة ولا سيّما في قطاع العقارات، وفي الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٠ نجم هذا الفائض عن الزيادة القوية في التحويلات التي رفعت القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني.

خاتمة

لا شكّ في أنّ الحسابات الإقتصادية للسنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ التي أعدّت وفق الطرق الإحصائية المُستخدمة في تقدير حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ أتاحتتقييم تطوّر الاقتصاد الكلّي ولكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك أيضاً لتسهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان وقياس تداعيات الأحداث السياسية الكبرى التي شهدتها السنوات الماضية على الاقتصاد اللبناني. في ما يلي نبذة عن أهم الحقائق التي استنتجت على ضوء هذه الحسابات:

(أ) يتّسم الجهاز الإنتاجي في لبنان إلى حدّ ما بالصلابة في وجه تغيّر الطلب الذي يحدث تأثيراً أكثر حدّة في الواردات

إنّ دورة النمو التي بدأت في العام ٢٠٠٤وتعطّلت العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ استعادت نشاطها في العام ٢٠٠٧ وتواصلت بمزيد من الزخم في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ وعادت وسجلت تباطؤا في العام ٢٠١٠: ٧% مقابل ٩% في العام ٢٠٠٩ و٨,٦% في العام ٢٠٠٨ و٨,٤ في العام ٢٠٠٧. نجم هذا التباطؤ عن تباطؤ أكثر حدّة في الطلب الذي سجّل معدّل نمو بأسعار ثابتة بنسبة ٥,٧% مقابل ١٣,٧% في العام ٢٠٠٩ و١١,٣% في العام ٢٠٠٨ و١١,٤% في العام ٢٠٠٧. وبالتالي أدّى تراجع نمو الطلب إلى تراجع أكثر حدّة في معدّل نمو حجم الواردات: ٣,١% مقابل ٢٠,٧% في العام ٢٠٠٩ و١٦,٩% في العام ٢٠٠٨ و١٨,٦% في العام ٢٠٠٧.

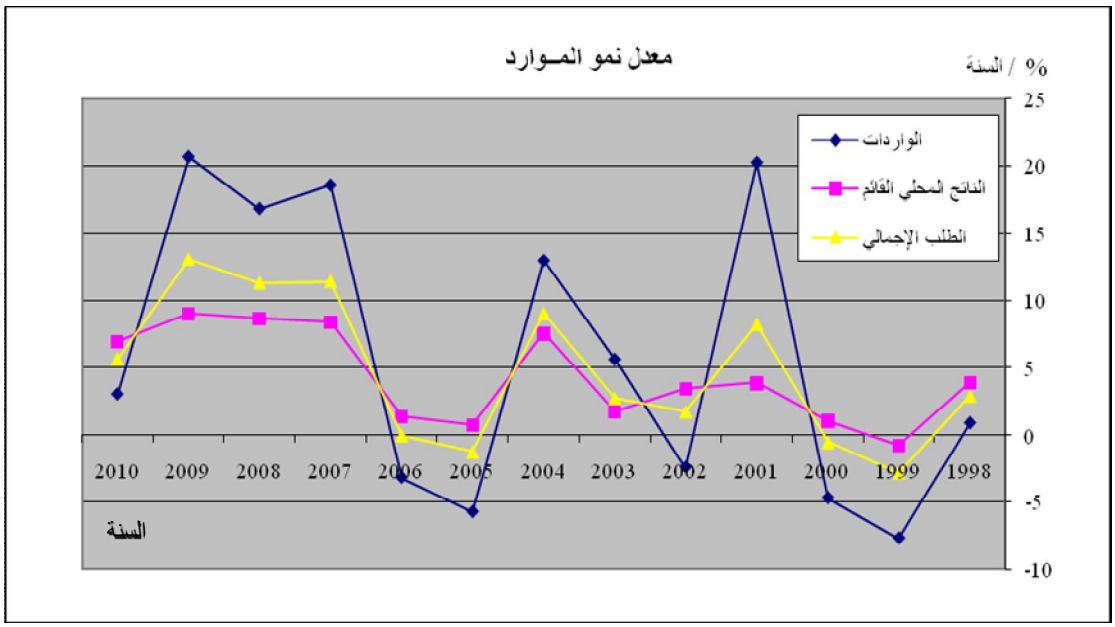

(ب) بحسب الظروف السائدة تعزّز حركة الاستثمارات والطلب الخارجي الدور البالغ الأهمية للاستهلاك الخاص في تغيّر الطلب أو تُضعف هذا الدور.

جدول ٤٨

مساهمة مختلف مكوّنات الطلب في نمو الطلب بالنسبة المئوية/سنوياً

مكونات الطلب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الخاص	-1,0	4,1	5,4	4,6	2,8
الاستهلاك العام	0,5	0,7	0,7	0,9	0,6
إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيّر في المخزون	0,5	4,1	3,4	7,4	0,5
الصادرات	0,0	2,6	1,8	0,3	1,8
الطلب الإجمالي	**0,0**	**11,4**	**11,3**	**13,1**	**5,7**

ملاحظة: تحتسب مساهمة الطلب في تحقيقالنمو من خلال ضرب نمو العنصر المكوّن بنسبة قيمة هذا العنصر من أصل القيمة الإجمالية

في العام ٢٠٠٤، ساهم طلب الأسَر والاستثمارات والطلب الخارجي بنسب شبه متساوية في زيادة الطلب الإجمالي. وفي العام ٢٠٠٧ – العام الثاني الذيشهد نمواً قوياً - كانت مساهمة الصادرات أقلّ أهمية حيث أنّ الاستثمارات هي التي ساهمت في دفع عجلة النمو إلى الأمام بقدر مساهمة الإستهلاك أو أكثر. في العام ٢٠٠٨، استعاد طلب الأسر دوره الهام في تحقيق نمو الطلب في حين شكّلت الاستثمارات السبب الرئيسي وراء نمو الطلب في العام ٢٠٠٩. ويرجع تدني نسبة نمو الصادرات في العام ٢٠٠٩ إلى الأزمة العالمية. في العام ٢٠١٠، نجم تباطؤ نمو الطلب عن تباطؤ الاستثمارات الذي حصل بعد سنة من النمو القوي وإلى حدّ ما عن ضعف نمو الاستهلاك. (راجع الجدول ٤٨).

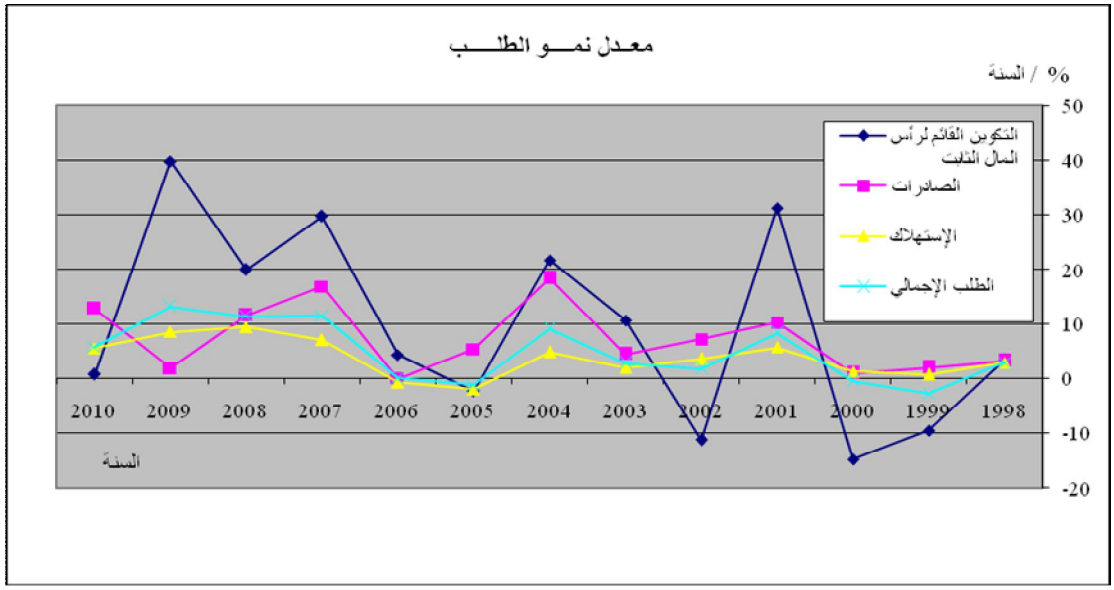

(ج)سجّلت الاستثمارات الخاصةتباطؤاً

بعد فترة من التراجع، انتعشت الاستثمارات العام ٢٠٠٣ (+١١,٩% من حيث القيمة) وواصلت تطوّرها العام ٢٠٠٤ (+٢٥,٦%)ثمّ شهدت جموداً العام ٢٠٠٥ (-٠,٩%). يرجع هذا الجمود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض كميات السلع المخزّنة، إذأنّ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة واصل نموه (+٨,٥% من حيث القيمة، ٥,٨% من حيث الحجم) بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بدافع توظيفها. وعام ٢٠٠٦، وبالرغم من الاعتداءات على لبنان، زادت الاستثمارات الخاصة والعامة بنسبة ٣,٥% من حيث القيمة الحقيقية. وفي العام ٢٠٠٧ سجلّت هذه الاستثمارات معدّل نمو قياسي بلغت نسبته ٢٥% (٢٠,٤% إذا استثنينا الزيادة في الكميات المخزّنة). أمّا تطوّر التكوين القائم للرأسمال الثابت من حيث القيمة الفعلية للمؤسسات الخاصة (باستثناء تغيّر

الكميات المخزّنة) فتواصل في العام ٢٠٠٨ (+٢٠,٥%) وبلغ مستوى قياسياً جديداً العام ٢٠٠٩ : + ٣٥,٨% وتراجع في العام ٢٠١٠ بنسبة ٥,٨%.

(د) زادت الفجوة الهيكلية بين الإنفاق الوطني والانتاج الداخلي بنسبة طفيفة خلال السنوات الأخيرة

بعد التقدّم الذي شهدته الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدّى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والناتج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢٠% و٢١% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ وليبلغ ٢٥% العام ٢٠٠٧ و٢٩,٦% العام ٢٠٠٨ و٢٧,٧% العام ٢٠٠٩ و٢٨% العام ٢٠١٠، بعد أن كان قد تراجع من ٣٠% من الناتج المحلي القائم العام ١٩٩٧ إلى ١٧,٧% العام ٢٠٠٢. يرجع اتساع هذه الفجوة إلى التفاوتالكبير القائم بين تطوّر مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.

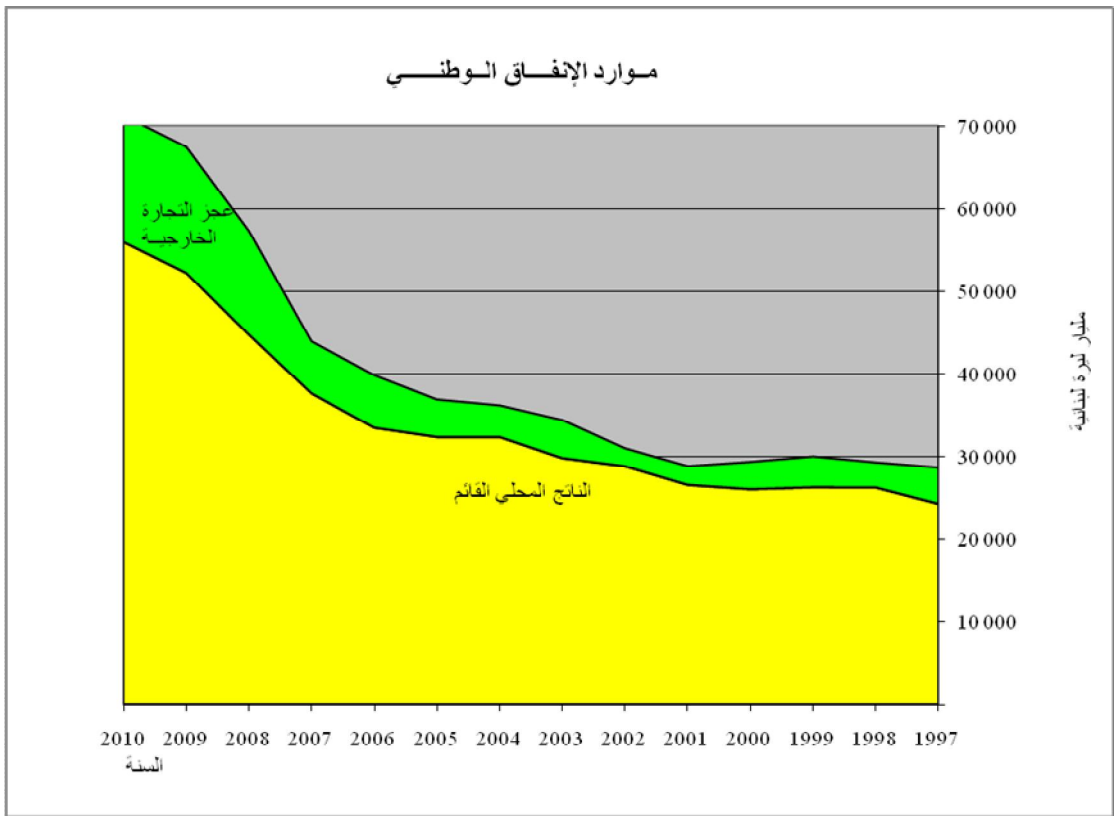

بالتوازي، تراجع العجز التجاري في السلع والخدمات الذي كان يشكّل أساساً ٢٣,١% من الإنفاق الوطني عام ١٩٩٧ إلى ١٥,١% من هذا الإنفاق في العام ٢٠٠٢. وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٦% و١٨% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ ثم عادت وارتفعت إلى ٢٠% العام ٢٠٠٧ و٢٢,٨% العام ٢٠٠٨ و٢١,٧% العام ٢٠٠٩ و٢١,٩% في العام ٢٠١٠.

(ه) واصلت قطاعات إنتاج السلع تراجعها

بين الأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥، تراجعت حصّة الزراعة من الناتج المحلي القائم بصورة مستمرّة إذ انخفضت من ٦,٧% إلى ٥,٢% ثم عادت وارتفعت العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بنسبة لا تزيد بكثير عن

٦%. خلال الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ انخفضت هذه الحصة من جديد لتصل إلى ٥,٨% و٥,١% و٤,٧% بالتتالي. في المقابل، استمرت حصّة القطاعات التصنيعية وقطاع الطاقة من الناتج المحلي القائم في التراجع لغاية العام ٢٠٠٨، فهبطت من ١٣,٤% العام ١٩٩٧ إلى ٥% العام ٢٠٠٨، ثمّ ارتفعت إلى ٦% العام ٢٠٠٩ وانخفضت من جديد إلى ٤,٥% في العام ٢٠١٠. ويعزى السبب الأكبر في هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القيمة المضافة لقطاع الطاقة. وحدها حصّة القطاعات التصنيعية في الناتج المحلي القائم تراجعت بنسبة أقل حدّة: من ١٢,٥% العام ١٩٩٧ إلى ٨,٣% العام ٢٠٠٨ و٧,٦% العام ٢٠٠٩ و٧,٢% العام ٢٠١٠. وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الإنتاج الاتجاه ذاته الذي تبعته أسعار مجموع القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض أو تجمد، لحقّق قطاع الصناعةنمواً أكبر.

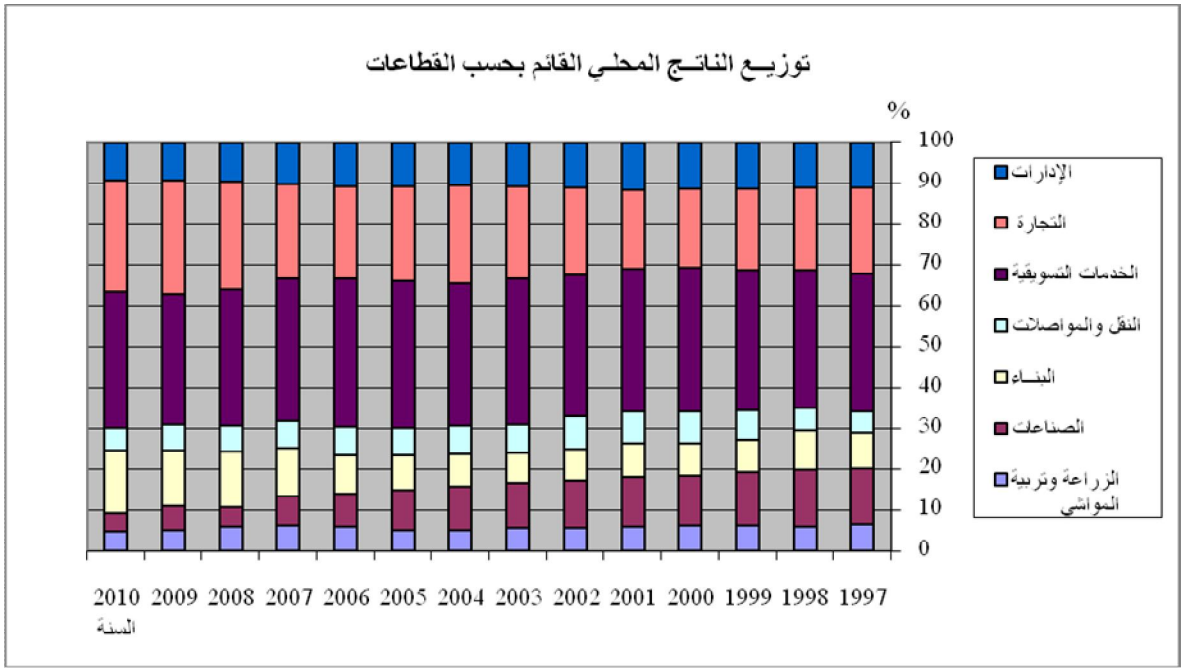

من جهة أخرى تميّز العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تميّزا بالنمو الكبير الذي سجّله القطاع التجاري نتيجة الارتفاع الكبير في طلب الأسر على السلع المعمّرة والسلع الأخرى المستوردة بأكثرها.

(و) انعكس تغيّر أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

في العام ٢٠١٠، بلغ معدّل التضخم ٣% مُقاساً بأسعار الاستهلاك المحلية، في حين أنّ أسعار الاستيراد ارتفعت بنسبة ٧,٩%، وبقيت الأسعار المحلية لعوامل الإنتاج على مستواها تقريباً (+٠,٢%). في العام ٢٠٠٩، بلغ معدّل التضخم +١,٣% بالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار الاستيراد (-١٤,٥%)، إذ بلغ ارتفاع الأسعار المحلية لعوامل الإنتاج ما نسبته ٧,٥% بسبب ارتفاع الضرائب ومعدلات الأجور والأرباح. أمّا العام ٢٠٠٨، فقد شهد معدّل تضخم مرتفع بلغت نسبته +١٠,٤% بفعل التأثير المزدوج لارتفاع أسعار الاستيراد (٩,٥%) وأسعار عوامل الانتاج المحلية (١٤%). بين الأعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠٢كان معدّل التضخّم زهيداً (بمتوسّط سنوي نسبته +٠,٧%) في حين كانت أسعار الوحدات عند الاستيراد قد تراجعت بمعدّل وسطي بلغ ٤,١%سنوياً . وقد نجم هذا الانخفاض بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية إزاء العملات الأجنبية الرئيسية وانخفاض أسعار المواد الأولية. وفي العام ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تفقد قيمتها في حين استعادت أسعار المواد الأولية النمط التصاعدي، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بمعدّل

وسطي بلغ ٥,٦%. أمّا الأسعار المحلية فلم تتبع الاتجاه ذاته إذ أنّ أسعار الاستهلاك زادت بنسبة ٣,٦% فقط. وقد ثبت هذا الأمر على حاله خلال الأعوام التي تلت: بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بمعدّل متوسّط بلغ ٧%سنوياً في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدّل وسطي بلغ ٣,٣%سنوياً فقط.

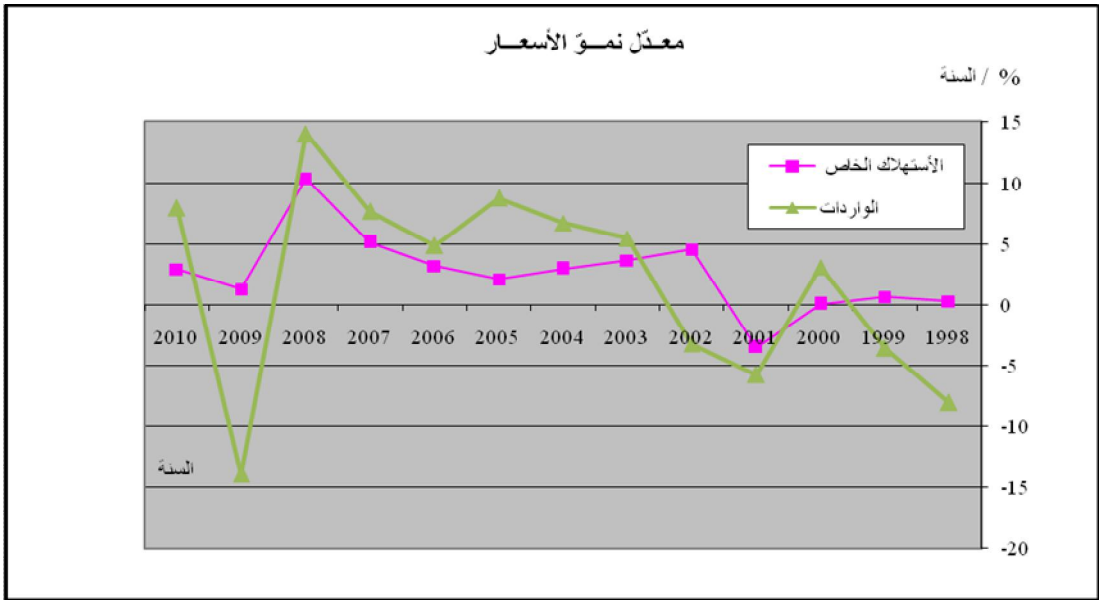

(ز) زاد الاعتماد على التحويلات الخارجية

لطالما كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يُعَوَّض بفضل المداخيل والتحويلات الخارجية التي ساهمت في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساهمة في تكوين مدّخرات الأسر.

وبعد فترة من التراجع، استعادت التحويلات المقدّرة عدا الاستثمارات المباشرة حركتها وانتعاشها منذ العام ٢٠٠٣. وبالتالي ارتفعت حصة المداخيل والتحويلات الخارجية الجارية من الدخل الوطني القائم المتاح إلى ١٣,٤% العام ٢٠٠٣ و١٤,٣% العام ٢٠٠٧ و٢١,٩% العام ٢٠٠٨ و٢٢,٦% العام ٢٠٠٩ و٢١,٥% العام ٢٠١٠،بعد أنّ كانت قد انخفضت من ١٥,٣% العام ١٩٩٧ إلى ٧% العام ٢٠٠٢.

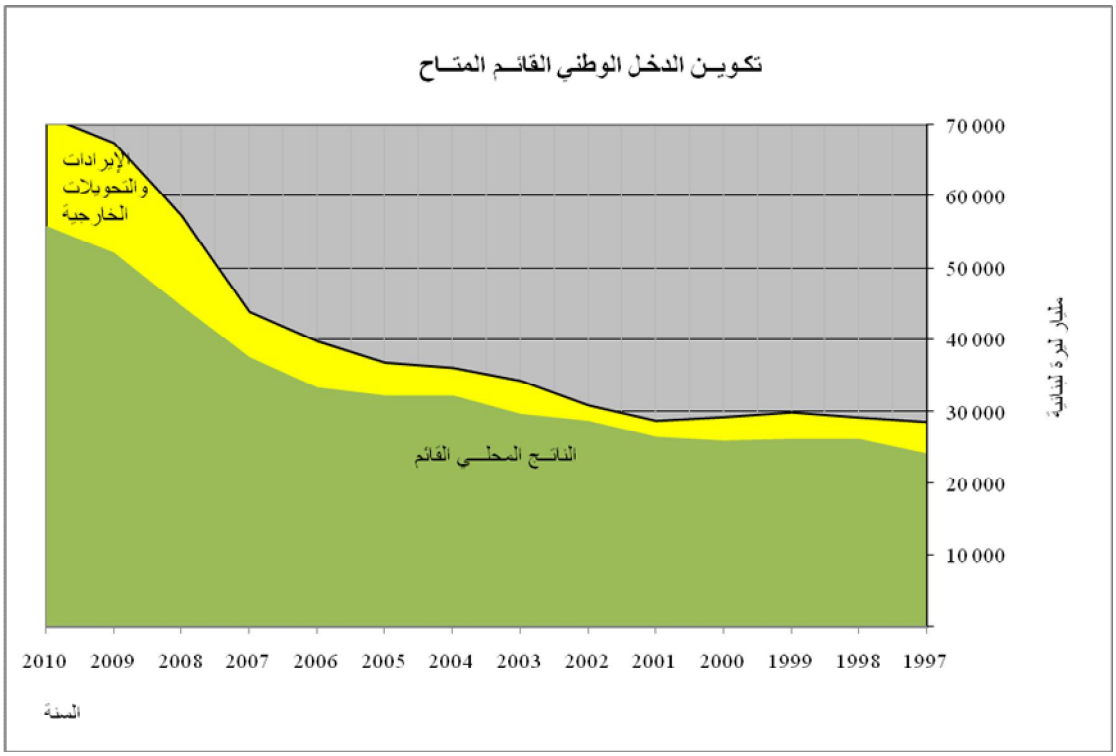

(ح) حافظ ميزان المدفوعات على رصيد إيجابي

إنّ التحويلات الجارية او الرأسمالية الوافرة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باكتتابات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ووفّرت فائضاً في ميزان المدفوعات. في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، أدّى انخفاض الواردات نتيجة تدني الطلب أيضاً إلى تحقيق فائض وبخاصة العام ٢٠٠٦ بفعل زيادة التحويلات. في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ساهمت التحويلات في تحقيق فائض بالرغم من الزيادة الكبيرة في الواردات والعجز في الميزان التجاري. في العام ٢٠١٠، أدّى انخفاض التحويلات الخارجية إلى تراجع الفائض في ميزان المدفوعات إلى مستواه في العام ٢٠٠٨.

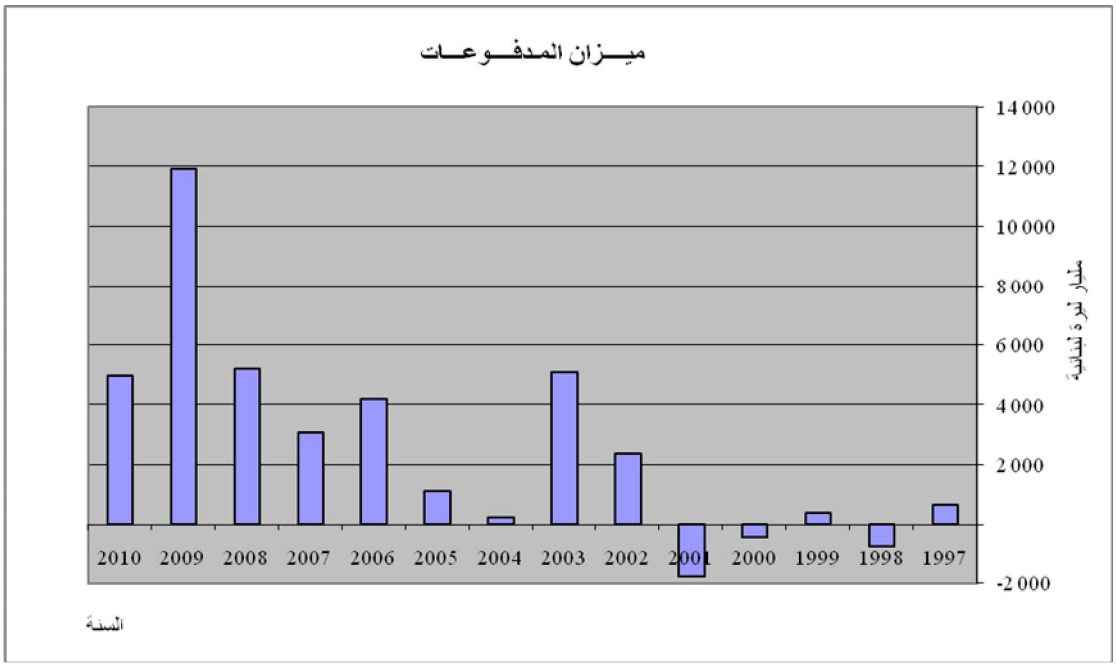

(ط) سجّل الإدّخار الوطني نمواً مستمرّاً

تراجع الإدّخار الوطني القائم بحدّة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ ذروته في العام ١٩٩٩ بمقدار ٤٥٤ ٤ مليار ليرة لبنانية. وفي العام ٢٠٠٣ وبفضل عودة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، زاد الإدخار الوطني القائم بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً العام ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدها العامان ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ دفعت الأسر إلى الإدخار أكثر منه إلى الاستهلاك. وفي الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩، سجّل الدخل المتاح معدل نمو يفوق معدل نمو الاستهلاك ممّا جعل الإدّخار يبلغ مستويات قياسية بلغت بالتتالي ٣٣٨ ٧ مليار ليرة لبنانية و١١٣ ١٣ملياراً و٩١١ ١٨ملياراً ليستأثر بما نسبته ١٦,٧% و٢٢,٩% و٢٨,٠% من الدخل الوطني القائم المتاح خلال هذه الفترة. وفي العام ٢٠١٠، حافظ الادّخارعلى مستواه من حيث القيمة المطلقة ولكن تراجعت نسبته إلى الدخل الوطني القائم المتاح بنسبة ٢٦,١%.

(ي) أدّت المصارف دوراً بالغ الأهمية في تمويل الاستثمارات الخاصة

اتخذت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصةمنحى تنازلياً منذ العام ١٩٩٧ لتصبح سلبية في العام ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات الخزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. في العام ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص نشاطها فأصبح تغيرها أيجابياً وغطت ٢٣% من استثمارات هذا القطاع. ولكن منذ العام ٢٠٠٥ عادت هذه القروض لتنخفض بالمقارنة مع استثمارات القطاع الخاص (إجمالي تكوين رأس المال الثابت+التغيّر في المخزون). في العام ٢٠٠٧، لم تسهم هذه القروض إلاّ بنحو ٩,٦% من تمويل الاستثمارات الخاصة. ومنذ العام ٢٠٠٨، دفع الفائض في المدّخرات الذي يغذي الودائع المصرفية والانخفاض النسبي في معدلات الفوائد (دفع) المصارف التجارية إلى تمويل القطاع الخاص بقدر ما تموّل القطاع العام. وبالتالي بلغ تغيّر التسليفات على القطاع الخاص في السنوات الثلاث الأخيرة بالتتالي نحو ٤٥% و٢٩% و٥٣% من استثمارات الشركات والمؤسسات الخاصة.

(ك) استمر عجز الموازنة العامة بالانحسار

إن انخفاض العجز العام الذي بدأ في العام ٢٠٠٣ استمر في العام ٢٠٠٥. فبعد أن تراوحت نسبة العجز من الناتج المحلي القائم بين ١٥% و٢٠% في الفترة ما بين العامين ١٩٩٧ و٢٠٠٢ انخفضت هذه النسبة إلى ١٢,١% العام ٢٠٠٣ وإلى ٨,١% العام ٢٠٠٥. في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ عادت هذه النسبة وارتفعت إلى ١٠%. وبين الأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ انخفض العجز بنسبة أكبر نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على الاستهلاكولم يعد يمثّل اكثر من ٣,١% من الناتج المحلي القائم.

(ل) بقي عبء الدين العامهمّاً على الرغم من تخفيف هذا الدين بشكل ملحوظ العام ٢٠١٠

إنّ الفوائد الصافية (ما عدا هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت مرتفعة برغم التراجع الملحوظ الذي سجّلته: ففي العام ١٩٩٧، شكّلت هذه الفوائد ١٤١% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية: وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧٥% العام ٢٠٠٢ و١٧٤% العام ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٧% العام ٢٠٠٤ و١٠٦% في السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ثم عادت وارتفعت إلى ١٢٩% العام ٢٠٠٧ وانخفضت من جديد إلى ٩١% في الأعوام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠.

أمّا الدين العامالموّحد (صافياً من سندات الخزينة التي تكتتب فيها الإدارات العامة ومن الوادئع لدى مصرف لبنان) فقد بدأتـقيمته النسبية نسبةً إلى الناتج المحلي القائم بالتراجع منذ العام ٢٠٠٧: من ١٥٧% في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى ١٤٣% العام ٢٠٠٧ و١٢٧% العام ٢٠٠٨ و١١٥% العام ٢٠٠٩ و١٠٨% العام ٢٠١٠.

الملاحق

ملحق ١
جداول الحسابات الأساسية

ملاحظة :
- عدلت حسابات السنوات ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٩
- يعود الفرق في المجاميع ان وجد الى تدوير الارقام

جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات

١.٠.٠ مجموع السلع والخدمات

أ) القيمة بالأسعار الجارية — *مليار ليرة لبنانية*

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	17 521	20 118	25 611	25 042	29 357
الاستهلاك النهائي	33 899	37 673	45 700	50 616	55 160
تكوين الراسمال الثابت	7 768	10 127	13 363	17 429	19 136
التصدير	5 783	7 255	9 019	8 122	9 201
التغير في المخزون/تسوية	-35	335	401	685	-150
مجموع الاستعمالات = الموارد	64 936	75 508	94 093	101 894	112 704
الانتاج ماعدا التجارة	42 805	48 396	57 773	61 747	68 925
الاستيراد	13 964	17 765	23 735	24 616	27 382
الرسوم على السلع المستوردة	2 450	2 872	3 710	4 754	5 081
انتاج قطاع التجارة *	5 717	6 475	8 875	10 777	11 316

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة — *مليار ليرة لبنانية*

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	16 705	18 894	22 360	27 721	27 043
الاستهلاك النهائي	32 989	36 097	41 310	49 926	53 667
تكوين الراسمال الثابت	7 516	9 350	11 987	17 777	18 616
التصدير	5 621	6 999	7 991	8 679	9 032
التغير في المخزون/تسوية	-42	317	363	1 069	-140
مجموع الاستعمالات = الموارد	62 790	71 657	84 010	105 173	108 218
الانتاج ماعدا التجارة	41 676	45 968	52 112	61 519	67 445
الاستيراد	13 307	16 506	20 780	28 679	25 308
الرسوم على السلع المستوردة	2 559	2 918	3 552	4 600	4 670
انتاج قطاع التجارة *	5 249	6 265	7 567	10 375	10 795

* الهوامش التجارية + تصدير خدمات تجارية

ملاحظة: وضعت جداول الاستعمالات والموارد حسب المفهوم المحلي وبالتالي لا تشمل الاستيراد والاستهلاك ونفقات الأسر في الخارج، كذلك لا تدخل نفقات السياح على الأراضي اللبنانية في قيمة الصادرات بل في قيمة الاستهلاك.

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١. المنتجات الزراعية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 125	1 186	1 607	1 370	1 546
الاستهلاك النهائي	1 801	1 988	2 190	2 454	2 701
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	306	401	439	460	571
التغير في المخزون/تسوية	-	32	-	-	-
مجموع الاستعمالات= الموارد	3 232	3 607.5	4 235.5	4 285	4 819
الانتاج	2 003	2 155	2 422	2 348	2 610
الاستيراد	537	822	1 042	920	1 050
الرسوم على السلع المستوردة	105	86	92	38	40
الهوامش التجارية	588	545	680	978	1 119

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	957	983	1 371	1 633	1 486
الاستهلاك النهائي	1 563	1 833	1 898	2 296	2 666
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	311	375	428	481	542
التغير في المخزون/ تسوية	-	22	-	-	-
مجموع الاستعمالات= الموارد	2 832	3 213	3 696	4 409	4 694
الانتاج	1 663	1 858	2 217	2 433	2 630
الاستيراد	513	675	833	1 176	953
الرسوم على السلع المستوردة	99	135	84	97	42
الهوامش التجارية	557	545	562	704	1 070

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٢. المنتجات الحيوانية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	525	592	672	698	885
الاستهلاك النهائي	506	722	862	998	996
تكوين الراسمال الثابت	18	20	22	55	75
التصدير	27	40	45	42	29
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	100	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 076	1 374	1 601	1 893	1 985
الانتاج	547	745	894	992	846
الاستيراد	303	313	348	504	619
الرسوم على السلع المستوردة	4	6	6	5	6
الهوامش التجارية	222	310	353	392	514

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	511	523	516	690	712
الاستهلاك النهائي	468	567	807	988	995
تكوين الراسمال الثابت	16	16	22	55	77
التصدير	26	43	48	44	30
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	103	0
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 021	1 149	1 392	1 880	1 814
الانتاج	498	612	760	942	893
الاستيراد	306	280	274	525	529
الرسوم على السلع المستوردة	5	5	6	8	6
الهوامش التجارية	213	251	352	406	386

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٣. الطاقة والمياه

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	4 068	4 568	6 520	5 414	7 160
الاستهلاك النهائي	1 701	1 805	2 171	2 601	2 970
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	10	9	18	17	9
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	700	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 780	6 383	8 708	8 732	10 140
الانتاج	1 313	1 312	1 384	1 458	1 527
الاستيراد	3 457	4 161	6 145	5 141	6 085
الرسوم على السلع المستوردة	609	599	739	1 593	1 684
الهوامش التجارية	401	311	440	540	843

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	3 691	4 222	5 129	7 027	5 688
الاستهلاك النهائي	1 673	1 763	1 965	2 655	2 673
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	9	9	10	18	10
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	1 086	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 373	5 994	7 104	10 787	8 371
الانتاج	1 310	1 307	1 392	1 456	1 519
الاستيراد	2 969	3 715	4 642	7 881	4 869
الرسوم على السلع المستوردة	675	619	688	938	1 485
الهوامش التجارية	420	353	383	511	497

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٤. منتجات الصناعات الغذائية والزراعية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	431	494	542	581	649
الاستهلاك النهائي	5 153	5 938	6 983	7 754	8 379
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	366	468	577	599	724
التغير في المخزون/تسوية	70	30	71	-55	30
مجموع الاستعمالات = الموارد	6 019	6 930	8 172	8 878	9 782
الانتاج	3 192	3 404	3 990	4 026	4 384
الاستيراد	1 324	1 776	2 053	2 300	2 627
الرسوم على السلع المستوردة	397	495	519	556	671
الهوامش التجارية	1 107	1 254	1 610	1 996	2 099

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	403	458	495	583	565
الاستهلاك النهائي	4 910	5 441	5 895	7 601	8 083
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	347	444	515	599	718
التغير في المخزون/تسوية	65	35	56	-59	29
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 726	6 379	6 961	8 724	9 396
الانتاج	3 074	3 132	3 318	3 960	4 218
الاستيراد	1 291	1 620	1 823	2 444	2 445
الرسوم على السلع المستوردة	403	501	575	586	618
الهوامش التجارية	958	1 126	1 245	1 734	2 115

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٥. المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	279	317	393	390	410
الاستهلاك النهائي	2 013	1 931	2 563	2 819	2 971
تكوين الراسمال الثابت	4	5	5	6	7
التصدير	498	579	656	584	618
التغير في المخزون/تسوية	-50	50	60	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 745	2 883	3 678	3 799	4 006
الانتاج	697	754	913	879	997
الاستيراد	863	963	1 205	1 321	1 351
الرسوم على السلع المستوردة	180	182	225	247	246
الهوامش التجارية	1 005	984	1 335	1 351	1 411

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	277	317	388	433	416
الاستهلاك النهائي	1 904	2 016	2 380	2 938	2 912
تكوين الراسمال الثابت	4	6	5	6	7
التصدير	515	586	634	651	612
التغير في المخزون/تسوية	-53	48	60	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 647	2 973	3 467	4 028	3 947
الانتاج	689	775	864	947	983
الاستيراد	907	915	1 200	1 372	1 303
الرسوم على السلع المستوردة	182	191	227	256	244
الهوامش التجارية	870	1 092	1 175	1 452	1 417

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٦. المنتجات من المعادن اللافلزية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 596	1 994	2 651	2 878	3 344
الاستهلاك النهائي	63	69	96	110	115
تكوين الراسمال الثابت	24	29	33	37	41
التصدير	225	323	478	428	398
التغير في المخزون/تسوية	-35	25	60	-60	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 873	2 441	3 318	3 392	3 898
الانتاج	1 083	1 318	1 635	1 728	1 871
الاستيراد	468	695	1 125	1 028	1 230
الرسوم على السلع المستوردة	63	91	98	113	142
الهوامش التجارية	259	337	460	524	655

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 581	1 873	2 225	2 863	3 303
الاستهلاك النهائي	65	69	83	113	114
تكوين الراسمال الثابت	23	31	32	38	47
التصدير	215	314	401	472	439
التغير في المخزون/تسوية	-35	23	49	-61	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 849	2 310	2 790	3 425	3 903
الانتاج	1 054	1 258	1 372	1 808	1 951
الاستيراد	466	656	929	1 041	1 219
الرسوم على السلع المستوردة	59	88	121	91	134
الهوامش التجارية	270	308	367	485	599

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٧. المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	2 351	2 937	3 783	3 778	4 225
الاستهلاك النهائي	2 256	2 772	4 890	5 147	4 973
تكوين الراسمال الثابت	1 510	2 014	2 647	5 185	4 293
التصدير	1 416	1 957	2 296	2 064	2 828
التغير في المخزون/تسوية	-20	98	210	-	-180
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 513	9 778	13 825	16 174	16 139
الانتاج	1 495	1 855	2 286	2 003	2 214
الاستيراد	4 025	5 284	7 370	8 763	9 135
الرسوم على السلع المستوردة	765	1 004	1 566	1 710	1 756
الهوامش التجارية	1 228	1 634	2 604	3 698	3 034

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	2 227	2 707	3 426	3 969	4 045
الاستهلاك النهائي	2 208	2 650	4 490	5 172	4 982
تكوين الراسمال الثابت	1 548	2 096	2 563	5 670	4 155
التصدير	1 348	1 863	2 128	2 196	2 787
التغير في المخزون/تسوية	-20	95	198	-	-170
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 311	9 413	12 806	17 007	15 800
الانتاج	1 465	1 744	2 073	2 156	2 190
الاستيراد	3 898	5 096	7 018	9 175	8 743
الرسوم على السلع المستوردة	800	993	1 402	2 089	1 596
الهوامش التجارية	1 147	1 579	2 312	3 587	3 270

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٨. خشب، مطاط ومنتجات كيماوية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	2 037	2439	2 933	2 644	3 132
الاستهلاك النهائي	1 516	1770	1 973	2164	2 463
تكوين الراسمال الثابت	210	279	333	328	521
التصدير	539	738	1 139	786	888
التغير في المخزون/تسوية	-	100	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	**4 302**	**5 325**	**6 378**	**5 922**	**7 004**
الانتاج	1 157	1 271	1 629	1 299	1 565
الاستيراد	2 355	3 055	3 576	3 619	4 122
الرسوم على السلع المستوردة	239	311	345	341	377
الهوامش التجارية	552	689	828	663	940

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 984	2 249	2 663	3 163	2 899
الاستهلاك النهائي	1 492	1 680	1 751	2 181	2 473
تكوين الراسمال الثابت	198	263	301	361	486
التصدير	518	669	773	1 030	850
التغير في المخزون/تسوية	-	94	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	4 192	4 954	5 487	6 735	6 707
الانتاج	1 125	1 172	1 248	1 472	1 527
الاستيراد	2 313	2 871	3 209	4 025	4 044
الرسوم على السلع المستوردة	241	291	327	388	381
الهوامش التجارية	513	619	703	850	756

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.٩. مفروشات

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	31	35	41	48	48
الاستهلاك النهائي	263	293	388	483	540
تكوين الراسمال الثابت	324	360	448	640	614
التصدير	84	101	133	112	116
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	702	790	1 010	1 282	1 317
الانتاج	501	572	716	894	930
الاستيراد	99	109	157	215	220
الرسوم على السلع المستوردة	38	41	53	73	77
الهوامش التجارية	64	67	84	100	90

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	33	35	37	44	45
الاستهلاك النهائي	269	294	331	451	533
تكوين الراسمال الثابت	321	357	432	610	617
التصدير	89	102	124	111	113
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	713	788	924	1 216	1 308
الانتاج	513	566	650	848	914
الاستيراد	109	107	148	204	217
الرسوم على السلع المستوردة	41	41	55	68	74
الهوامش التجارية	50	73	71	96	103

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١٠.١. المنتجات الصناعية الاخرى

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	201	230	273	315	281
الاستهلاك النهائي	792	927	1 190	1 387	1 721
تكوين الراسمال الثابت	206	197	266	330	389
التصدير	574	699	869	884	915
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 773	2 053	2 598	2 915	3 306
الانتاج	896	1 065	1 333	1 498	1 671
الاستيراد	534	588	714	805	942
الرسوم على السلع المستوردة	50	56	68	76	81
الهوامش التجارية	293	344	483	536	612

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	191	211	288	317	291
الاستهلاك النهائي	723	860	1 142	1 323	1 576
تكوين الراسمال الثابت	223	194	192	337	393
التصدير	511	655	758	943	876
التغير في المخزون/تسوية	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 648	1 920	2 380	2 920	3 137
الانتاج	808	978	1 214	1 455	1 478
الاستيراد	534	570	704	834	985
الرسوم على السلع المستوردة	54	55	67	79	91
الهوامش التجارية	252	318	395	551	583

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١١. الأبنية والاشغال العامة

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	-	-	-	-	-
الاستهلاك النهائي	-	-	-	-	-
تكوين الراسمال الثابت	5 472	7 222	9 609	10 849	13 197
التصدير	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 472	7 222	9 609	10 849	13 197
الانتاج	5 472	7 222	9 609	10 849	13 197

ب) الأحجام المقيمة باسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	-	-	-	-	-
الاستهلاك النهائي	-	-	-	-	-
تكوين الراسمال الثابت	5 183	6 388	8 439	10 700	12 835
التصدير	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 183	6 388	8 439	10 700	12 835
الانتاج	5 183	6 388	8 439	10 700	12 835

١.١٢. النقل والمواصلات

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 368	1 491	1 674	1 820	1 818
الاستهلاك النهائي	2 299	2 694	3 343	3 643	3 877
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	251	310	153	169	132
مجموع الاستعمالات = الموارد	3 918	4 495	5 170	5 632	5 828
الانتاج	3 918	4 495	5 170	5 632	5 828

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	1 340	1 489	1 706	1 958	1 896
الاستهلاك النهائي	2 247	2 540	3 153	3 691	3 953
تكوين الراسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	246	310	157	182	138
مجموع الاستعمالات = الموارد	3 833	4 339	5 016	5 830	5 987
الانتاج	3 833	4 339	5 016	5 830	5 987

١. جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات (تابع)

١.١٣. الخدمات التسويقية

أ) القيمة بالاسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	3 509	3 835	4 522	5 108	5 859
الاستهلاك النهائي	10 266	11 140	12 366	13 658	15 455
تكوين الرأسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	733	724	1 156	825	803
مجموع الاستعمالات = الموارد	14 508	15 699	18 044	19 591	22 117
الإنتاج	14 508	15 699	18 044	19 591	22 117

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	3 510	3 827	4 117	5 042	5 700
الاستهلاك النهائي	10 213	10 784	11 418	13 233	14 837
تكوين الرأسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	733	724	1 051	815	780
مجموع الاستعمالات = الموارد	14 455	15 335	16 586	19 090	21 316
الإنتاج	14 455	15 335	16 586	19 090	21 316

١.١٥. الخدمات غير التسويقية

أ) القيمة بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	-	-	-	-	-
الاستهلاك النهائي	5 270	5 624	6 686	7 399	7 999
تكوين الرأسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 270	5 624	6 686	7 399	7 999
الإنتاج	5 270	5 624	6 686	7 399	7 999

ب) الأحجام المقيمة بأسعار السنة السابقة

مليار ليرة لبنانية

نوع العملية	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الاستهلاك الوسيط	-	-	-	-	-
الاستهلاك النهائي	5 253	5 598	5 997	7 285	7 870
تكوين الرأسمال الثابت	-	-	-	-	-
التصدير	-	-	-	-	-
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 253	5 598	5 997	7 285	7 870
الإنتاج	5 253	5 598	5 997	7 285	7 870

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات
بالاسعار الجارية وباسعار السنة السابقة

ملاحظة :

- وضعت جداول المدخلات والمخرجات وفق مفهوم المحلية وبالتالي فإن أرقام الاستيراد والاستهلاك لم تشمل نفقات الأسر في الخارج كما لم تحسب نفقات المسافرين الأجانب على الأراضي اللبنانية كصادرات بل كاستهلاك محلي. التعديلات الواجب إدخالها للانتقال إلى المعطيات بحسب المفهوم الوطني مبينة في أسفل الجداول.
- القطاعات الواردة في هذه الجداول هي متجانسة حيث أن كل منها ينتج مجموعة محددة من السلع أو الخدمات وكل مجموعة من السلع أو الخدمات لا تنتج إلا في واحد من تلك القطاعات.

٢.١. أ) سنة ٢٠٠٦ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة									استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	182	0	1 462	2	0	4	0	0	1 434	2 308	18	333	0	4 308
٢. الطاقة والمياه	26	1 539	618	29	1 089	475	168	124	3 936	1 701	0	10	0	5 780
٣. الصناعة	252	125	3 406	1 909	20	768	306	140	6 944	12 056	2 278	3 702	-35	24 927
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 472	0	0	5 472
٥. النقل ولمواصلات	5	9	81	26	315	702	202	30	1 959	2 299	0	251	0	3 918
٦. الخدمات الأخرى	59	31	393	351	200	376	647	1 452	3 493	10 266	0	733	0	14 508
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	753	0	753
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 270	0	0	0	5 270
مجموع الاستعمالات	524	1 704	5 959	2 317	1 624	2 324	1 323	1 746	17 766	33 899	7 768	5 783	-35	64 936
القيمة المضافة	2 026	-390	3 062	3 156	2 293	12 183	7 597	3 524	32 945					
الإنتاج	2 550	1 313	9 021	5 472	3 918	14 508	8 920	5 270	٥٠ ٧١٢					
الاستيراد	840	3 457	9 668	0	0	0	0	0	١٣ ٩٦٤					
الرسوم على الاستيراد	109	609	1 732	0	0	0	-2 450	0	0					
الهوامش التجارية	810	401	4 506	0	0	0	-5 717	0	0					
مجموع الموارد	4 308	5 780	24 927	5 472	3 918	14 508	753	5 270	٦٤ ٩٣٦					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**
الاستيراد	**13 964**		٣٣٢	**١٤ ٢٩٧**
التصدير	**5 783**	١ ٤٩٨		**٧ ٢٨٠**
الاستهلاك	**33 899**	-١ ٤٩٨	٣٣٢	**٣٢ ٧٣٤**

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢.٢. أ) سنة ٢٠٠٧ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة									استعمالات نهائية				
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥.النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	مجموع الاستعمالات
١. الزراعة	209	0	1 561	3	0	5	0	0	1 778	2 710	20	441	32	4 981
٢. الطاقة والمياه	26	1 672	689	36	1 275	543	205	123	4 568	1 805	0	9	0	6 383
٣. الصناعة	247	146	4 228	2 389	24	850	372	189	8 446	13 700	2 885	4 865	303	30 198
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7 222	0	0	7 222
٥. النقل ولمواصلات	5	9	86	30	357	743	232	31	1 491	2 694	0	310	0	4 495
٦. الخدمات الأخرى	67	41	440	389	244	421	725	1 509	3 835	11 140	0	724	0	15 699
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	905	0	905
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 624	0	0	0	5 624
مجموع الاستعمالات	553	1 867	7 003	2 847	1 900	2 562	1 535	1 851	20 118	37 673	10 127	7 255	335	75 508
القيمة المضافة	2 347	-555	3 236	4 375	2 595	13 137	8 717	3 773	37 625					
الإنتاج	2 900	1 312	10 239	7 222	4 495	15 699	10 252	5 624	57 743					
الاستيراد	1 135	4 161	12 470	0	0	0	0	0	17 765					
الرسوم على الاستيراد	91	599	2 181	0	0	0	-2 872	0	0					
الهوامش التجارية	855	311	5 309	0	0	0	-6 475	0	0					
مجموع الموارد	4 981	6 383	30 198	7 222	4 495	15 699	905	5 624	75 508					

٢.٢. ب) سنة ٢٠٠٧ بأسعار 2006

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة									استعمالات نهائية				
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥.النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	مجموع الاستعمالات
١. الزراعة	173	0	1 327	2	0	4	0	0	1 506	2 400	16	418	22	4 362
٢. الطاقة والمياه	24	1 545	636	34	1 178	502	190	113	4 222	1 763	0	9	0	5 994
٣. الصناعة	229	134	3 913	2 220	22	813	344	175	7 851	13 012	2 946	4 633	295	28 737
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6 388	0	0	6 388
٥. النقل ولمواصلات	5	9	86	30	356	742	232	30	1 489	2 540	0	310	0	4 339
٦. الخدمات الأخرى	66	41	439	388	244	420	723	1 505	3 827	10 784	0	724	0	15 335
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	905	0	905
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 598	0	0	0	5 598
مجموع الاستعمالات	498	1 728	6 400	2 674	1 800	2 481	1 489	1 824	18 894	36 097	9 350	6 999	317	71 657
القيمة المضافة	1 972	-421	3 226	3 714	2 539	12 854	8 600	3 773	36 257					
الإنتاج	2 470	1 307	9 626	6 388	4 339	15 335	10 088	5 598	55 151					
الاستيراد	956	3 715	11 835	0	0	0	0	0	16 506					
الرسوم على الاستيراد	139	619	2 159	0	0	0	-2 918	0	0					
الهوامش التجارية	797	353	5 116	0	0	0	-6 265	0	0					
مجموع الموارد	4 362	5 994	28 737	6 388	4 339	15 335	905	5 598	71 657					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

القيمة بالاسعار الجارية

الأحجام المقيمة بأسعار سنة ٢٠٠٦

	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**		**الحسابات المحلية**	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**
الاستيراد	**17 765**		٥٠٠	**18 ٢٦٦**		**16 506**		٤٥٩	**16 ٩٦٥**
التصدير	**7 255**	١ ٥٧٧		**8 ٨٣٢**		**6 999**	١ ٥٠١		**8 ٥٠٠**
الاستهلاك	**37 673**	-١ ٥٧٧	٥٠٠	**36 5٩٥**		**36 097**	-١ ٥٠١	٤٥٩	**35 0٥٤**

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢.٣. أ) سنة ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	256	0	2 012	4	0	6	0	1	2 279	3 051	22	484	0	5 836
٢. الطاقة والمياه	34	2 646	902	54	1 649	744	322	168	6 520	2 171	0	18	0	8 708
٣. الصناعة	344	160	5 345	3 034	30	998	484	221	10 616	18 082	3 733	6 147	401	38 979
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9 609	0	0	9 609
٥. النقل ولمواصلات	5	9	87	34	416	799	294	30	1 674	3 343	0	153	0	5 170
٦. الخدمات الأخرى	68	38	463	431	265	511	751	1 996	4 522	12 366	0	1 156	0	18 044
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 061	0	1 061
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6 686	0	0	0	6 686
مجموع الاستعمالات	707	2 852	8 809	3 557	2 360	3 058	1 851	2 417	25 611	45 700	13 363	9 019	401	94 093
القيمة المضافة	2 609	-1 468	3 693	6 052	2 811	14 986	11 796	4 270	44 748					
الإنتاج	3 316	1 384	12 503	9 609	5 170	18 044	13 646	6 686	70 359					
الاستيراد	1 390	6 145	16 200	0	0	0	0	0	23 735					
الرسوم على الاستيراد	98	739	2 873	0	0	0	-3 710	0	0					
الهوامش التجارية	1 033	440	7 403	0	0	0	-8 875	0	0					
مجموع الموارد	5 836	8 708	38 979	9 609	5 170	18 044	1 061	6 686	94 093					

٢.٣. ب) سنة ٢٠٠٨ بأسعار سنة ٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	219	0	1 659	3	0	5	0	1	1 887	2 704	22	475	0	5 088
٢. الطاقة والمياه	27	1 900	733	42	1 455	586	254	132	5 129	1 965	0	10	0	7 104
٣. الصناعة	251	145	4 774	2 763	27	907	449	203	9 520	16 072	3 526	5 334	363	34 815
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8 439	0	0	8 439
٥. النقل ولمواصلات	5	9	89	35	424	815	299	31	1 706	3 153	0	157	0	5 016
٦. الخدمات الأخرى	62	35	421	392	241	465	683	1 817	4 117	11 418	0	1 051	0	16 586
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	964	0	964
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5 997	0	0	0	5 997
مجموع الاستعمالات	563	2 089	7 676	3 236	2 147	2 777	1 686	2 185	22 360	41 310	11 987	7 991	363	84 010
القيمة المضافة	2 414	-697	3 063	5 202	2 870	13 809	10 397	3 813	40 871					
الإنتاج	2 977	1 392	10 739	8 439	5 016	16 586	12 083	5 997	63 230					
الاستيراد	1 107	4 642	15 032	0	0	0	0	0	20 780					
الرسوم على الاستيراد	90	688	2 774	0	0	0	-3 552	0	0					
الهوامش التجارية	915	383	6 270	0	0	0	-7 567	0	0					
مجموع الموارد	5 088	7 104	34 815	8 439	5 016	16 586	964	5 997	84 010					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

القيمة بالاسعار الجارية

الأحجام المقيمة بأسعار سنة ٢٠٠٧

	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**		**الحسابات المحلية**	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**
الاستيراد	**23 735**		٥٨٤	**٢٤ ٣١٨**		**20 780**		٥٦٣	**٢١ ٣٤٢**
التصدير	**9 019**	٢ ٥٠٨		**١١ ٥٧٦**		**7 991**	١ ٨٦٣		**٩ ٨٥٤**
الاستهلاك	**45 700**	-٢ ٥٠٨	٥٨٤	**٤٤ ٢٢٥**		**41 310**	-١ ٨٦٣	٥٦٣	**٤٠ ٠١٠**

2. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢.٤. أ) سنة ٢٠٠٩ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	223	0	1 835	3	0	5	0	1	2 068	3 452	55	502	100	6 177
٢. الطاقة والمياه	26	2 134	713	46	1 419	599	291	185	5 414	2 601	0	17	700	8 732
٣. الصناعة	355	141	5 219	3 185	32	991	466	243	10 634	19 863	6 526	5 456	-115	42 363
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10 849	0	0	10 849
٥. النقل ولمواصلات	5	9	83	35	472	823	359	33	1 820	3 643	0	169	0	5 632
٦. الخدمات الأخرى	71	41	496	561	281	594	909	2 155	5 108	13 658	0	825	0	19 591
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 152	0	1 152
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7 399	0	0	0	7 399
مجموع الاستعمالات	680	2 325	8 346	3 831	2 205	3 012	2 025	2 619	25 043	50 616	17 429	8 122	685	101 894
القيمة المضافة	2 660	-867	3 982	7 018	3 427	16 578	14 658	4 780	52 236					
الإنتاج	3 340	1 458	12 328	10 849	5 632	19 591	16 683	7 399	77 278					
الاستيراد	1 425	5 141	18 051	0	0	0	0	0	24 616					
الرسوم على الاستيراد	44	1 593	3 116	0	0	0	-4 754	0	0					
الهوامش التجارية	1 369	540	8 868	0	0	0	-10 777	0	0					
مجموع الموارد	6 177	8 732	42 363	10 849	5 632	19 591	1 152	7 399	101 894					

٢.٤. ب) سنة ٢٠٠٩ بأسعار سنة ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	المجموع	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	266	0	2 046	4	0	6	0	1	2 323	3 284	55	524	103	6 289
٢. الطاقة والمياه	34	2 770	925	60	1 842	778	377	241	7 027	2 655	0	18	1 086	10 787
٣. الصناعة	372	168	5 630	3 321	34	1 043	535	271	11 372	19 779	7 022	6 001	-120	44 055
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10 700	0	0	10 700
٥. النقل ولمواصلات	5	9	89	38	508	885	387	36	1 958	3 691	0	182	0	5 830
٦. الخدمات الأخرى	70	40	490	553	278	586	897	2 128	5 042	13 233	0	815	0	19 090
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 139	0	1 139
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7 285	0	0	0	7 285
مجموع الاستعمالات	747	2 987	9 179	3 976	2 662	3 298	2 196	2 676	27 722	49 926	17 777	8 679	1 069	105 174
القيمة المضافة	2 628	-1 531	3 467	6 724	3 168	15 792	13 918	4 608	48 774					
الإنتاج	3 374	1 456	12 646	10 700	5 830	19 090	16 114	7 285	76 495					
الاستيراد	1 702	7 881	19 096	0	0	0	0	0	28 679					
الرسوم على الاستيراد	104	938	3 558	0	0	0	-4 600	0	0					
الهوامش التجارية	1 109	511	8 755	0	0	0	-10 375	0	0					
مجموع الموارد	6 289	10 787	44 055	10 700	5 830	19 090	1 139	7 285	105 174					

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

القيمة بالاسعار الجارية

الأحجام المقيمة بأسعار سنة ٢٠٠٨

	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**		**الحسابات المحلية**	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**
الاستيراد	**24 616**		٦٤٩	**25 ٢٦٥**		**28 679**		٦٦٧	**29 ٣٤٥**
التصدير	**8 122**	٢ ٦٥١		**١٠ ٧٧٢**		**8 679**	٢ ٦١٥		**11 2٩٥**
الاستهلاك	**50 616**	-٢ ٦٥١	٦٤٩	**48 ٦١٤**		**49 926**	-٢ ٦١٥	٦٦٧	**47 ٩٧٧**

٢. جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات (تابع)

٢.٥ أ) سنة ٢٠١٠ بالأسعار الجارية

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	268	0	2 163	0	0	0	0	1	3 697	75	601	0	6 804
٢. الطاقة والمياه	37	2 793	984	69	1 880	821	364	213	2 970	0	9	0	10 140
٣. الصناعة	417	159	5 820	3 840	34	1 077	464	279	21 162	5 864	6 486	-150	45 452
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	13 197	0	0	13 197
٥. النقل ولمواصلات	4	9	85	40	476	839	327	38	3 877	0	132	0	5 828
٦. الخدمات الأخرى	81	40	579	733	354	659	1 015	2 397	15 455	0	803	0	22 117
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 169	0	1 169
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	7 999	0	0	0	7 999
مجموع الاستعمالات	807	3 000	9 630	4 681	2 744	3 395	2 171	2 929	55 160	19 136	9 201	-150	112 705
القيمة المضافة	2 650	-1 473	4 002	8 515	3 084	18 722	15 395	5 071	55 966				
الإنتاج	3 457	1 527	13 633	13 197	5 828	22 117	17 566	7 999	85 323				
الاستيراد	1 669	6 085	19 628	0	0	0	0	0	27 382				
الرسوم على الاستيراد	46	1 684	3 350	0	0	0	-5 081	0	0				
الهوامش التجارية	1 633	843	8 840	0	0	0	-11 316	0	0				
مجموع الموارد	6 804	10 140	45 452	13 197	5 828	22 117	1 169	7 999	112 705				

٢.٥. ب) سنة ٢٠١٠ بأسعار سنة ٢٠٠٩

مليار ليرة لبنانية

الفرع	استعمالات وسيطة								استعمالات نهائية				مجموع الاستعمالات
	١. الزراعة	٢. الطاقة والمياه	٣. الصناعة	٤. البناء	٥. النقل و المواصلات	٦. الخدمات الأخرى	٧. التجارة	٨. الإدارة العامة	الاستهلاك	تكوين الرأسمال الثابت	التصدير	التغير في المخزون	
١. الزراعة	257	0	1 940	0	0	0	0	1	3 661	77	573	0	6 509
٢. الطاقة والمياه	29	2 219	781	55	1 494	652	289	169	2 673	0	10	0	8 371
٣. الصناعة	386	147	5 550	3 713	32	1 040	438	258	20 672	5 704	6 396	-140	44 196
٤. البناء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	12 835	0	0	12 835
٥. النقل ولمواصلات	5	9	89	42	496	875	341	40	3 953	0	138	0	5 987
٦. الخدمات الأخرى	79	39	563	713	344	641	987	2 332	14 837	0	780	0	21 316
٧. التجارة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1 135	0	1 135
٨. الإدارات العامة	0	0	0	0	0	0	0	0	7 870	0	0	0	7 870
مجموع الاستعمالات	756	2 414	8 923	4 522	2 366	3 207	2 055	2 800	53 667	18 616	9 032	-140	108 219
القيمة المضافة	2 767	-894	4 338	8 313	3 621	18 109	14 545	5 071	55 868				
الإنتاج	3 523	1 519	13 261	12 835	5 987	21 316	16 600	7 870	82 911				
الاستيراد	1 482	4 869	18 957	0	0	0	0	0	25 308				
الرسوم على الاستيراد	48	1 485	3 137	0	0	0	-4 670	0	0				
الهوامش التجارية	1 456	497	8 842	0	0	0	-10 795	0	0				
مجموع الموارد	6 509	8 371	44 196	12 835	5 987	21 316	1 135	7 870	108 219				

جدول الفروقات بين الحسابات المحلية والحسابات الوطنية

القيمة بالاسعار الجارية

الأحجام المقيمة بأسعار سنة ٢٠٠٩

	الحسابات المحلية	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**		**الحسابات المحلية**	النفقات المحلية للمسافرين الأجانب	نفقات المسافرين اللبنانيين في الخارج	**الحسابات الوطنية**
الاستيراد	**27 382**		٧٢٠	**٢٨ ١٠٢**		**٢٥ ٣٠٨**		٧٣٨	**٢٦ ٠٤٥**
التصدير	**9 201**	٣ ٢٠٩		**١٢ ٤١٠**		**٩ ٠٣٢**	٣ ١١٦		**١٢ ١٤٨**
الاستهلاك	**55 160**	-٣ ٢٠٩	٧٢٠	**٥٢ ٦٧٢**		**٥٣ ٦٦٧**	-٣ ١١٦	٧٣٨	**51 ٢٨٨**

٣. حسابات المؤسسات المالية

حسابات المصارف التجارية

مليار ليرة لبنانية

الحساب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
I. حساب الإنتاج					
الاستعمالات					
P2 الاستهلاك الوسيط	604	675	772	729	947
B1 القيمة المضافة القائمة	*1 996*	*2 131*	*2 631*	*٢ ٨٤٥*	*3 294*
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 600	2 806	3 403	٣ ٥٧٤	4 241
الموارد = الإنتاج المصرفي (P1)					
الفوائد المقبوضة	7 272	8 385	8 524	9 401	10 514
- الفوائد المدفوعة	-5 089	-6 086	-5 715	-٦ ٤٧٥	-6 977
العمولات	416	507	594	647	704
1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية					
الاستعمالات					
D1 الأجور وملحقاتها	819	886	1 061	1 140	1 289
D41 الفوائد المدفوعة على القروض	24	19	38	40	39
D42 الأرباح الموزعة	…	…	…	…	...
B5 رصيد المداخيل الأولية	*1 454*	*1 631*	*2 078*	*٢ ١٧٦*	*2 890*
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 297	2 536	3 177	٣ ٣٥٦	4 217
الموارد					
B1 القيمة المضافة القائمة	1 996	2 131	2 631	٢ ٨٤٥	3 294
D4 المداخيل الصافية خارج الاستثمار	301	405	546	510	923
٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي					
الاستعمالات					
D5 الضريبة على الأرباح	192	210	263	295	396
B6 الرصيد : الدخل المتاح	*1 262*	*1 421*	*1 815*	*١ ٨٨٠*	*2 494*
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 454	1 631	2 078	٢ ١٧٦	2 890
الموارد					
B5 رصيد المداخيل الأولية	1 454	1 631	2 078	١ ١٧٦	2 890
1.III حساب الرأسمال					
P51 تكوين الرأسمال الثابت	-29	٢٤٠	٥٢٩	٢٧٣	٥٦٩
B9 الرصيد : القدرة على التمويل	*1 291*	*١ ١٨٢*	*١ ٢٨٦*	*1 ٦٠٧*	*١ ٩٢٤*
مجموع الاستعمالات = الموارد	1 262	1 421	1 815	١ ٨٨٠	2 494
الموارد					
B6 الدخل المتاح	1 262	1 421	1 815	١ ٨٨٠	2 494
2.III الحساب المالي					
الاستعمالات					
F2 الأوراق النقدية والودائع لدى مصرف لبنان	-1 579	514	9 262	14 461	7 579
F2 الموجودات الخارجية	4 754	6 474	-2 386	6 864	3 086
F3 الأوراق المالية (سندات الخزينة)	4 496	1 226	5 855	5 491	408
F4 التسليفات	1 293	3 676	5 024	4 826	9 104
F9 حسابات أخرى للقبض	-103	65	-38	-80	32
مجموع الاستعمالات = الموارد	8 860	11 954	17 718	31 562	20 210
B9 القدرة على التمويل	1 291	١ ١٨٢	١ ٢٨٦	١ ٦٠٧	١ ٩٢٤
F2 ودائع المقيمين	5 608	9 199	13 095	19 734	14 878
F2 ودائع غير المقيمين	826	2 198	3 272	8 085	2 732
F5 مساهمات	1 241	-547	-390	-411	-183
F9 الحسابات الأخرى للدفع	-106	-٧٨	٤٥٥	٢ ٥٤٨	٨٥٩

٤. حسابات الإدارات العامة

٤.١. حسابات الإدارة المركزية

الاستعمالات *مليار ليرة لبنانية*

الحساب ، العمليات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
I. حساب الإنتاج					
P2 الاستهلاك الوسيط	1 441	1 555	2 060	2 240	2 499
B1 القيمة المضافة القائمة	*3 029*	*3 299*	*3 681*	*4 302*	*4 528*
المجموع	4 470	4 854	5 741	6 542	7 027
1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية					
D1 الأجور وملحقاتها	2 249	2 421	2 676	3 267	3 480
K.1 إهتلاك الرأسمال الثابت	780	878	1 005	1 035	1 048
B5 رصيد المداخيل الأولية الصافية	*3 102*	*3 939*	*4 186*	*6 204*	*6 099*
المجموع	6 132	7 238	7 867	10 507	10 628
٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي					
D41 الفوائد*	3 382	4 288	3 679	4 365	4 824
D62 التقديمات الإجتماعية	935	924	1 016	1 315	1 399
الحوالات الجارية للإدارات العامة	520	414	411	531	728
الإشتراكات الدولية	7	7	17	17	18
D79 الحوالات الأخرى الجارية	168	163	175	194	176
B6 الرصيد = الدخل المتاح	*481*	*478*	*2 020*	*3 282*	*2 984*
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 492	6 275	7 317	9 704	10 129
٤.II حساب استعمال المداخيل					
P2 استهلاك	4 470	4 854	5 741	6 542	7 027
B8n الوفر الصافي	*-3 989*	*-4 376*	*-3 721*	*-3 260*	*-4 044*
مجموع الاستعمالات = الموارد	481	478	2 020	3 282	2 984
1.III حساب الرأسمال					
P51 تكوين الرأسمال الثابت	197	221	238	224	428
D92 إعانات رأسمالية					
D93 حوالات رأسمالية إلى الإدارات	275	246	233	292	178
مجموع الاستعمالات = الموارد	472	468	471	515	606
2.III الحساب المالي					
B9 الحاجة إلى التمويل	3 681	3 965	3 188	2 740	3 602
F21 الصندوق	-15	31	...	...	...
F22 الودائع لدى مصرف لبنان	-2 097	428	...	...	...
F41 سلفات الخزينة	462	285	...	...	...
F79 حسابات أخرى للقبض	1 508	2 131	...	...	...
مجموع الاستعمالات = الموارد	3 539	6 840	...	...	...

* رغم ان الفوائد تعتبر مداخيل اولية فانها صنفت في حسابات الدولة مع التوزيع الثانوي كونها لا تدخل في حساب الانتاج المحلي القائم.

٤. حسابات الإدارات العامة

٤.١. حسابات الإدارة المركزية

الموارد *مليار ليرة لبنانية*

الحساب ، العمليات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
I. حساب الإنتاج					
P12 الإنتاج غير التسويقي	4 470	4 854	5 741	6 542	7 027
المجموع	4 470	4 854	5 741	6 542	7 027
1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخيل الأولية					
B1 القيمة المضافة القائمة	3 029	3 299	3 681	4 302	4 528
D2 الضرائب غير المباشرة	4 493	5 434	6 656	8 527	7 985
D3- ناقص الإعانات	-1 396	-1 501	-2 478	-2 333	-1 891
D41 الفوائد	5	6	8	10	5
المجموع	6 132	7 238	7 867	10 507	10 628
٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي					
B5 المداخيل الأولية	3 102	3 939	4 186	6 204	6 099
D51 ضريبة الدخل	1 184	1 142	1 564	1 839	2 050
D59 الضرائب المباشرة الأخرى	844	803	1 171	1 250	1 527
D61 الحسومات التقاعدية	85	79	85	95	112
D79 الواردات الإدارية	276	312	311	315	341
مجموع الاستعمالات = الموارد	5 492	6 275	7 317	9 704	10 129
٤.II حساب استعمال المداخيل					
B6 الدخل المتاح	481	478	2 020	3 282	2 984
مجموع الاستعمالات = الموارد	481	478	2 020	3 282	2 984
1.III حساب الرأسمال					
K.1 إهتلاك الرأسمال الثابت	780	878	1 005	1 035	1 048
B8n الوفر الصافي	-3 989	-4 376	-3 721	-3 260	-4 044
B9 الحاجة إلى التمويل	3 681	3 965	3 188	2 740	3 602
مجموع الاستعمالات = الموارد	472	468	471	515	606
2.III الحساب المالي					
F29 الودائع	-1 222	170	...	...	...
F3 سندات الخزينة	2 130	2 300	...	...	...
F4 القروض	0	2 531	...	...	...
F79 الحسابات الأخرى للدفع	1 515	426	...	...	...
F00 عمليات غير مصنفة	1 117	1 414	...	...	...
مجموع الاستعمالات = الموارد	3 539	6 840	...	...	...

٤. حسابات الإدارات العامة (تابع)

٤.٢ الحسابات الموحدة للإدارات العامة (حسابات تقديرية) *مليار ليرة لبنانية*

الحساب	2006	2007	2008	2009	2010
I. حساب الإنتاج :					
P2 الاستهلاك الوسيط	1 746	1 851	2 417	2 619	2 929
B1 القيمة المضافة القائمة	*3 524*	*3 773*	*4 270*	*4 780*	*5 071*
المجموع =P12 الإنتاج	5 270	5 624	6 686	7 399	7 999
1.II حساب الاستثمار وتوزيع					
D1 الأجور وملحقاتها	2 744	2 895	3 265	3 745	4 022
K.1 إهتلاك الرأسمال الثابت	780	878	1 005	1 035	1 048
B5n الرصيد: المداخيل الأولية الصافية	*3 920*	*4 618*	*5 099*	*7 261*	*8 630*
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 444	8 391	9 369	12 041	13 700
B1 القيمة المضافة القائمة	3 524	3 773	4 270	4 780	5 071
D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات	3 566	4 282	4 779	6 715	8 215
D4 عائدات املاك الدولة	354	336	320	546	415
٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي:					
D41 الفوائد*	3 472	4 393	3 789	4 475	4 934
D62 التقديمات الإجتماعية	1 764	1 862	1 901	2 334	2 483
D79 الحوالات الجارية الأخرى	175	170	192	211	193
B6 الرصيد : الدخل المتاح	*1 785*	*1 593*	*3 399*	*5 070*	*6 423*
مجموع الاستعمالات = الموارد	7 195	8 018	9 281	12 089	14 033
B5n المداخيل الأولية الصافية	3 920	4 618	5 099	7 261	8 630
D5 الضرائب المباشرة	2 029	1 944	2 735	3 089	3 577
D61 الاشتراكات للضمان الإجتماعي	951	1 128	1 110	1 402	1 452
D79 الواردات الإدارية	296	327	336	337	375
٤.II حساب استعمال الدخل المتاح:					
P2 استهلاك	5 270	5 624	6 686	7 399	7 999
B8n : الرصيد الوفر الصافي	*-3 485*	*-4 032*	*-3 287*	*-2 329*	*-1 576*
المجموع = الدخل المتاح	1 785	1 593	3 399	5 070	6 423
1.III حساب الرأسمال:					
P51 تكوين الرأسمال الثابت	901	905	997	1 003	1 256
D92 إعانات رأسمالية	56	6	8	38	14
مجموع الاستعمالات = الموارد	957	911	1 004	1 042	1 270
B8n الوفر الصافي	-3 485	-4 032	-3 287	-2 329	-1 576
K.1 إهتلاك الرأسمال الثابت	780	878	1 005	1 035	1 048
D92 إعانات رأسمالية	14	127	30	60	60
B9 الرصيد: الحاجة إلى التمويل	*3 649*	*3 938*	*3 257*	*2 276*	*1 738*
2.III الحساب المالي:					
B9 الحاجة إلى التمويل	3 649	3 938	3 257	2 276	1 738
F2 الأوراق النقدية والودائع	-1 146	83	3 799	2 196	897
F41 سلفات الخزينة	175	235	180	229	288
مجموع الاستعمالات = الموارد	2 677	4 256	7 236	4 700	2 923
F3 سندات الخزينة	2 075	2 573	7 343	6 175	3 233
F4 القروض	161	1 234	-689	-1 830	-617
F4 التسليفات المصرفية	441	449	582	355	307

* راجع الملاحظة في أسفل الجدول ١.٤

ملحق ٢
المصادر الإحصائية

I. السكان

جدول I.١. حركة السكان

(عدد الاحداث المسجلة)

الحدث الديموغرافي	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزواج	29 705	29 078	35 796	37 593	40 565	41 758
الطلاق	4 746	4 388	6 342	5 389	5 957	5 897
الولادات	73 770	72 790	80 896	84 823	90 388	95 218
الوفيات	18 012	18 787	21 092	21 048	22 260	25 500

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي النشرة الشهرية

II.الزراعة وتربية الحيوانات

جدول II.١. الإنتاج النباتي

أ)المساحات المزروعة

ألف هكتار

نوع الزراعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النجيليات	65,2	70,0	69,6	65,7	69,8	…
القرنيات	7,1	7,2	7,0	5,8	6,1	…
الخضار	42,1	42,3	41,7	40,6	43,4	…
الزراعات الصناعية	10,8	9,9	9,7	8,4	8,3	…
الفواكه	82,5	83,9	84,3	76,٨	٧٦,٨	…
الزيتون	58,8	59,1	58,6	58,8	59,0	…
الزراعات الأخرى	6,5	6,6	6,3	٦,٣	٦,٦	…
المجموع	**273,0**	**279,1**	**277,2**	**262,٤**	**270,٠**	**…**

ب)الإنتاج

ألف طن

نوع الزراعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النجيليات*	394,3	429,6	391,5	179,9	201,8	…
القرنيات	35,5	30,1	37,5	29,5	34,5	…
الخضار	1 284,3	1 160,6	1 300,6	1 047,3	1 174,2	…
الزراعات الصناعية	90,0	45,5	42,1	10,5	12,0	…
الفواكه	960,4	942,4	985,5	٩٦١,٦	٩٩٥,١	…
الزيتون	76,5	177,3	76,2	123,5	88,5	…
الزراعات الأخرى	…	…	…	٤,٧	٥,٧	…
المجموع	**2 841,0**	**2 785,5**	**2 833,4**	**٢ ٣٥٧**	**2 511,8**	**…**

المصدر: وزارة الزراعة

* لا تشمل إحصاءات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إنتاج التبن.

II. الزراعة وتربية الحيوانات (تابع)

جدول II.١. الإنتاج النباتي (تابع)

ج) قيمة الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

نوع الزراعة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النجيليات*	93,0	116,5	104,0	88,2	104,0	…
القرنيات	22,4	27,4	38,3	42,4	53,6	…
الخضار	422,0	591,9	770,7	627,4	650,5	…
الزراعات الصناعية	103,3	102,7	112,6	98,0	110,1	…
الفواكه	630,7	759,4	918,7	1 131,9	1 194,6	…
الزيتون	113,2	283,7	144,7	247,0	159,3	…
الزراعات الأخرى	56,5	61,3	65,9	…	…	…
المجموع	**1 441,1**	**1 942,9**	**2 155,0**	**2 235,0**	**2 272,1**	**…**

المصدر: وزارة الزراعة

* لا تشمل إحصاءات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ إنتاج التبن

جدول II.٢. الإنتاج الحيواني

أ)الثروة الحيوانية

عدد الرؤوس بالآلاف

النوع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحيوانات المخصصة لإنتاج اللحم						
بقر	44,4	40,6	40,1	…	…	…
غنم	128,6	81,4	153,5	…	…	…
ماعز	181,8	144,4	227,7	…	…	…
خنزير	11,0	10,0	9,0	…	…	…
الحيوانات المخصصة لإنتاج الحليب						
بقر	43,8	43,9	45,3	…	…	…
غنم	182,7	202,4	218,6	…	…	…
ماعز	246,7	206,6	234,7	…	…	…

ب)الإنتاج

ألف طن (أو وحدات)

النوع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لحم عجل	16,5	15,1	14,9	…	…	…
لحم غنم	5,4	3,5	6,6	…	…	…
لحم ماعز	6,6	5,2	8,2	…	…	…
لحم خنزير	1,1	1,0	0,9	…	…	…
لحم دجاج وفروج	130,6	140,2	143,7	…	…	…
بيض (بملايين وحدة)	758,0	670,0	762,0	…	…	…
حليب بقر	189,8	166,8	183,6	…	…	…
حليب غنم	22,8	19,7	24,7	…	…	…
حليب ماعز	39,3	26,0	34,0	…	…	…
عسل	1,1	0,8	1,0	…	…	…

المصدر : وزارة الزراعة

II. الزراعة وتربية الحيوانات (تابع)

جدول II.٢. الإنتاج الحيواني (تابع)

ج) قيمة الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

النوع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لحم عجل	48,3	49,4	52,5	…	…	…
لحم غنم	18,6	13,0	28,9	…	…	…
لحم ماعز	18,3	19,1	32,8	…	…	…
لحم خنزير	2,4	2,5	2,6	…	…	…
لحم دجاج وفروج	185,5	230,7	271,8	…	…	…
بيض	56,9	77,1	125,7	…	…	…
حليب بقر	99,1	118,4	145,0	…	…	…
حليب غنم	13,9	13,4	20,0	…	…	…
حليب ماعز	25,6	19,3	27,7	…	…	…
عسل	25,0	18,0	22,0	…	…	…
المجموع	**493,6**	**560,9**	**729,0**	…	…	…

المصدر: وزارة الزراعة

III. الطاقة

جدول III.١. أهم المنتجات النفطية المستوردة

بآلاف الاطنان

النوع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنزين	1 273,1	1 224,6	1 306,8	1 401,2	1 617,7	1 594,9
مازوت	1 587,7	1 596,3	1 363,2	1 802,7	2 595,4	2 252,0
زيت فيول	1 360,2	1 039,7	1 258,7	1 213,5	1 422,5	1 356,1
كاز	146,6	103,4	139,7	166,7	1 741,6	221,0
غاز البوتان	166,1	161,1	160,7	163,2	199,1	163,6

المصدر: المديرية العامة للنفط

جدول III.٢. استهلاك الكهرباء

بملايين كيلوات/ساعة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
شبكة كهرباء لبنان	10 581	١٠ ٢١٥	١٠ ٥٩٠	١١ ١٤٢	١١ ٣٢٤	12 458

المصدر: مصرف لبنان

IV. الصناعة

جدول IV.١. المعطيات الأساسية للصناعة للعام ٢٠٠٧

مليار ليرة لبنانية

فرع النشاط	عدد الشركات	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	الأجور المدفوعة	تكوين الرأسمال الثابت	عدد العاملين
14	٩	5,0	2,3	2,8	1,1	0,0	102
15	٧٣٦	2 635,8	1 797,4	838,3	198,4	62,0	20 607
17	٧٧	100,3	64,1	36,3	13,3	3,0	1 420
18	٢١٠	174,8	104,6	70,2	27,7	7,2	3 965
19	١٠٥	72,8	39,9	32,9	12,6	1,0	1 528
20	٨٧	98,7	53,6	45,0	11,1	4,5	1 398
21	٨٢	602,6	457,8	144,7	53,5	29,8	4 213
22	٢١١	415,9	243,1	172,8	66,7	39,0	5 510
23	٤	24,0	22,8	1,2	0,3	0,7	43
24	١٩٣	772,5	539,2	233,3	57,3	57,8	4 792
25	١٦٨	486,4	382,3	104,1	31,7	14,7	3 692
26	٦٠٩	1 201,6	771,2	430,5	116,6	149,0	10 996
27	١٠	137,7	99,6	38,1	6,4	3,0	809
28	٥٥٨	1 119,6	870,7	249,0	77,4	31,4	8 054
29	١٠٥	310,7	238,1	72,6	23,4	5,5	2 122
30	٣	2,6	1,9	0,7	0,4	0,0	38
31	٨٣	1 084,4	788,0	296,4	37,1	21,0	3 182
33	٩	8,8	5,3	3,5	1,8	1,1	232
34	٧	8,3	5,5	2,8	0,9	0,4	103
36	٧٣٠	684,3	402,2	282,1	78,4	11,8	9 136
المجموع	**3 996**	**9 947**	**6 889**	**3 057**	**816**	**443**	**81 942**

المصدر: وزارة الصناعة

ملاحظة: مؤسسات توظف عدد عمال/٥/ كحد ادنى

رمز النشاط بحسب التصنيف الدولي

١٤. الصناعات الإستخراجية الأخرى	٢٥. صناعات البلاستيك والكاوتشوك
١٥. الصناعات الغذائية	٢٦. صناعة المنتجات غيرالمعدنية الأخرى
١٧. الصناعات النسيجية	٢٧. صناعة الفلذات القاعدية
١٨. صناعة الملبوسات	٢٨. صناعة المنتجات المعدنية
١٩. صناعة الجلود والمنتجات الجلدية	٢٩. صناعة الآلات والأدوات الكهربائية
٢٠. الصناعات الخشبية ما عدا المفروشات	٣٠. صناعة آلات للمكاتب ، المحاسبة وأجهزة المعلوماتية
٢١.صناعة الورق والكرتون	٣١. صناعة الآلات والأدوات الكهربائية
٢٢.الطباعات والنشر	٣٣. صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس الدقيق
٢٣. صناعة الفحم وتكرير النفط	٣٤. صناعة السيارات وباقي وسائل النقل
٢٤. الصناعات الكيميائية	٣٦. صناعة المفروشات وغيرها

IV. الصناعة (تابع)

جدول IV.٢. التبغ المصنّع

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج (الطن)	655	744	577	703	…	…
بيع التبغ المحلي (الطن)	795	675	698	739	…	…
قيمة المبيع (مليون ل.ل.)	16 355	14 942	15 409	12 478	…	…

المصدر : إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية

جدول IV.٣. استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي

الفرع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
			القيمة بمليار ليرة لبنانية			
غير محدد	708	725	788	1 244	1 068	1 196
المنتجات الغذائية الزراعية	612	598	760	883	929	1 135
منتجات النسيج، الجلود والألبسة	176	164	186	220	225	213
المعادن اللافلزية	61	58	86	103	93	88
المنتجات المعدنية،الآلات والمعدات	805	862	1 239	1 737	1 353	1 564
خشب، مطاط ومنتجات كيماوية	٤٨٥	484	678	869	720	867
مفروشات	٨٣	83	111	139	142	151
المنتجات الأخرى	٣٣٠	314	492	666	1 019	1 406
المجموع	**3 260**	**3 288**	**4 340**	**5 861**	**5 548**	**6 620**
			مؤشر الأسعار نسبة إلى أسعار السنة السابقة			
غير محدد	1,278	1,100	1,090	1,292	0,647	1,224
المنتجات الغذائية الزراعية	1,041	1,051	1,165	1,284	0,858	1,272
منتجات النسيج، الجلود والألبسة	0,949	1,015	1,018	1,008	0,922	1,173
المعادن اللافلزية	1,095	1,058	1,116	1,102	0,840	0,986
المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات	1,040	1,056	1,147	1,185	0,724	1,018
خشب، مطاط ومنتجات كيماوية	1,099	1,040	1,125	1,134	0,815	1,040
مفروشات	1,056	1,017	1,073	1,041	0,860	1,107
المنتجات الأخرى	1,024	1,010	1,050	1,125	1,084	1,044
المجموع	**1,087**	**1,054**	**1,116**	**1,167**	**0,799**	**1,107**
			مؤشر الاحجام نسبة إلى أحجام السنة السابقة			
غير محدد	0,954	0,930	0,997	1,222	1,326	0,924
المنتجات الغذائية الزراعية	0,814	0,930	1,099	0,905	1,225	1,042
منتجات النسيج، الجلود والألبسة	1,013	0,919	1,111	1,176	1,110	0,959
المعادن اللافلزية	0,953	0,895	1,338	1,083	1,074	0,936
المنتجات المعدنية،الآلات والمعدات	1,042	1,014	1,254	1,183	1,076	1,111
خشب، مطاط ومنتجات كيماوية	0,893	0,959	1,245	1,131	1,017	1,073
مفروشات	0,993	0,985	1,251	1,203	1,184	1,022
المنتجات الأخرى	0,914	0,944	1,491	1,203	1,412	1,247
المجموع	**0,933**	**0,957**	**1,185**	**1,114**	**1,185**	**1,072**

V. البناء

جدول V.١. رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساحة بآلاف الامتار المربعة	8 826	8 997	9 044	16 068	14 369	14 281

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول V.٢. البيع المحلي للتراب

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكمية بآلاف الأطنان	3 040	3 423	3 945	4 219	4 897	5 227

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

جدول V.٣. استيراد المواد الأولية للبناء

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة بمليار ليرة لبنانية	525,0	527,4	705,3	914,7	902,9	1 252,6
مؤشر الأسعار n/n-1	1,045	1,075	1,087	1,057	0,890	1,068
مؤشر الأحجام n/n-1	0,961	0,934	1,231	1,227	1,109	1,299

VI. النقل والمواصلات

جدول VI.١. البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بآلاف الأطنان	4 473	4 227	5 318	5 746	5 650	…

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول VI.٢. عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بالآلاف	1 601	1 366	1 649	2 014	2 461	…

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرة الشهرية

جدول VI.٣. إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

مليار ليرة لبنانية

نوع الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الفواتير الصادرة	446,0	497,1	492,1	699,0	749,8	821,4
إيراد الإمدادات الجديدة	7,2	7,7	10,4	11,6	15,3	13,2
حصة لبنان من الاتصالات الدولية	203,1	250,9	310,3	153,5	168,6	132,5
حصة الإدارة من الاتصالات الخلوية	1 017,5	1 021,9	1 193,1	1 334,4	1 375,3	1 670,6
المجموع	**1 673,8**	**1 777,6**	**2 005,9**	**2 198,5**	**2 309,0**	**2 637,6**

المصدر: وزارة الاتصالات

VII. الخدمات

جدول VII.١. التعليم : عدد تلامذة وطلاب مسجلين

المرحلة	٢٠٠٤-2005	2006-05	2007-06	2008-07	2009-08	2010-09
التعليم الرسمي والمجاني						
الحضانة	57 403	54 378	٥٧ ٦١١	54 307	……..	53 745
الابتدائية	245 946	240 218	245 896	236 267	……..	228 554
التكميلية	148 467	145 309	147 277	137 187	……..	١٢٩ ٩١٢
المدارس	33 692	35 090	37 446	40 253	42 444	37 317
الجامعة	70 065	70 627	72 961	74 176	74 134	72 813
المجموع	***555 573***	***545 622***	***561 191***	***542 190***	**……..**	**٥٢٢ ٣٤١**
التعليم						
الحضانة	93 207	93 970	93 261	95 973	…….	100 313
الابتدائية	206 661	207 375	204 670	208 973	…….	213 181
التكميلية	165 262	170 064	169 162	175 494	…….	184 036
المدارس	63 190	63 705	62 285	67 165	72 973	58 494
الجامعات	71 414	76 334	87 403	92 989	100 163	108 037
المجموع	***599 734***	***611 448***	***616 781***	***640 594***	**…….**	**٦٦٤ ٠٦١**
المجموع	**1 155 307**	**1 157 070**	**1 177 972**	**1 182 784**	**…….**	**1 186 402**

المصدر: المركز التربوي للبحوث والإنماء

جدول VII.٢. الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة

مليار ليرة لبنانية

الإدارة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
١. وزارة الصحة	222,4	179,7	201,3	308,8	297,1	386,6
٢. الضمان	435,1	450,9	535,5	492,0	548,4	586,9
المجموع	**657,5**	**630,6**	**740,8**	**800,8**	**845,5**	**973,5**

المصدر: قطع حساب وزارة الصحة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

جدول VII.٣. خدمات قطاع التأمين

مليار ليرة لبنانية

العمليات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بدلات التأمين	918,2	965,8	1 116,1	1 234,3	1 377,6	1 612,9
حوادث جرت تسويتها	394,5	372,9	490,3	592,9	738,3	810,9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة

جدول VII.٤. قدوم المسافرين الأجانب

العدد بالآلاف

الجنسية	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأجانب غير العرب	687	704	617	783	1 056	1 273
العرب ما عدا	636	522	503	668	786	895
المجموع	**1 323**	**1 226**	**1 120**	**1 451**	**1 842**	**2 168**

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة

جدول VIII.١. النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها

مليار ليرة لبنانية

بنود الموازنة	التصنيف الدولي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ م
النفقات						
11. سلع	P.2 استهلاك	220	265	327	368	428
12. خدمات	P.2 استهلاك	98	102	106	135	١١١.٨
13. رواتب	D.1 رواتب و	2 249	2 421	2 676	3 267	3 480
14. حوالات		1 656	1 529	1 665	2 126	2 415
	D.3 إعانات إنتاج	*26*	*22*	*48*	*74*	*94*
	D.62 معاشات	*935*	*909*	*1 016*	*1 315*	*1 399*
	D.73 حوالات	*520*	*399*	*411*	*531*	*728*
	D.74 اشتراكات	*7*	*7*	*17*	*17*	*18*
	D.79 حوالات	*168*	*192*	*175*	*194*	*176*
١٦. نفقات	P.2 استهلاك	219	253	349	371	469
17. خدمة الدين		4 285	5 223	4 957	٤٧٢ 5	6 314
	P.2 استهلاك	*904*	*935*	*1 278*	*1 365*	*1 490*
	D.41 فوائد	*3 381*	*4 288*	*3 679*	*١٠٧ 4*	*4 824*
مجموع الجزء		***8 727***	***9 793***	***10 080***	***٧٤٠ 11***	***13 218***
الجزء الثاني		***472***	***468***	***471***	***515***	***606***
	P.51 تكوين	197	221	238	٣١٥	428
	D.93 حوالات	275	246	233	*٢٠٠*	178
المجموع العام		**9 199**	**10 261**	**10 551**	**٢٥٥ 12**	**13 824**
الإيرادات						
11. ضريبة	D.51 ضريبة	1 184	1 142	1 564	1 839	2 050
12. ضريبة	D.59 ضرائب	579	526	786	809	1 088
13. رسوم		2 458	2 711	3 797	5 155	5 575
ضريبة	*D.2 ض غير*	*1 660*	*1 803*	*2 584*	*2 889*	*3 193*
رسوم على	*D.59 ضرائب*	*109*	*130*	*1 017*	*2 028*	*2 151*
رسوم	*D.2 ض غير*	*689*	*777*	*197*	*238*	*231*
14. رسوم	D.2 ض غير	461	556	686	768	810
15. ضرائب	D.2 ض غير	259	292	350	396	453
26. مداخيل		1 428	2 011	2 028	2 456	1 383
فائض	*D.2 ض غير*	*1 423*	*2 006*	*2 020*	*2 446*	*1 378*
٢٦٩٠١ . فوائد	*D.41 فوائد*	*5*	*6*	*8*	*10*	*5*
٢٧. واردات		426	424	484	505	535
٢٧١٠٤ . رسوم	*D.59 ضرائب*	*156*	*146*	*189*	*203*	*208*
غيرها	*D.79 حوالات*	*270*	*277*	*295*	*303*	*327*
28. غرامات	D.79 حوالات	4	16	7	7	8
29. واردات		87	98	94	100	118
	D.61 حسومات	*85*	*79*	*85*	*95*	*112*
	D.79 حوالات	*2*	*19*	*9*	*5*	*6*
المجموع العام		**6 888**	**7 776**	**9 795**	**12 036**	**12 020**
العجز	**B.9**	**2 311**	**2 485**	**756**	**٢١٩**	**1 804**

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

م : أرقام مؤقتة

VIII. الإدارة العامة (تابع)
جدول VIII.٢. عمليات الخزينة

مليار ليرة لبنانية

العمليات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تغيّر في الأصول						
عجز الموازنة	1 938	2 575	2 542	...	...	...
سلفات للبلديات	0	0	0	...	...	...
سلفات للمؤسسات العامة	509	208	237	...	...	...
سلفات أخرى	388	254	49	...	...	...
مصاريف دفعت سلفاً	320	1 508	2 131	...	...	...
مصرف لبنان	955	-2 097	428	...	...	...
صناديق وشيكات للقبض	-20	-15	31	...	...	...
حسابات للتسوية	2	-11	9	...	...	...
المجموع	**4 093**	**2 423**	**5 426**	**...**	**...**	**...**
تغيّر في الخصوم						
ايداعات وأمانات وحجوزات	123	84	151	...	...	...
حوالات للدفع	162	265	341	...	...	...
مقبوضات للتسوية	8	76	177	...	...	...
حسابات البلديات	-89	-145	-82	...	...	...
حسابات المؤسسات العامة	3	12	7	...	...	...
حسابات أخرى دائنة	17	1	1	...	...	...
سندات خزينة بال.ل: إصدارات	23 064	18 292	21 974	...	...	...
- تسديدات	-19 742	-16 771	-17 820	...	...	...
سندات بالعملة الأجنبية: إصدارات	0	1 771	5 725	...	...	...
- تسديدات	-210	-1 163	-5 199	...	...	...
قروض خارجية	756	0	151	...	...	...
المجموع	**4 093**	**2 423**	**5 426**	**...**	**...**	**...**

المصدر: وزارة المالية، حساب المهمة

جدول VIII.٣. الدين العام

الوضع في آخر السنة بمليار ليرة لبنانية

عناصر الدين	2005	2006	2007	2008	2009	2010
سندات الخزينة بالليرة اللبنانية						
مصرف لبنان	11 233	9 143	8 647	8 419	10 043	12 912
المصارف التجارية	14 072	16 429	16 784	24 222	27 181	27 137
خارج النظام المصرفي	3 325	4 129	5 474	5 906	7 353	7 911
قروض من النظام المصرفي	512	503	468	460	396	295
مجموع الدين الداخلي الاجمالي	29 141	30 204	31 373	39 007	44 973	48 255
- ودائع القطاع العام	- 5 590	- 4 444	- 4 527	8 326	10 522	11 419
الدين الداخلي الصافي (ل.ل.)	23 551	25 760	26 846	30 681	34 451	36 836
الدين بالعملة الأجنبية	28 844	30 647	31 977	٣١ ٨٨١	٣٢ ٠٤٨	31 045
المجموع	**52 395**	**56 407**	**58 823**	**٦٢ ٥٦٢**	**٦٦ ٤٩٩**	**67 882**

المصدر: مصرف لبنان، النشرات الشهرية

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٤. التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

أ) الجزء الأول من الموازنة

مليار ليرة لبنانية

الإدارة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجلس الإنماء والإعمار	24,2	21,9	32,1	27,9	36,6	26,4
مؤسسة المحفوظات الوطنية	0,8	1,0	1,5	0,7	1,3	1,2
إدارة الدفاع المدني	14,8	13,6	18,9	21,0	25,3	30,3
الجامعة اللبنانية	158,6	156,9	146,2	173,6	252,0	269,8
المركز التربوي للبحوث والإنماء	11,0	11,0	10,0	13,0	13,5	13,7
المجلس الوطني للبحوث العلمية	4,5	4,3	5,8	5,7	6,0	6,1
المعهد الوطني للموسيقى	6,0	8,2	8,2	9,1	11,5	14,6
مجلس الجنوب	6,0	5,0	7,0	6,2	10,7	10,0
المدارس	-	-	-	-	-	52,0
الصندوق المركزي للمهجرين	6,0	5,5	6,5	6,0	6,0	6,5
هيئة الاغاثة	43,9	12,8	0,0	2,4	1,6	8,7
المكتب الوطني للاستخدام	1,6	2,4	1,7	0,5	3,0	2,5
ادارة المستشفيات الحكومية	٢٨,٠	١٧,١	21,7	9,7	9,4	5,4
المشروع الأخضر	4,6	5,9	6,0	7,5	9,5	11,0
مكتب البحوث الزراعية	3,4	4,0	3,6	4,4	7,1	7,7
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	7,3	2,2	4,0	3,8	3,0	15,8
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	340,0	220,0	100,0	100,0	-	220,0
إدارات أخرى	19,0	28,2	41,0	19,7	34,7	18,1
المجموع	**679,7**	**520,0**	**414,2**	**411,2**	**431,2**	**719,8**

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

ب) الجزء الثاني من الموازنة

مليار ليرة لبنانية

الإدارة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجلس الإنماء والإعمار	206,8	185,8	216,5	181,5	172,8	139,3
الجامعة اللبنانية	-	-	-	-	-	-
الصندوق المركزي للمهجرين	85,0	41,2	-	-	30,0	-
مجلس الجنوب	60,0	35,0	-	-	51,3	38,5
المؤسسات لتشجيع الاستثمارات	47,0	10,0	30,0	40,0	32,5	-
إدارات أخرى	3,8	2,6	0,0	11,7	5,0	-
المجموع	**402,6**	**274,6**	**246,5**	**233,2**	**291,6**	**177,8**

المصدر: وزارة المالية، قطع الحساب

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٥. حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٥-٢٠١٠

مليار ليرة لبنانية

العمليات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإيرادات						
الحوالات من موازنة الإدارات	664,2	811,4	833,2	780,0	...	...
هبات	24,6	13,5	126,7	34,9	...	...
الإيرادات	1,4	1,2	0,9	0,8	...	...
الفوائد	1,2	4,0	6,6	7,3	...	...
إسترداد مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها	8,9	-	-	-	...	...
صافي فروقات قطع	-	7,0	13,6	-5,8	...	...
المجموع	**700,2**	**837,0**	**981,0**	**817,3**	**...**	**...**
النفقات						
قيمة الأعمال المنجزة	688,2	٦٩٩,٥	٧٤٥,٥	814,0	...	...
النفقات الإدارية	30,7	22,0	18,5	20,7	...	...
الفوائد	65,3	90,3	104,8	109,9	...	...
مؤونة ديون مشكوك بتحصيلها	-	-	-	-	...	...
المجموع	**785,2**	**1 019,6**	**958,1**	**944,7**	**...**	**...**
العجز(-) ، الفائض (+)	**-85,0**	**-182,6**	**22,9**	**-127,4**	**...**	**...**
التغيّر في الأصول						
الصندوق والمصارف	-15,4	129,0	115,4	-26,6	...	...
سندات الخزينة اللبنانية	-	-	-	-	...	...
القروض التحويلية قطاع عام	-187,2	-193,7	-61,8	-86,4	...	...
القروض التحويلية قطاع خاص	-2,2	0,1	0,3	-2,1	...	...
قروض أخرى	0.0	0.0	0.0	0.0	...	...
أصول أخرى	12,4	13,4	-٠,٧	17,0	...	...
الحكومة اللبنانية	-94,0	65,4	١١٤,١	-131,8	...	...
موجودات ثابتة	0,0	0,0	-0,٠	0,2	...	...
المجموع	**-286,4**	**14,2**	**167,1**	**-222,3**	**...**	**...**
التغيّر في الخصوم						
حسابات دائنة	-22 7	25 6	-16 4	30 5		
الفوائد للدفع	6,2	5,2	0,3	8,3	...	...
سلفات الخزينة	0,0	90,7	46,6	21,4	...	...
القروض	-181,0	72,5	110,7	-152,8	...	...
القروض الجارية	*41,5*	*-52,4*	*18,2*	...	...	...
قروض أخرى	*-222,5*	*124,9*	*92,5*	...	...	...
مؤونات لتعويض نهاية الخدمة	-0,9	-0,7	-0,8	-1,1	...	...
الفائض(+) أو العجز(-)	-85,0	-182,6	22,9	-127,4	...	...
تسوية	-3,0	3,5	3,8	-1,2	...	...
المجموع	**-286,4**	**14,2**	**167,1**	**-222,3**	**...**	**...**

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول 6.VIII. حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

مليار ليرة لبنانية

العمليات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المساهمات						
تعويضات المرض والأمومة	368,9	340,3	401,9	392,3	481,8	477,8
التعويضات العائلية	223,9	198,8	230,4	218,7	273,6	275,4
تعويضات نهاية الخدمة	353,7	362,3	417,2	431,1	551,1	586,6
مجموع التعويضات	**946,4**	**901,3**	**1 049,1**	**1 025,1**	**1 306,5**	**1 339,7**
تعويضات أخرى	362,7	420,0	490,9	360,1	684,3	٥٠٦,١
النفقات						
النقديات:						
تعويضات المرض والأمومة	439,0	450,9	535,5	492,0	548,4	586,9
التعويضات العائلية	220,9	230,5	224,2	241,3	244,9	262,1
تعويض نهاية الخدمة	140,8	147,3	178,9	151,9	226,2	234,4
مجموع التعويضات المدفوعة	**800,7**	**828,8**	**938,6**	**885,3**	**1 019,5**	**1 083,4**
النفقات الإدارية	94,5	97,4	103,2	104,7	108,2	106,6

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

VIII. الإدارة العامة (تابع)

جدول VIII.٧. احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية

مليارليرة لبنانية

السنة	مؤشر الأسعار n/n-1	تكوين الرأسمال الثابت	القيمة الحالية لتكوين الرأسمال الثابت خلال السنوات الثلاثين الماضية					
			2005	2006	2007	2008	2009	2010
2010								
2009	1,014	1 095,0						1 110,4
2008	1,115	996,7					1 126,8	1 126,8
2007	1,083	905,4				1 093,3	1 108,6	1 108,6
2006	1,033	901,4			1 008,4	1 124,4	1 140,1	1 140,1
2005	1,027	871,9		925,0	1 001,8	1 117,0	1 132,6	1 132,6
2004	1,030	949,8	1 004,7	1 037,9	1 124,0	1 253,3	1 270,8	1 270,8
2003	1,017	739,1	795,1	821,4	889,5	991,8	1 005,7	1 005,7
2002	0,995	901,5	964,9	996,8	1 079,5	1 203,7	1 220,5	1 220,5
2001	0,958	1 060,0	1 087,0	1 122,8	1 216,0	1 355,9	1 374,8	1 374,8
2000	0,975	1 153,4	1 153,2	1 191,2	1 290,1	1 438,5	1 458,6	1 458,6
1999	0,979	884,4	865,6	894,2	968,4	1 079,8	1 094,9	1 094,9
1998	1,019	1 610,1	1 605,9	1 658,9	1 796,6	2 003,2	2 031,3	2 031,3
1997	1,000	1 531,4	1 527,5	1 577,9	1 708,9	1 905,4	1 932,1	1 932,1
1996	1,000	1 161,3	1 158,3	1 196,5	1 295,8	1 444,9	1 465,1	1 465,1
1995	1,200	1041,6	1 246,7	1 287,8	1 394,7	1 555,1	1 576,9	1 576,9
1994	1,250	652,1	975,6	1 007,7	1 091,4	1 216,9	1 233,9	1 233,9
1993	1,695	609,0	1 544,3	1 595,3	1 727,7	1 926,4	1 953,3	1 953,3
1992	1,000	329,7	836,1	863,6	935,3	1 042,9	1 057,5	1 057,5
1991	1,573	169,1	674,5	696,7	754,5	841,3	853,1	853,1
1990	1,667	34,8	231,1	238,7	258,5	288,3	292,3	292,3
1989	3,000	34,3	684,9	707,5	766,3	854,4	866,3	866,3
1988	1,000	21,0	418,9	432,7	468,7	522,6	529,9	529,9
1987	2,344	10,5	490,9	507,1	549,2	612,4	620,9	620,9
1986	2,370	1,3	146,1	151,0	163,5	182,3	184,8	184,8
1985	1,831	2,0	407,0	420,5	455,4	507,7	514,8	514,8
1984	1,180	2,5	594,9	614,5	665,5	742,1	752,5	752,5
1983	1,136	2,2	586,6	606,0	656,3	731,7	742,0	742,0
1982	1,189	1,2	389,4	402,2	435,6	485,7	492,5	492,5
1981	1,156	1,6	589,9	609,3	659,9	735,8	746,1	746,1
1980	1,185	1,2	517,6	534,7	579,0	645,6	654,7	654,7
1979	1,205	0,9	492,9	509,2	551,4	614,8	623,4	
1978	1,349	0,7	499,3	515,8	558,6	622,9		
1977	1,203	0,3	260,2	268,8	291,1			
1976	1,113	0,0	22,2	22,9				
1975	1,000	0,2	225,9					
القيمة الحالية للرأسمال الثابت			21 997,2	23 414,8	26 341,8	30 139,9	31 057,1	31 544,0
الإهتلاك (٣٠/١)			**733,2**	**780,5**	**878,1**	**1 004,7**	**1 035,2**	**1 051,5**

IX. المؤسسات المالية

جدول IX.١ تطوّر الوضع النقدي

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

عناصر النقد وما	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نقد بالليرة اللبنانية	24 465	23 477	24 831	37 325	51 489	59 402
ودائع بالعملة الأجنبية	49 893	56 678	65 279	66 099	72 229	79 293
سندات	88	89	87	82	13	215
مجموع: الكتلة النقدية	**74 446**	**80 244**	**90 197**	**103 506**	**123 732**	**138 910**
الموجودات الخارجية	24 311	30 371	36 394	42 169	57 121	66 536
ذهب	*7 140*	*8 755*	*11 517*	*12 108*	*15 169*	*19 613*
عملات أجنبية	*17 171*	*21 616*	*24 877*	*30 061*	*41 953*	*46 923*
ديون صافية على قطاع عام	35 666	40 584	40 917	42 845	47 492	48 878
بالليرة اللبنانية	*21 636*	*24 493*	*24 222*	*27 237*	*30 057*	*31 252*
بالعملات الأجنبية	*14 030*	*16 091*	*16 695*	*15 608*	*17 435*	*17 626*
ديون على قطاع خاص	25 246	23 841	27 736	33 482	38 447	47 829
بالليرة اللبنانية	*4 850*	*3 980*	*4 474*	*5 356*	*7 163*	*10 731*
بالعملات الأجنبية	*20 396*	*19 861*	*23 262*	*28 127*	*31 284*	*37 098*
فروقات القطع	-1 392	-3 125	-3 041	-3 602	6 761	-11 170
عناصر أخرى صافية	-9 385	- 11 426	-11 810	-11 389	12 568	-13 163
المجموع	**74 446**	**80 244**	**90 197**	**103 506**	**123 732**	**138 910**

المصدر: مصرف لبنان

جدول IX.٢. توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية

الوضع في آخر السنة، بمليار ليرة لبنانية

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	344	328	362	426	421	554
الصناعة	4 027	4 058	4 650	5 403	5 629	6 564
البناء	4 206	4 317	4 757	6 502	7 295	9 494
التجارة	7 994	8 061	8 952	9 966	10 443	12 419
الخدمات	3 543	4 325	6 000	7 301	7 735	8 627
المؤسسات المالية	1 131	1 385	1 870	3 105	3 878	4 927
هيئات أخرى	1 172	1 187	1 377	1 683	1 606	2 036
أفراد	4 728	5 613	6 770	7 707	10 577	13 723
المجموع	**27 145**	**29 275**	**34 737**	**42 092**	**47 584**	**58 344**

المصدر: مصرف لبنان

X. الخارج

جدول X.١. تطورالسلع المستوردة مصنفةً وفق فرع الإنتاج

مليار ليرة لبنانية

الفرع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
١. الزراعة وتربية الحيوانات	**854**	**842**	**1 135**	**1 390**	**1 425**	**1 669**
11.المنتجات النباتية	***565***	***539***	***823***	***1 042***	***920***	***1 050***
111.نجيليات	201	192	337	475	365	404
112.فواكه	89	86	105	128	151	163
113.مزروعات صناعية	133	105	158	193	185	219
114.خضار و غيرها	139	152	218	241	214	259
115.منتجات الأحراج	3	4	5	5	5	5
12.المنتجات الحيوانية	***289***	***303***	***312***	***348***	***504***	**619**
121.حيوانات حية	223	236	232	255	389	490
122.منتجات حيوانية أخرى	5	6	9	10	11	17
123.منتجات صيد الأسماك	61	61	71	82	104	112
2.الطاقة والمياه	**3 232**	**3 531**	**3 920**	**6 120**	**4 849**	**5 798**
21.المحروقات	***3 232***	***3 531***	***3 920***	***6 120***	***4 849***	***5 798***
211.محروقات صلبة	20	16	53	102	68	77
212.محروقات نفطية	3 212	3 515	3 867	6 018	4 781	5 721
3.المنتجات الصناعية	**9 991**	**9 791**	**12 755**	**16 813**	**18 201**	**19 935**
31.التبغ المصنع	***183***	***159***	***199***	***239***	***275***	***337***
32.المصنوعات الغذائية	***1 108***	***1 164***	***1 577***	***1 813***	***2 025***	***2 292***
321.لحوم طازجة	92	111	128	204	264	294
322. معلبات	144	148	192	210	204	233
323.ألبان وأجبان	259	251	303	325	365	399
324.مواد دهنية غذائية	149	167	225	277	270	270
325.معجنات غذائية	123	133	162	210	250	286
326.سكر، شكولاتة وسكاكر	151	157	208	214	259	333
327.مشروبات روحية	55	49	65	86	101	128
328.مشروبات غير روحية	9	19	140	101	108	128
329.منتجات غذائية أخرى	126	129	153	186	203	221
33. المنتجات النسيجية	***891***	***863***	***962***	***1 205***	***1 321***	***1 349***
331.خيوط وأنسجة	203	172	197	240	243	223
332.ألبسة	439	441	469	592	663	693
333.منتجات الحياكة	29	29	42	46	41	40
334.أحذية	88	96	110	138	165	186
335.منتجات جوت قنابّ	3	3	4	4	4	5
336.جلود وفرو	10	12	11	13	14	13
337.منتجات جلدية	36	36	44	59	67	78
338.سجاد	33	25	29	43	48	38
339.منتجات نسيجية أخرى	50	49	57	70	77	73

X. الخارج (تابع)

جدول X.١. تطور السلع المستورة مصنفةً وفق فرع الإنتاج (تابع

مليار ليرة لبنانية

الفرع	2005	2006	2007	2008	2009	2010
34.صناعة المعادن اللافلزية	***515***	***468***	***695***	***1 126***	***1 028***	***1 230***
341.أحجار ورمال	79	68	82	107	118	161
342.معادن لافلزية	233	220	355	673	531	609
343.أسمنت وكلس	0	0	0	0	0	1
344.منتجات من الأسمنت	7	7	12	16	19	25
345.فخار	108	98	122	187	218	274
346.زجاج ومنتجات زجاجية	88	75	123	143	142	160
35. المنتجات المعدنية، الآلات	***4 369***	***4 148***	***5 569***	***7 966***	***8 905***	***9 438***
351.معادن فلزية	4	9	2	0	5	3
352.فلزات قاعدية	1 202	949	1 470	2 286	1 805	2 595
353.منتجات معدنية	266	262	324	425	450	534
354.منتجات من ألومنيوم	62	75	122	127	87	112
355.آلات	790	840	959	1 201	1 331	1 511
356.أجهزة كهربائية	752	702	921	1 176	1 348	1 316
357.معدات نقل	1 293	1 310	1 771	2 751	3 879	3 367
36.الخشب، المطاط والمنتوجات	***2 282***	***2 355***	***3 055***	***3 577***	***3 619***	***4 123***
362.منتجات خشبية عدا	199	186	259	326	323	329
363.منتجات الورق	324	304	428	466	430	502
364.مواد كيماوية قاعدية	491	480	643	777	700	838
365.مواد كيماوية مختلفة	1 051	1 161	1 432	1 668	1 784	2 021
366.مطاط ومنتجاته	89	96	132	144	175	184
367.لدائن ومنتجاتها	127	128	161	196	207	249
37.المفروشات	***101***	***99***	***110***	***157***	***215***	***220***
371.مفروشات معدنية	34	33	35	52	73	72
372.مفروشات غير معدنية	67	66	75	105	143	148
38.المنتجات الصناعية الأخرى	***542***	***535***	***588***	***730***	***813***	***946***
381.منشورات	78	66	73	99	109	155
382.أجهزة متخصصة	263	298	311	370	412	470
383.مجوهرات	85	68	76	111	128	144
384.ألعاب وأدوات موسيقية	65	56	72	89	96	107
385.منتجات أخرى	51	47	56	61	67	70
0.غير مصنف	**8**	**6**	**6**	**8**	**18**	**11**
المجموع العام	**14 085**	**14 172**	**17 817**	**24 334**	**24 492**	**27 413**

X. الخارج (تابع)

جدول 2.X. تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي

مليار ليرة لبنانية

البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الولايات المتحدة الأمريكية	826	1 532	1 718	2 789	2 660	2 878
فرنسا	1 189	1 148	1 332	2 013	2 368	1 802
الصين	1 108	1 133	1 535	2 098	2 171	2 470
إيطاليا	1 471	1 070	1 597	1 672	1 847	2 101
ألمانيا	991	995	1 131	1 549	1 866	1 899
بريطانيا	487	613	678	688	736	794
مصر	458	572	790	691	634	648
المملكة العربية السعودية	496	447	426	437	467	613
اليابان	463	430	595	935	1 011	938
الإتحاد الروسي	768	393	531	759	627	764
تركيا	301	389	611	1 053	985	1 031
البرازيل	241	342	434	480	546	402
سويسرا	637	320	525	929	613	842
كويت	157	280	407	737	438	536
سوريا	296	268	311	408	352	511
رومانيا	264	243	194	405	284	350
بلجيكا	264	232	275	398	389	371
هولندا	229	226	228	253	369	363
أسبانيا	253	225	323	418	387	462
كوريا	170	200	217	361	500	446
الإمارات العربية المتحدة	206	199	329	492	394	557
الهند	210	178	266	334	479	446
السويد	73	66	75	94	137	128
اليونان	147	172	216	161	154	374
ماليزيا						232
تايلاند	126	138	193	244	276	291
اوكرانيا	200	115	181	389	332	510
بلغاريا	96	115	115	183	69	165
جورجيا						207
الأردن	97	101	124	164	286	343
تايوان	105	99	128	157	128	243
الأرجنتين						145
الدانمارك						138
النمسا						124
روسيا البيضاء						200
بلدان أخرى	1 717	1 750	2 223	2 668	2 874	2765
المجموع الإجمالي	**14 085**	**14 172**	**17 818**	**24 334**	**24 492**	**27 089**

المصدر: المديرية العامة للجمارك

X. الخارج (تابع)

جدول X.٣. الصادرات

مليار ليرة لبنانية

طبيعة المنتج المصدر	2005	2006	2007	2008	2009	2010
منتجات عالم الحيوان والنبات	129	138	177	221	203	258
منتجات أخرى	2 706	3 304	3 070	5 025	5 051	6 155
المجموع	**2 835**	**3 442**	**3 247**	**5 246**	**5 254**	**6 413**

المصدر: المديرية العامة للجمارك

جدول X.٤. تطور إعادة التصدير والترانزيت

مليار ليرة لبنانية

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إعادة التصدير	211	162	283	279	217	230
الترانزيت	300	212	251	512	647	585
المجموع	**511**	**374**	**534**	**791**	**864**	**815**

المصدر: المديرية العامة للجمارك

XI. الأسعار

جدول XI.١. المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك

فئة المصروف	*الأساس كانون الأول ١٩٩٨ = ١٠٠*		*الأساس كانون الأول ١٩٩٧ = ١٠٠*			
	التثقيل %	ك الأول ٢٠٠٧	التثقيل %	ك الأول ٢٠٠٨	ك الأول ٢٠٠٩	ك الأول ٢٠١٠
المواد الغذائية والتبغ	34,6	125,6	22،0	116،5	116,3	123,5
المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية			*19,9*	*118,2*	*117,2*	*125,1*
المشروبات الروحية والتبغ			*2,1*	*100,1*	*107,8*	*108,6*
الألبسة والأحذية	6,3	127,6	6,2	104,9	94,2	113,4
الإيجارات (السكن)	1,6	…	16,2	104,8	111,2	111,2
الكهرباء، الماء والغاز	7,2	147,0	9,5	91,4	98,5	106,4
تجهيز وصيانة المسكن	7,9	105,7	3,9	107,0	107,3	108,2
الصحة	8,8	106,6	6,8	104,4	106,6	103,9
النقل والمواصلات	11,3	153,8				
النقل			12,3	101,1	86،4	124,6
المواصلات			4,8	99,5	103،6	86,3
التعليم	13,4	100,6	7,7	104,1	114,1	121,7
الترفيه	5,4	110,0				105,8
ترفيه، تسلية وثقافة			7,7	100,8	103،6	
مطاعم وفنادق			2,7	125,3	129,8	138,0
العناية الشخصية وخدمات أخرى	3,5	157,4	4,2	105,0	104,9	107,0
المجموع	**100,0**	**124,1**	**100,0**	**105,5**	**109,1**	**114,1**

المصدر: إدارة الإحصاء المركزي

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٢. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

الفرع	٠٥/٢٠٠٦	٠٦/٢٠٠٧	٠٧/٢٠٠٨	٠٨/٢٠٠٩	٠٩/٢٠١٠
11.المنتجات النباتية	***1,046***	***1,213***	***1,251***	***0,787***	***1,102***
111. نجيليات	1,140	1,459	1,331	0,682	1,161
112. فواكه	0,907	1,040	1,121	0,934	1,099
113.مزروعات صناعية	1,046	1,094	1,297	0,847	1,096
114.خضار وغيرها	1,034	1,112	1,158	0,864	1,028
115.منتجات الأحراج	0,845	0,831	0,995	0,860	1,019
12.المنتجات الحيوانية	***0,990***	***1,115***	***1,270***	***0,961***	***1,170***
121.حيوانات حية	0,989	1,133	1,407	0,969	1,204
122.منتجات حيوانية أخرى	0,878	0,993	1,030	1,025	1,029
123.منتجات صيد الأسماك	1,010	1,078	0,998	0,927	1,059
21.المحروقات	***1,164***	***1,127***	***1,325***	***0,623***	***1,253***
211.محروقات صلبة	0,953	1,255	1,508	1,094	0,730
212.محروقات نفطية	1,166	1,125	1,322	0,619	1,265
31.التبغ المصنع	***1,006***	***0,996***	***0,935***	***1,022***	***1,116***
32.المصنوعات الغذائية	***1,028***	***1,110***	***1,158***	***0,934***	***1,075***
321.لحوم طازجة	1,058	1,091	1,375	0,900	1,242
322.معلبات	1,023	1,095	1,114	0,966	0,999
323.ألبان وأجبان	0,976	1,196	1,226	0,887	1,090
324.مواد دهنية غذائية	0,997	1,149	1,375	0,805	1,022
325.معجنات غذائية	1,029	1,106	1,105	1,005	0,997
326.سكر، شكولاتة وسكاكر	1,156	1,042	1,083	1,094	1,168
327.مشروبات روحية	1,003	1,071	1,046	1,004	0,955
328.مشروبات غير روحية	0,921	1,158	0,843	0,905	1,042
329.منتجات غذائية أخرى	1,045	1,020	1,075	0,968	1,026
٣٣. المنتجات النسيجية والجلدية	***0,951***	***1,052***	***1,004***	***0,967***	***1,036***
٣٣١. خيوط وأنسجة	1,019	1,016	1,033	0,904	0,998
٣٣٢. ألبسة	0,927	1,124	0,987	0,991	1,041
٣٣٣. منتجات الحياكة	0,914	0,958	1,040	0,977	0,963
٣٣٤. أحذية	0,879	0,964	1,022	1,000	1,139
335.منتجات جوت، قناب وحبال	0,995	1,046	1,034	0,845	1,007
336.جلود وفرو	0,935	0,889	0,892	1,103	1,110
337.منتجات جلدية	1,006	1,045	1,062	0,978	1,116
338.سجاد	1,042	0,960	1,056	0,995	0,882
339.منتجات نسيجية أخرى	1,054	0,992	0,946	0,880	0,954

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٢. مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج (تابع)

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

الفرع	٠٥/٢٠٠٦	٠٦/٢٠٠٧	٠٧/٢٠٠٨	٠٨/٢٠٠٩	٠٩/٢٠١٠
34.صناعة المعادن اللافلزية	***1,004***	***1,060***	***1,211***	***0,994***	***1,009***
341.أحجار ورمال	1,005	1,073	1,033	0,922	0,996
342.معادن لافلزية	1,011	1,072	1,354	1,033	1,010
343.أسمنت وكلس	1,191	1,077	0,962	1,069	0,586
344.منتجات من الأسمنت	1,057	1,056	1,108	0,863	1,004
345.فخار	0,992	1,061	1,040	0,984	1,010
346.زجاج ومنتجات زجاجية	0,997	1,016	1,063	0,952	1,025
35. المنتجات المعدنية، الالات والمعدات	***1,040***	***1,041***	***1,062***	***0,915***	***1,051***
351.معادن فلزية	1,005	1,147	1,006	0,861	1,485
352.فلزات قاعدية	1,166	1,164	1,208	0,818	1,139
353.منتجات معدنية	0,984	1,044	1,072	0,931	1,005
354.منتجات من ألومنيوم	1,144	1,069	1,009	0,777	1,072
355.آلات	0,991	0,981	1,025	0,907	0,986
356.أجهزة كهربائية	1,029	1,039	1,005	0,950	1,009
357.معدات نقل	1,005	0,986	1,002	0,961	1,042
36.الخشب، المطاط والمنتجات الكيماوية	***1,018***	***1,064***	***1,114***	***0,899***	***1,019***
362.منتجات خشبية عدا مفروشات	1,039	1,122	1,084	0,873	1,050
363.منتجات الورق	1,011	1,081	1,122	0,839	1,103
364.مواد كيماوية قاعدية	1,032	1,087	1,111	0,799	1,087
365.مواد كيماوية مختلفة	1,008	1,048	1,114	0,961	0,963
366.مطاط ومنتجاته	1,084	1,032	1,114	1,011	1,087
367.لدائن ومنتجاتها	1,000	1,009	1,169	0,871	1,045
37.المفروشات	***0,912***	***1,020***	***1,062***	***1,058***	***1,014***
371.مفروشات معدنية	0,873	1,049	0,986	1,069	0,967
372.مفروشات غير معدنية	0,932	1,007	1,104	1,053	1,039
38.المنتجات الصناعية الأخرى	***1,002***	***1,033***	***1,012***	***0,965***	***0,954***
381.منشورات	0,958	0,988	0,986	1,024	0,807
382.أجهزة متخصصة	0,962	1,008	1,006	0,952	0,966
383.مجوهرات	1,209	1,173	1,058	0,986	1,062
384.ألعاب وأدوات موسيقية	1,044	1,036	1,053	0,970	0,999
385.منتجات أخرى	1,033	1,071	0,961	0,912	0,994
المجموع العام	**1,052**	**1,078**	**1,143**	**0,841**	**1,082**

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٣. مؤشر أسعار القطع

مؤشر السنة نسبة إلى السنة السابقة

البلد	٠٥/٢٠٠٦	٠٦/٢٠٠٧	٠٧/٢٠٠٨	٠٨/٢٠٠٩	٠٩/٢٠١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000
فرنسا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
الصين	1,027	1,050	1,087	1,016	1,009
إيطاليا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
ألمانيا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
بريطانيا	0,999	1,086	0,927	0,844	0,988
مصر	1,008	1,017	1,037	0,978	0,987
المملكة العربية السعودية	1,000	1,000	0,998	1,000	1,000
اليابان	0,948	0,988	1,139	1,103	0,063
الإتحاد الروسي	1,040	1,065	1,025	0,783	1,042
تركيا	0,940	1,102	1,000	0,831	1,031
برازيل	1,113	1,123	1,072	0,910	1,124
سويسرا	0,996	1,043	1,111	0,996	1,042
كويت	1,006	1,021	1,057	0,933	1,006
سوريا	1,000	1,000	1,029	1,008	1,001
رومانيا	1,036	1,155	0,968	1,002	0,959
بلجيكا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
هولندا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
إسبانيا	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
كوريا	1,072	1,029	0,852	1,000	1,098
الإمارات العربية المتحدة	1,000	1,000	0,999	1,000	1,000
الهند	0,973	1,098	0,946	0,995	1,063
السويد	1,010	1,093	1,029	1,000	1,058
اليونان	1,012	1,090	1,075	0,947	0,953
ماليزيا					1,059
تايلاند	1,061	1,178	0,974	1,003	1,084
اوكرانيا	1,014	1,002	0,960	1,013	1,011
بلغاريا	1,008	1,093	1,065	1,001	0,953
جورجيا					0,938
الأردن	0,100	1,000	0,999	0,999	1,000
تايوان	0,987	0,992	1,036	1,003	1,049
الأرجنتين					0,953
الدانمارك					0,953
النمسا					0,953
روسيا البيضاء					0,932
المجموع	**1,003**	**1,058**	**1,043**	**0,966**	**0,964**

XI. الأسعار (تابع)

جدول XI.٣. مؤشر أسعار القطع (تابع)

عوامل التثقيل *بالـ%*

البلد	٠٥/٢٠٠٦	٠٦/٢٠٠٧	٠٧/٢٠٠٨	٠٨/٢٠٠٩	٠٩/٢٠١٠
الولايات المتحدة الأمريكية	10,8	9,6	9,6	10,9	10,6
فرنسا	8,1	7,5	7,4	9,7	6,6
الصين	8,0	8,6	8,6	8,9	9,1
إيطاليا	7,6	9,0	9,0	7,5	7,7
ألمانيا	7,0	6,3	6,3	7,6	7,0
بريطانيا	4,3	3,8	3,8	3,0	2,9
مصر	4,0	4,4	4,0	2,6	2,3
المملكة العربية السعودية	3,2	2,4	2,3	1,9	2,2
اليابان	3,0	3,3	3,3	4,1	3,5
الإتحاد الروسي	2,8	3,0	3,0	2,6	2,8
تركيا	2,7	3,4	3,4	4,0	3,8
برازيل	2,4	2,4	2,4	2,2	1,5
سويسرا	2,3	2,9	2,9	2,5	3,1
كويت	2,0	2,3	2,2	1,8	1,9
سوريا	1,9	1,7	1,7	1,4	1,8
رومانيا	1,7	1,1	1,0	1,2	1,3
بلجيكا	1,6	1,5	1,5	1,6	1,4
هولندا	1,6	1,3	1,2	1,5	1,3
إسبانيا	1,6	1,8	1,8	1,6	1,7
كوريا	1,4	1,2	1,4	2,0	1,6
الإمارات العربية المتحدة	1,4	1,8	1,8	1,6	2,0
الهند	1,3	1,5	1,4	2,0	1,7
السويد	0,5	0,4	0,4	0,6	0,5
اليونان	1,2	1,2	1,2	0,6	1,4
ماليزيا					0,9
تايلاند	1,0	1,1	1,0	1,1	1,1
اوكرانيا	0,8	1,0	1,0	1,4	1,9
بلغاريا	0,8	0,6	0,6	0,3	0,6
جورجيا					0,8
الأردن	0,7	0,7	0,6	1,2	1,3
تايوان	0,7	0,7	0,7	0,5	0,9
الأرجنتين					0,5
الدانمارك					0,5
النمسا					0,5
روسيا البيضاء					0,7
المجموع	**88,1**	**87,1**	**86,0**	**88,3**	**89,4**